



جمهورية السودان
جامعة أم درمان الإسلامية
كلية الدراسات العليا
كلية اللغة العربية
قسم الدراسات النحوية واللغوية

العامل النحوي بين البصريين والكوفيين

(دراسة مقارنة)

"بحث مقدم أنيل درجة الماجستير في الدراسات اللغوية والنحوية"

إعداد الطالب

محمد محمود محمد الأمين

إشراف الدكتور

جعفر كمال الدين أحمد

1435 هـ - 2014 م





إلى من كلل العرق جبينيهما.. ولم ينيا في نصحي وتوجيهي..
إلى من علماني أن الأعمال الكبيرة لا تتم إلا بالصبر والعزيمة والإصرار
إلى والديّ -رحمهما الله-، ووفقتي لبرهما وردّ جميلهما، وجمعني بهما في دار
كرامته.
أهديهما ثمرة من ثمار غرسهما،،

شكرًا وإشكرًا سنة ١٤٣٠ هـ / ٢٠٠٩ م

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله، وبعد:

ففي مستهل هذا العمل لا يسعني إلا أن أشكر الله على ما منّ به عليّ من الآلاء والنعم التي لا نحصي لها عدداً، فقد قال سبحانه: ﴿لَئِنْ شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ﴾⁽¹⁾، وقال حبيبنا صلّى الله عليه وسلّم: "من لم يشكر الناس لم يشكر الله"⁽²⁾، فالشكر الجزيل للدكتور/ جعفر كمال الدين أحمد على ما تفضّل به من قبول الإشراف على هذا البحث، فقد كان بحق أبا ومعلماً ومرشداً لم يبخل عليّ بالتوجيه والنصح والتنبيه على الأخطاء والهتات، فجزاه الله عنيّ خير الجزاء، والشكر موصول لأعضاء اللجنة العلمية الموقرة الذين تكرموا بقبول مناقشة هذا البحث، ولا أنسى أخي الدكتور/ صالح بن إبراهيم مضوي، والأخ الأستاذ/ محمد عبد الوهاب فقد كانا أخوين معينين ضحياً بكثير من الوقت والجهد تجاه هذا البحث، فجزاهما الله عنيّ خير الجزاء، وغني عن الذكر شكري لهذه الجامعة المباركة التي أمدت الأمة لأكثر من قرن من الزمن بجلة من العلماء الأفاضل في التخصصات كافة فكانت جهودها مباركة، كما يمتد شكري وتقديري لهذا البلد وأهله الطيبين الذين فتحوا لنا قلوبهم قبل بيوتهم، فكان لسان حالهم قول القائل:

يا ضيفنا لو زرتنا لوجدتنا**نحن الضيوف وأنت رب المنزل

فعلشنا أسعد اللحظات في هذا البلد الطيّب المبارك، وفهمنا سرّ بقاء كثير ممن مروا عليه من المسلمين من المغرب الأقصى وفي مقدمتهم علماء الشناقطة الذين

(1) سورة إبراهيم [الآية : 7]

(2) قال عنه المزي أبو الحجاج جمال الدين يوسف المزي (ت742هـ). 423/3 حديث حسن. تحقيق: عبد الصمد شرف الدين، الناشر: المكتب الإسلامي، والدار القيمة، الطبعة: الثانية سنة: 1403هـ. ورواه الترمذي وقال حسن صحيح، كشف الخفاء ومزيل الإلباس / إسماعيل بن محمد بن عبد الهادي الجراحي الدمشقي (ت1162هـ)، الناشر: المكتبة العصرية، الطبعة: الأولى، سنة: 1420هـ، 334/2.

ألفوا هذه الديار لما عرفوا صلاح أهلها وفضلهم وزهدهم في متاع الحياة الدنيا،
ولعل خلاصة ما أريد أن أقوله هو قول الشاعر:

أفاد شكركم النعماء مني ثلاثة*** لساني وقلبي والفؤاد المحجبا

ملخص الدراسة

تناول البحث قضية من القضايا الشائكة التي شغلت بال كثير من المهتمين بالدرس النحوي قديما وحديثا، وهي قضية العامل وأثره في الجملة العربية، حيث يرى كثير من المهتمين أنه بمثابة الروح للجملة العربية، وكان ذلك محل إجماع حتى ظهر مذهب ابن حزم الأندلسي الذي كان مبنيا على الحكم بالظاهر وقد طبق رأيه على المسائل الفقهية ثم ثنى بالمسائل النحوية، فكان لا يرى أن العامل له أثر في المعمول وأن العرب توافقه في ذلك، وتبعه في ذلك تلميذه ابن مضاء القرطبي، وكانت تلك النزعة واضحة في كتابه "الرد على النحاة" وظلت أقواله غير منتشرة بين الناس إلى عصور متأخرة، والذي يميل إليه الباحث أن تلك المذاهب إنما ازدهرت في الأندلس بسبب التنافس المحموم مع أهل المشرق فقد حملهم ذلك على أن يخطوا لأنفسهم طريقا في كل فن ما استطاعوا لذلك سبيلا، ولعل ذلك التنافس كان من أهم روافد ازدهار اللغة والأدب في بلاد الأندلس في تلك العصور، ونلاحظ بعض المحدثين مثل شوقي ضيف، وقلة آخرين يميلون إلى رأي ابن مضاء، وقد تناول البحث مجموعة من تلك المسائل، والمؤثرات ذات الصلة بقضية العامل وبعلاقتها بها، فكان البحث في ثلاثة فصول، تحوي اثني عشر مبحثا تحتها ثمانية عشر مطلباً، ثم الخاتمة، حوى الفصل الأول مقدمات وممهديات شملت نشأة النحو وما يتعلق بها، وفي الفصل الثاني كان الحديث عن العوامل وما يؤثر فيها من قياس وسماع وعلّة وإلغاء، وفي الثالث تناول البحث العامل بين البصريين والكوفيين وهو صميم البحث، وتعرض فيه الباحث لأنواع العوامل اللفظية والمعنوية، وما تنفرد به كل مدرسة وما يتفق عليه الجميع، ثم ختم البحث بأهم النتائج والتوصيات والفهارس العامة للبحث.

Abstract

This Research addressed an important issue which has preoccupied many of those interested in grammar, historically and contemporarily. It is the "grammatical factor" and its effect in the Arabic phrase, where the majority of grammar scholars see it as the spirit to the Arabic phrase. That was the consensus, until the doctrine of the Andalusian Ibn Hazm has appeared which was based on the judgment of the apparent. He first applied his vision on the doctrinal issues and then seconded by the grammatical issues, and he was followed by his student Ibn Madaa Al-Qurtubi. That trend was clear in his book "Al-Rad ALA Al-Nuhat" (The Criticism of Grammarians) and his opinions remained not widely spread until late times.

What the researcher leans to, is that those doctrines were only flourished in Andalusia because of the hyper competition with the people of the Orient, which have led them to pave a special path for themselves in every art, whenever they could. Perhaps that competition was of the most important incentives of the flourishing of language and literature in Andalusia, in those ages. We can note that some contemporaries such as Shawki Daive and a few others tend to the opinion of Ibn Madaa.

The research dealt with a set of these issues and effectives related to the issue of the grammatical factor. The research has come out in three chapters which contain twelve research topics, eighteen demands and a conclusion. The first chapter contains introductions and prefaces which covered the origination of grammar and its related issues. The second chapter talks about the factors and what affect it from the standard benchmarking, structure of classic texts, reason and others. The third chapter dealt with the factor among the main Arabic grammar schools (Albasriyeen and Alkufiyeen) which is the core of the research, where the researcher discussed types of verbal and hypothetical factors, what is specific to each school and what they all agree upon. Finally the researcher concludes with the main results, recommendations and indexes.

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة:

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله، وبعد:

فهذه دراسة مفصلة لقضية من القضايا الشائكة، والتي ظلت مثار جدل بين علماء اللغة قديماً وحديثاً، ألا وهي نظرية "العامل النحوي" فقد احتدم الصراع قديماً بين أهل البصرة وأهل الكوفة حول العامل وتأثيره في عناصر الجملة العربية، وقد درست هذه القضية بقدر من الإسهاب في كتب النحو قديماً وحديثاً، غير أن كل تلك الدراسات لم تشف عيلاً، ولم ترو غليلاً، فظلت المشكلة تراوح مكانها بسبب عدم تحرير مواطن النزاع، ما زاد التعقيد والضبابية حول القضية برمتها، فكان لزاماً على الباحثين والدارسين إعادة صياغة المشكلة، ثم دراستها بشكل يقرب شاردها، ويسهل عويصاتها.

أهمية الموضوع:

تكمن أهمية هذا الموضوع في كونه يبحث قضية من أهم القضايا التي شغلت بال النحويين من بدايات عصر التدوين وإلى اليوم، ثم إنه يأتي في فترة تقاعس فيها كثيرٌ من طلبة العلم عن خوض غمار البحوث اللغوية الجادة التي تبحث عن أسباب تعقيد النحوي لتتقيته وجعله سهل المنال للجميع.

أسباب اختيار الموضوع:

تتعدد أسباب اختيار الموضوع، ولعلّ من أهمها:

- 1- حاجة هذه القضية إلى بحث يسهم في إنهاء الجدل الدائر حولها.
- 2- محورية العامل النحوي في الجملة العربية، وكونه من أهم عناصرها.
- 3- ميولي الشخصية للنظر في مثل هذه القضايا للوقوف على الفوائد والسلبيات الحاصلة بسبب الاختلاف فيها.

الدراسات السابقة:

سبقت الإشارة إلى أن العامل النحوي قد تحدّث عنه النحاة على مرّ العصور إلى يوم الناس هذا، غير أنّ كلّ الدراسات لم تحسم الجدل ولم تنه الحديث عن وضعية العامل وطبيعة تأثيره في الجملة النحوية، وهذا ما حمل الباحث على بذل الجهد بغية الوصول إلى كلمة سواء بين المختلفين في العامل من بصريين وكوفيين، ويحسن في هذا المقام أن يشار إلى أهمّ البحوث التي سبقت بتناول هذا الموضوع قديماً وحديثاً:

- 1- العامل النحوي بين مؤيديه ومعارضيه ودوره في التحليل اللغوي، للدكتور/ خليل أحمد عمارة (دون بيانات النشر)، وهو كتاب لطيف مختصر في باب واحد تحدث فيه مؤلفه عن المنهج الوصفي للتحليل اللغوي، ثم تعرض لنظرية العامل بايجاز، وقسمه إلى عامل لفظي ومعنوي، ولم يبسط القول في كل ذلك. وقد أفاد منه الباحث بذكره لبعض من تعرض للعامل من جهابذة العلم الأوائل.
- 2- نظرية العامل في النحو العربي عرضاً ونقداً/ وليد عاطف الأنصاري، نشر: دار الكتاب الثقافي-الأردن، سنة: 2004م.

وهو مرجع جيد، غلب عليه التوسع في كثير من المسائل، ضعيف الصلة بلب الموضوع الذي يشير إليه عنوانه. وقد أفاد منه الباحث في عدد من المسائل وما يميز هذا البحث هو التصدي لبعض الموضوعات والقضايا التي هي مبعث الخلاف حول العامل وأثره على الجملة النحوية. وهي بالتالي ذات صلة مباشرة بموضوع البحث.

مشكلة البحث:

تنحصر مشكلة البحث في تحديد العامل لدى المدرستين، وتسليط الضوء على خلافهم في ذلك، مع التعرض لبعض الآثار المترتبة على هذه الخلافات.

منهج البحث:

سأسير في هذه الدراسة – إن شاء الله – على المنهج الاستقرائي التحليلي، الذي يتطلب جمع المادة العلمية من أمهات كتب اللغة، وقد التزمت بالسير على هذا المنهج من خلال الأدوات الآتية:

- التزام الأمانة العلمية وعزو الأقوال إلى قائلها.
- الموضوعية عند طرح الآراء النحوية.
- الاعتناء بأهم المصطلحات والألفاظ الواردة في هذه القضية، وذلك بإيراد تعريفات لها، عند الحاجة.
- عزو الأشعار إلى مصادرهما.
- تذييل البحث بعدد من الفهارس العامة.

خطة البحث:

وقد ارتأيت تقسيم البحث إلى ثلاثة فصول، تحوي أحد عشر مبحثاً تحتها ثمانية عشر مطلباً، ثم الخاتمة، والفهارس العامة للبحث، على النحو الآتي:

الفصل الأول: نشأة النحو العربي وتطوره وأشهر مدارس

المبحث الأول: نشأة النحو العربي وتطوره

المطلب الأول: رأي العلماء الأوائل في نشأة النحو العربي

المطلب الثاني: النحو العربي في صدر الإسلام

المطلب الثالث: رأي الباحثين المحدثين في نشأة النحو

المبحث الثاني: أهم المدارس النحوية وأشهر أقطابها

المطلب الأول: المدرسة البصرية وأبرز مشايخها

المطلب الثاني: المدرسة الكوفية وأبرز مشايخها

الفصل الثاني: العوامل في النحو العربي

المبحث الأول: تعريف العامل في اللغة والاصطلاح

المطلب الأول: تعريف العامل في اللغة

المطلب الثاني: تعريف العامل في الاصطلاح

المبحث الثاني: النشأة والتطور لهذا المصطلح

المبحث الثالث: العامل بين الكلمات والمتكلم

المبحث الرابع: العناصر المؤثرة في العامل

المطلب الأول: القياس

المطلب الثاني: السماع

المطلب الثالث: العلة

المطلب الرابع: إلغاء العوامل النحوية

المطلب الخامس: إلغاء العلل الثواني والثالث

الفصل الثالث: العامل عند البصريين والكوفيين

المبحث الأول: العوامل اللفظية، السماعية والقياسية، عند البصريين والكوفيين

المبحث الثاني: عمل الأفعال والحروف والأسماء

المطلب الأول: عمل الأفعال

المطلب الثاني: عمل الحروف

المطلب الثالث: عمل الأسماء

المبحث الثالث: العوامل المعنوية المتفق عليها عند البصريين

المبحث الرابع: العوامل المعنوية المختلف فيها عند البصريين

المطلب الأول: التبعية

المطلب الثاني: الإضافة.

المبحث الخامس: العوامل المعنوية عند الكوفيين

الخاتمة:

وسأذكر فيها أهم نتائج البحث وبعض التوصيات

الفهارس العامة.

نشأة النحو العربي

المبحث الأول: النحو.

المطلب الأول: رأي العلماء الأوائل في نشأة النحو العربي.

المطلب الثاني: النحو العربي في صدر الإسلام.

المطلب الثالث: رأي الباحثين المحدثين في نشأة النحو.

المبحث الثاني: المدارس النحوية.

المطلب الأول: المدرسة البصرية.

المطلب الثاني: المدرسة الكوفية.

بسم الله الرحمن الرحيم

الفصل الأول:

النحو العربي

المبحث الأول: نشأة النحو العربي وتطوره

بين يدي الحديث عن العامل النحوي، يجدر بنا أن نعرض على نشأة النحو العربي، وتطوره، وأهم مدارس، من غير إغفال لتناول أهم أعلام تلك المدارس. ومن المعلوم أن اللغة العربية مرت عبر تاريخها بمراحل متعددة منذ العهد السومري في بلاد ما بين النهرين، ثم الحميرية في اليمن لتحط رحالها بعد ذلك في جزيرة العرب (الآرامية)، ثم يتواصل التطور إلى أن وصلت إلى العربية الحديثة، والتي ما فتئت تترقى في مدارج الرقي والازدهار، حيث بلغت أوج بهائها في زمن بعثة النبي -صلى الله عليه وسلم-، وكان نزول القرآن بلغة العرب وهي في أكمل حال وأتقى صفاء.

وقد أدرك مؤرخو النحو العربي الأوائل أنّ نشأة النحو مرتبطة بظهور النموذج اللغوي الموحد، الذي يحرص المتكلمون على احتذائه، وبروز ظاهرة الإخفاق في تحقيق ذلك النموذج أحياناً، وهو ما يطلق عليه مصطلح (اللحن)، وقد تهيأ هذا الظرف بعد نزول القرآن، وانتشار الإسلام في أنحاء الجزيرة العربية، يقول أبو الطيب الحلبي (ت351هـ): "واعلم أن أول ما اختل من كلام العرب فأحوج إلى التعلم الإعراب، لأن اللحن ظهر في كلام الموالي والمتعربين من عهد النبي صلى الله عليه وسلم"⁽¹⁾.

وعبر أبو بكر الزبيدي (ت379هـ) عن هذه الحقيقة على نحو أكثر تفصيلاً حيث قال: "ولم تزل العرب تنطق على سجيبتها في صدر الإسلام وماضي جاهليتها حتى أظهر الله الإسلام على سائر الأديان، فدخل الناس فيه أفواجا، وأقبلوا إليه

(1) أبو الطيب عبد الواحد بن علي الحلبي / مراتب النحويين، ص45 بتحقيق وتعليق: محمد أبو الفضل إبراهيم، نشر: مكتبة نهضة مصر ومطابعها، سنة: 1955م.

وانظر عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي / المزهر في علوم اللغة وأنواعها، ج2/341، تحقيق: فؤاد علي منصور، الناشر: دار الكتب العلمية- بيروت، الطبعة: الأولى، سنة: 1998م. وأبو الطيب محمد صديق البخاري القنوجي / البلغة إلى أصول اللغة ص148، تحقيق: سهاد حمدان السامرائي، الناشر: جامعة تكريت (رسالة جامعية).

أرسالاً، واجتمعت فيه الألسنة المتفرقة، واللغات المختلفة، ففشا الفساد في اللغة العربية، واستبان منه في الإعراب الذي هو حَلْيُهَا، والموضح لمعانيها، فتفتن لذلك من نافر بطباعه سوء أفهام الناطقين من دخلاء الأمم، بغير المتعارف من كلام العرب، فعظم الإشفاق من فُشُوِّ ذلك وغلبته، حتى دعاهم الحذر من ذهاب لغتهم وفساد كلامهم، إلى أن سببوا الأسباب في تقييدها لمن ضاعت عليه، وتقييدها لمن زاغت عنه"⁽¹⁾.

ويؤيد الباحثون المحدثون مؤرخي النحو العربي الأوائل في ذلك، فيقول الأستاذ سعيد الأفغاني⁽²⁾: "يعتبر اللحن الباعث الأول على تدوين اللغة وجمعها، وعلى استنباط قواعد النحو وتصنيفها، فقد كانت حوادثه المتتابعة نذير الخطر الذي هب على صونه أولو الغيرة على العربية والإسلام"⁽³⁾.

ومع اتفاق الباحثين على سبب نشأة النحو العربي، نجدهم مختلفين في تحديد البادئ بوضع أسسه، وفي تحديد طبيعة الملاحظات الأولى، التي عدت اللبنة الأولى في بنيانه الشامخ، ويمكن أن نعرض وجهات نظرهم بتقسيمها إلى قسمين: الأول يمثل رأي العلماء الأوائل، والثاني يمثل رأي الباحثين المحدثين، وإليك محصل ما قالوه في هذا الموضوع.

المطلب الأول: رأي العلماء الأوائل في نشأة النحو العربي

قال السيرافي⁽⁴⁾: "اختلف الناس في أوائل من رسم النحو، فقال قائلون: أبو الأسود الدؤلي. وقال آخرون: نصر بن عاصم الدؤلي، ويقال الليثي، وقال آخرون: عبد الرحمن بن هرمز. وأكثر الناس على أبي الأسود الدؤلي"⁽⁵⁾.

(1) أبو بكر بن محمد الحسن الزبيدي الأندلسي/ طبقات النحويين واللغويين ص11-، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، نشر: دار المعارف- القاهرة، الطبعة: الثانية (دون تاريخ).

(2) سعيد بن محمد بن أحمد الأفغاني ولد بدمشق 1909م وتوفي بمكة 1997 له عدد كبير من الدراسات اللغوية.

(3) سعيد بن محمد الأفغاني /من تاريخ النحو العربي ص8 الناشر: دار الفلاح.

(4) أبو سعيد السيرافي نحوي عالم بالأدب أصله من(سيراف) سكن بغداد وبها توفي سنة 368هـ، له كتب منها: (الإقناع) و(أخبار النحويين البصريين) و(صناعة الشعر)...الخ.

(5) السيرافي/ أخبار النحويين البصريين ص11-15، تحقيق: طه الزيني ومحمد خفاجي، الناشر: مصطفى البابي الحلبي، طبعة العام: 1966م. وانظر أحمد شوقي ضيف/ المدارس النحوية ص13، الناشر دار المعارف.

إنّ ما ورد في المصادر القديمة يؤكد ما ذكره السيرافي من أن أكثر الناس يذهبون إلى أن أبا الأسود هو أول من رسم النحو. وأقدم ما اطلع عليه الباحث من النصوص التي تنسب ذلك إليه ما رواه الحلبي عن أبي حاتم أن قتادة بن دعامة (ت117هـ) محدّث البصرة، قال: "أول من وضع النحو بعد أبي الأسود يحيى بن يعمر"⁽¹⁾. وهو قول يقرر سبق أبي الأسود في وضع النحو. وقتادة من طبقة تلامذة أبي الأسود، وهو يعرفه ونقل عنه بعض الأخبار.

ومن الروايات القديمة التي تنسب وضع النحو إلى أبي الأسود ما نقله السيرافي والزبيدي عن عاصم بن أبي النجود (ت128هـ) قارئ أهل الكوفة المشهور، أنه قال: "أول من وضع العربية أبو الأسود الدؤلي". وكان عاصم، وهو من طبقة تلامذة الدؤلي، مشهوراً بالفصاحة، وقال عنه تلميذه أبو بكر بن عياش: كان عاصم نحوياً فصيحاً"⁽²⁾.

وقال محمد بن سلام الجمحي (ت231هـ): "وكان لأهل البصرة في العربية قُدَمَة، وبالنحو ولغات العرب والغريب عناية. وكان أول من أسّس العربية وفتح بابها، وأنهج سبيلها، ووضع قياسها أبو الأسود الدؤلي، وهو ظالم بن عمرو بن سفيان بن جندل، وكان رجل أهل البصرة... وإنما قال ذلك حين اضطرب كلام العرب فغلبت السليقة، فكان سراة الناس يلحنون، فوضع باب الفاعل والمفعول والمضاف وحروف الجر والرفع والنصب والجزم... وكان ممن أخذ ذلك عنه يحيى بن يعمر...

وأخذ ذلك عنه أيضا ميمون الأقرن، وعنبسة الفيل، ونصر بن عاصم الليثي، وغيرهم"⁽³⁾.

(1) عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي/ المزهري في علوم اللغة وأنواعها ج2/342، تحقيق: فؤاد عبد المنصور، الناشر: دار الكتب العلمية- بيروت، الطبعة: الأولى، سنة: 1998م.

(2) شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد الذهبي (ت748هـ) // معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار ص53، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، سنة: 1997م، (دون تحقيق).

(3) أبو عبد الله محمد بن سلام الجمحي/طبقات فحول الشعراء 12/2، تحقيق: محمود شاكر، الناشر: دار المدني-جدة (دون تاريخ). وانظر أحمد شوقي ضيف/المدارس النحوية ص15، الناشر: دار المعارف.

وهذا رأي عامة المؤرخين الأوائل للنحو العربي، مثل الحلبي، والزبيدي، وابن النديم، "فأما زعم من زعم أن أول من وضع النحو عبد الرحمن بن هرمز بن الأعرج، أو نصر بن عاصم، فليس بصحيح، لأن عبد الرحمن أخذ عن أبي الأسود، وكذلك أيضاً نصر بن عاصم أخذ عن أبي الأسود"⁽¹⁾.

وجاء في رواية قديمة نقلها الزبيدي عن المبرد (ت282هـ) قال: "سئل أبو الأسود الدؤلي عن فتح له الطريق إلى الوضع في النحو وأرشده إليه. فقال: تلقيته من علي بن أبي طالب -رضي الله عنه- وفي حديث آخر قال: ألقى إليّ عليّ أصولاً احتذيت عليها"⁽²⁾ ومن ثم فإن بعض المؤرخين قال: إن أول من وضع النحو أمير المؤمنين علي بن أبي طالب -رضي الله عنه- لأنه هو الذي وجّه أبا الأسود وأرشده إليه⁽³⁾.

وقد اختلف أهل العلم في السبب الذي دعا أبا الأسود إلى ما رسمه من النحو، وإن كانت الروايات جميعاً تشير إلى وقوع اللحن من أناس كثيرين، فبعض الروايات تشير إلى أن أعرابياً أخطأ في قراءة قوله تعالى: ﴿أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ﴾⁽⁴⁾، حيث قرأ الأعرابي بجر رسوله، ومنها ما يشير إلى لحن بعض العرب عند زياد والي العراق، أو لحن رجل فارسي سمعه أبو الأسود في البصرة، أو لحن ابنة أبي الأسود، أو نحو ذلك، مما جعل أبا الأسود نفسه، أو بطلب من عمر بن الخطاب، أو علي بن أبي طالب، أو زياد والي العراق، أن يعمل شيئاً يصلح الناس به كلامهم، وكذلك نَقَطَ المصاحف، فجعل الفتحة نقطة فوق الحرف، والكسرة نقطة تحت الحرف، والضممة نقطة أمام الحرف، وجعل التنوين نقطتين، بلون يخالف لون المداد.

(1) أصول علم العربية في المدينة/عبد الرزاق الصاعدي، الناشر: مجلة الجامعة الإسلامية، العددان 105-106 ص310.

(2) المرجع السابق، ص296.

(3) د. أحمد مختار عبد الحميد عمر/البحث اللغوي عند العرب، ص85، الناشر: عالم الكتب، الطبعة الثامنة2003...وأصول علم العربية في المدينة/عبد الرزاق الصاعدي، ص296

(4) سورة التوبة:3

أما مقدار ما وضعه أبو الأسود من أبواب النحو، فإن المصادر القديمة تشير إلى ضآلة ما رسمه. قال أبو الطيب اللغوي: "فوضع شيئاً جليلاً، حتى تعمق النظر بعد ذلك وطوّلوا الأبواب"⁽¹⁾.

ويمكن أن نعرض ما ذكرته المصادر حول هذا الموضوع في النقاط الآتية:

1- وضع باب الفاعل والمفعول، ولم يزد عليه. وينقل ابن النديم (ت438هـ) في كتابه "الفهرست" أنه رأى أربع ورقات قديمة ترجمتها: "هذه فيها كلامٌ في الفاعل والمفعول من أبي الأسود، رحمة الله عليه، بخط يحيى بن يعمر.." ⁽²⁾.

2- وضع باب الفاعل، والمفعول، والمضاف، وحروف الجر، والرفع، والنصب، والجزم.

3- جاء في بعض المصادر المتأخرة أن الإمام علي بن أبي طالب -رضي الله عنه- ألقى إلى أبي الأسود صحيفة، أو رقعة فيها: "الكلام كله: اسم، وفعل، وحرف، فالاسم ما أنبأ عن المسمى، والفعل ما أنبأ عن حركة المسمى، والحرف ما أنبأ عن معنى ليس باسم ولا فعل.. واعلم أن الأشياء ثلاثة: ظاهر، ومضمر، وشيء ليس بظاهر ولا مضمر، وإنما يتفاضل العلماء في معرفة ما ليس بمضمر ولا ظاهر... إلخ" ⁽³⁾.

وفي هذه الرواية من التفصيل والمصطلحات، ما لا يتناسب وذلك العصر، مما حدا ببعض الباحثين المحدثين، إلى التشكك في صحتها، ووصمها بأنها حديث خرافة. ولا أحد ينكر الصلة الوثيقة بين الإمام علي وأبي الأسود، وما يمكن أن يجري بينهما من حديث عن اللحن، وقضايا اللغة، لكن خلو المصادر القديمة من هذه الرواية، وطبيعة أسلوبها، يبعث على الشك في أصالتها.

(1) أبو الطيب عبد الواحد بن علي اللغوي الحلبي/ مراتب النحويين ص26، تحقيق: محمد إبراهيم، نشر: مكتبة نهضة مصر، سنة: 1955م.

(2) أبو الفرج محمد بن إسحاق المعروف بابن النديم/ الفهرست ص63، تحقيق: إبراهيم رمضان، الناشر: دار المعارف-بيروت، الطبعة: الثانية 1997م. -وأصول علم العربية في المدينة/ عبد الرزاق الصاعدي، الناشر: مجلة الجامعة الإسلامية، العددان 105-106 ص301

(3) أحمد شوقي ضيف/ المدارس النحوية، دار المعارف ص14. عبد الرزاق الصاعدي/ وأصول علم العربية في المدينة، العدد 105-106، سنة 1417هـ، ص297

وعليه فقد كان أول من أصل النحو، وأعمل فكره فيه، أبو الأسود الدؤلي، ثم نصر بن عاصم، وعبد الرحمن بن هرمز، فوضعوا للنحو أبواباً، وأصلوا له أصولاً، وكان لأبي الأسود في ذلك فضل السبق وشرف التقدم، ثم وصل ما أصلوه من ذلك التالون لهم، والآخذون عنهم، فكان لكل منهم من الفضل بحسب ما بسط من القول، ومد من القياس، وفتق من المعاني، وأوضح من الدلائل، وبيّن من العلل.

المطلب الثاني: النحو العربي في صدر الإسلام

نعني بهذه المرحلة ما كان يحدث من تصحيح وتصويب من بعض علماء صدر الإسلام، وما كان يصدر منهم من الملاحظات والأقوال، التي صدرت من عدد من أولي الأمر والعلماء، وهي تهدف إلى تصويب خطأ لغوي، أو إلى ترسيخ صورة النطق الفصيح، في الحقبة التي سبقت ظهور أبي الأسود في البصرة في خلافة علي - رضي الله عنه-، وتمتد هذه الفترة من زمن البعثة النبوية المباركة، وتستغرق معظم سنوات الخلافة الراشدة⁽¹⁾.

وتشير المصادر التاريخية إلى أن هذه الحقبة شهدت نشاطاً لغوياً متنوعاً، كان يستجيب لحاجات تلك المرحلة اللغوية، ويتمثل في تعليم قراءة القرآن الكريم، وتدوين المصاحف، وتعليم الكتابة، وتعليم العربية، ومكافحة اللحن. وكان هذا النشاط ممهداً لما قام به أبو الأسود من تنقيط المصاحف، ووضع بعض أبواب النحو.

فالخطوات الأولى في علم العربية بدأت قبل أبي الأسود، وإن كانت بصورة شفوية غالباً، وعلى نحو غير منظم في كثير من الأحيان. وسوف نتبع ذلك النشاط عبر مرحلتين، الأولى: تمثل عصر النبوة، والثانية: تمثل عصر الخلافة الراشدة، ثم نتبع ذلك باستخلاص ما يدل على ذلك النشاط في موضوع بدء علم العربية، وعلاقة ذلك النشاط بجهود أبي الأسود وتلامذته.

(1) د/ محمد المختار ولد اباه/ تاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الثانية، سنة: 2008م، ص43 وما بعدها.

أولاً: النشاط اللغوي في عصر النبوة:

إن النبوات والرسالات هدفها تعليم الناس، وقد قال رسول الله -صل الله عليه وسلم-: " إنما بُعثت معلماً "(1). ولا شك في أن تعليم اللغة ليس جزءاً مما يهتم الأنبياء بتعليمه للناس، ولكن ارتباط دعوة الرسل بلغات أقوامهم كان سبباً في نشاط لغوي كبير، وكانت آثار هذا العامل واضحة على اللغة العربية، حتى إن علماء اللغة يقررون اليوم أن ارتباط اللغة العربية بالقرآن الكريم كان السبب الأول لانتشار اللغة العربية، وبقيتها حية إلى زماننا، كما كان السبب لانتشار الدراسات حولها.

وكانت أول سورة نزلت على رسول الله -صلى الله عليه وسلم- من الوحي الإلهي سورة العلق، وأول كلمة فيها هي: ﴿أقرأ﴾(2)، وهذا أول خطاب إلهي وجه إلى النبي -صلى الله عليه وسلم-، وفيه دعوة إلى القراءة والكتابة والعلم، فكان رسول الله -صلى الله عليه وسلم- يقرأ القرآن ويتلوه على الناس، وكان إذا دخل في الإسلام رجل دفعه إلى الصحابة، وقال لهم: " فقهوا أخاكم في دينه، وأقرئوه القرآن"(3).

وكانت قراءة القرآن من الأمور التي حظيت بالعناية والاهتمام، فهي أساس الدعوة الجديدة، وتتمثل تلك العناية في إرسال المعلمين إلى المدن والقرى التي دخلت في الإسلام، في حياة رسول الله -صلى الله عليه وسلم- مثل المدينة المنورة التي أرسل إليها مصعب بن عمير، قبل الهجرة، فكان يقرئهم القرآن. ومثل بلاد اليمن التي أرسل إليها رسول الله -صلى الله عليه وسلم- بعد دخول أهلها في الإسلام معاذ بن جبل، وأبا موسى الأشعري لتعليمهم القرآن والفقهاء.

وكانت وفود القبائل والمدن العربية تقدم إلى المدينة بعد فتح مكة خاصة، تعلن إسلامها، وتتفقه في الدين، وتتعلم القرآن، وكان أبي بن كعب أكثر الصحابة

(1) أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن مهران الأصبهاني(430هـ)/ المسند المستخرج على صحيح الإمام مسلم ج4 / 164، تحقيق: محمد حسن إسماعيل الشافعي، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى سنة:1996م.

(2) سورة العلق:1

(3) أبو القاسم سليمان بن أحمد الطبراني/ المعجم الكبير 58/17، تحقيق: حمدي السلفي، نشر: مكتبة ابن تيمية- القاهرة الطبعة: الثانية(دون تاريخ). أحمد بن عبد الوهاب بن محمد القرشي التيمي البكري، شهاب الدين النووي(ت733هـ) / نهاية الأرب في فنون الأدب ج64 / 17 -دون تحقيق- الطبعة: الأولى سنة 1423هـ الناشر: دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة.

اضطلاعاً بهذه المهمة في المدينة، فقد علّم القرآن وفد أهل البحرين، ووفد بني حنيفة، ووفد غامد. وقد مدحه النبي -صلى الله عليه وسلم، بقوله: "وأقرؤهم لكتاب الله أبي بن كعب"⁽¹⁾ -رضي الله عنه-.

ومن أوجه النشاط اللغوي في زمن النبي -صلى الله عليه وسلم- العناية بأمر الكتابة العربية، فقد كانت قبل الإسلام قليلة محددة الانتشار قليلة الاستعمال، ولكنها حظيت بعناية رسول الله -صلى الله عليه وسلم- واهتمامه. فشجع على تعلمها، وقرب إليه الكُتّاب لكتابة القرآن وأمور الدولة الأخرى، حتى بلغ كتابه أكثر من أربعين كتاباً. من أشهرهم زيد بن ثابت الأنصاري الذي اشتهر بكتابة الوحي، ورؤي عنه أنه قال: " كنت أكتب الوحي بين يدي رسول الله-صلى الله عليه وسلم"⁽²⁾. ونص علماء القرآن على أن القرآن كتب كله في زمن النبي -صلى الله عليه وسلم- لكنه لم يجمع في مصحف واحد.

وقد تتساءل وتقول: ما علاقة هذا كله بنشأة النحو العربي؟ وأقول: إن قراءة القرآن وكتابته هما أول عمل لغوي منظم يُعنى به في تاريخ العربية، وقد اجتمع عليه العرب على اختلاف مواطنهم ولهجاتهم، يحرصون على تعلمه وقراءته على نحو ما يتعلمون. وقد أظهرت عملية التعليم الواسعة هذه ملاحظات لغوية تتعلق بالنموذج اللغوي الذي يجب أن يُحتذى، وهو لغة قريش التي أنزل بها القرآن، ونقل المؤرخون عن الصحابي أبي الدرداء أن النبي -صلى الله عليه وسلم- سمع رجلاً قرأ فلحن، فقال: "أرشدوا أحاكم"⁽³⁾. فهذه الملاحظات ليست الوحيدة من هذه الحقبة فيما نعتقد، إلى جانب الحرص الدائم على تعلم القرآن وتعليمه وكتابته - قد أوجدت حالة لغوية جديدة، ولفتت أنظار الخلفاء الراشدين وعلماء الصحابة فأولوها عناية

(1) أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني(ت241هـ) / مسند الإمام أحمد بن حنبل ج406/21، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرون، الطبعة: الأولى، 2001م، الناشر: مؤسسة الرسالة - قال الأرنؤوط: صحيح على شرط الشيخين.

(2) مالك بن أنس الأصبحي المدني(ت179هـ) / الموطأ، ج44/1، تحقيق: محمد مصطفى الأعظمي، الطبعة: الأولى، سنة: 2004م، الناشر: مؤسسة زايد بن سلطان آل نهيان للأعمال الخيرية-أبو ظبي.

(3) أبو عبد الله الحاكم النيسابوري / المستدرک على الصحيحين ج477 /2، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، الطبعة: الأولى 1990م، الناشر: دار الكتب العلمية-بيروت.

كبيرة، حتى صارت عملية التعليم من أهم القضايا التي شغلتهم بعد وفاة النبي - عليه الصلاة والسلام-، كما سيتضح لك من الفقرة الآتية.

ثانياً: النشاط اللغوي في عصر الخلافة الراشدة

إن مظاهر النشاط اللغوي في عصر النبوة استمرت في عصر الخلافة الراشدة وازدادت اتساعاً وعمقاً، بسبب اتساع الحاجة إليها، وازدياد حالات القصور في الأداء اللغوي التي يشار إليها في المصادر القديمة بمصطلح (اللحن). ويمكن أن نقسم مظاهر ذلك النشاط على الأقسام الآتية:

1- تعليم القراءة وإرسال المعلمين

سنّ رسول الله - صلى الله عليه وسلم- تعليم قراءة القرآن وإرسال المعلمين إلى أماكن الحاجة إليهم، وكان قوله: " خيركم من تعلم القرآن وعلمه " (1) يذكي روح الحماسة في نفوس المعلمين والمتعلمين. وكان أكبر مجهود بُذل في هذا المجال في خلافة عمر بن الخطاب -رضي الله عنه- الذي جعل من ولاية الأمصار معلمين للناس، فقال في إحدى خطبه: "اللهم إني أشهدك على أمراء الأمصار وأني إنما بعثتهم... ليعملوا الناس دينهم وسنة نبيهم" (2).

ومما حفظت لنا كتب التاريخ من ذلك، أنه بعث إلى الكوفة عمار بن ياسر وعبد الله بن مسعود وكتب إليهم: "إني قد بعثت إليكم عماراً أميراً، وعبد الله بن مسعود معلماً ووزيراً" (3). فكان ابن مسعود يعلم أهل الكوفة قراءة القرآن، وكذلك أرسل أبا موسى الأشعري إلى البصرة، فكان يعلمهم القرآن، وكون هؤلاء المعلمون الأوائل من الصحابة نواة مدارس الإقراء في الأمصار، وكان لتلامذتهم ومن جاء بعدهم دور واضح في إرساء أسس الدراسات اللغوية العربية، وعلى رأسها علم النحو.

(1) أبو داود سليمان الطيالسي/ مسند أبي داود ج73/1، تحقيق: د. محمد بن عبد المحسن التركي، الطبعة: الأولى1999م الناشر: دار هجر - مصر.

(2) مسلم بن الحجاج النيسابوري / المسند الصحيح المختصر (صحيح مسلم) ج1/ 396، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

(3) أبو عبد الله أحمد بن حنبل الشيباني،/المسندج2/842 تحقيق: د. وصي الله محمد عباس، الطبعة: الأولى، سنة:1983م الناشر: مؤسسة الرسالة-بيروت.

2- الكتابة العربية

كان الجهد الكبير في تعليم قراءة القرآن، يواكبه جهد مماثل في كتابة القرآن، فبعد أن كتب القرآن مفزاً في زمن النبي -صلى الله عليه وسلم- جمعت الصحف في خلافة أبي بكر الصديق -رضي الله عنه- وحُفظت الصحف في دار الخلافة في المدينة المنورة.

وكان المسلمون يكتبون المصاحف في الأمصار الإسلامية اعتماداً على قراءة الصحابة النازلين فيهم، إلى أن تم نسخ المصاحف في خلافة عثمان -رضي الله عنه- نقلاً من الصحف، وتوزيعها على الأمصار.

ولم يقتصر استخدام الكتابة العربية في عصر الخلافة الراشدة على تدوين القرآن في المصاحف، وإنما كانت تستخدم في مراسلات الخليفة مع ولاة الأمصار، وقادة الجيوش، ودواوين الدولة، وتوزيع العطاء، وأمور الناس ومعاملاتهم، على نحو كان يزداد اتساعاً ورسوخاً على مرور السنين، حتى صار لتعليم الكتابة دوراً خاصة، مثل (الكتاب) الذي كان يتعلم فيه أبناء المدينة المنورة في عصر الخلافة الراشدة، أو بعده بقليل.

إن حركة تعليم الكتابة واستخدامها يقتضيان نوعاً من التحليل اللغوي الذي يؤدي إلى التفكير في أصوات اللغة ومقدار تمثيل حروف الكتابة لها، وهذا يعني التفكير في النظام الذي تقوم عليه اللغة ومحاولة اكتشافه وتوضيحه.

3- مكافحة اللحن

إن بروز اللحن وانتشاره، ونعني به الخطأ في أداء اللغة على الوجه الصحيح، كان يقابله جهد للحد منه والقضاء عليه، وأسهم في ذلك الجهد الخلفاء والعلماء على السواء، وحفظت المصادر القديمة عدداً من الروايات التي تشير إليه وتوضح طرفاً منه، فمن ذلك قول أبي بكر الصديق -رضي الله عنه-: "لأن أقرأ وأسقط أحب إلي من أن أقرأ وألحن"⁽¹⁾. وذلك لأنّ اللحن سيلازمه، وأما الخطأ فيمكن تصحيحه والتخلص منه.

(1) عبد الرؤوف المناوي (ت1031هـ) / التيسير بشرح الجامع الصغير 31/2 الطبعة: الثالثة سنة: 1408هـ الناشر: مكتبة الإمام الشافعي بالرياض.

ويروي الزهري عن سالم بن عبد الله بن عمر، عن أبيه قال: مر عمر بن الخطاب بقوم قد رموا رشقاً، فقال بئس ما رميتم، فقالوا: يا أمير المؤمنين إنا قوم متعلمين، فقال عمر: "والله لذنبكم في لحنكم أشد عليّ من ذنبكم في رميكم، سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: "رحم الله رجلاً أصلح من لسانه"(1).

وبلغ التصدي للحن إلى درجة مواجهته بالضرب، إذ يُروى أن كاتباً لأبي موسى الأشعري كتب: إلى عمر من (أبو) موسى، فكتب إليه عمر: سلام عليك، أما بعد: فاضرب كاتبك سوطاً واحداً، وأخر عطاءه سنة.

وكان عبد الله بن عمر يضرب أولاده على اللحن ولا يضربهم على غيره من الأخطاء. وكذلك كان ابن عباس يضرب أولاده على اللحن. وكان علي بن أبي طالب يضرب الحسن والحسين على اللحن.

ولم تقتصر مكافحة اللحن على الخطأ المحض، بل نجد أن العدول عن الأفصح لقي أيضاً مواجهةً، في قراءة القرآن خاصةً، فقد روي أن عمر بن الخطاب كتب إلى عبد الله بن مسعود، بعد أن أرسله إلى الكوفة لتعليم الناس هناك قراءة القرآن فبلغه أنه يُقرئ بلغة هذيل: "أما بعد: فإن الله تعالى أنزل القرآن بلغة قريش، فإذا أتاك كتابي هذا فأقرئ الناس بلغة قريش، ولا تقرئهم بلغة هذيل"(2).

وكل ذلك يقتضي قدراً غير قليل من المعرفة اللغوية التي تميز الخطأ من الصحيح، وهذه المعرفة وإن كانت شفوية في الراجح، لكنها تعد أساساً للخطوات اللاحقة في تدوين علم العربية الذي نجد بعض ملامحه قد أخذت تتحدد في عصر الخلافة الراشدة، على نحو ما سيتضح في الفقرة الآتية.

4- تعليم العربية

إن إنكار اللحن ومكافحته كان يستند أيضاً إلى جهد في تعليم النطق الصحيح، وإن كانت تفاصيل ذلك الجهد غير معروفة اليوم، لكن الروايات التي نقلتها المصادر

(1) أحمد بن الحسين البيهقي (ت458هـ) شعب الإيمان 210/3 تحقيق: عبد العلي عبد الحميد حامد، الطبعة: الأولى، الناشر: مكتبة الرشد بالرياض سنة: 1423هـ.

(2) أبو عمر يوسف بن عبد البر القرطبي (ت463) / التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد 278/8 تحقيق: مصطفى العلوي ومحمد البكري الناشر: وزارة الأوقاف بالمغرب سنة: 1387 هـ-دون تحديد لرقم الطبعة.

تبين أنه كان كبيراً، وأنه كان يبني على معرفة واضحة بخصائص النظام اللغوي العربية.

فمن الروايات المنقولة عن أبي بن كعب، وهو من المعلمين الأوائل لقراءة القرآن في المدينة في زمن النبي-صلى الله عليه وسلم- أنه قال: " تعلموا اللحن في القرآن كما تتعلمونه "(1). واللحن هنا هو التطريب.

وجاء عن عبد الله بن مسعود، وهو معلم القرآن في الكوفة، أنه قال: " أعربوا القرآن فإنه عربي "(2).

ونقل عن ابن عباس أنه قال: " إذا أعيتم العربية في القرآن فالتمسوها في الشعر، فإنه ديوان العرب "(3).

وأكبر حملة للتعليم في عصر الخلافة الراشدة جرت في خلافة عمر بن الخطاب -رضي الله عنه- وعني هذا التعليم بأمرين، الأول: تهذيب النطق العربي من اللحن، والثاني: تعليم غير العربي للغة العربية.

ويجد المنتبغ لهذا الموضوع في المصادر القديمة صوراً متعددة لتلك الحملة، وهي تكشف عن جوانب مهمة من تاريخ علم العربية لم ينتبه لها الباحثون المحدثون ولم يعتنوا بها.

وأهم أوجه النشاط اللغوي في خلافة عمر ما يأتي:

1- قول عمر: " تعلموا إعراب القرآن كما تتعلمون حفظه "(4).

2- قوله: " تعلموا العربية فإنها تثبت العقل وتزيد في المروءة "(5).

(1) سليمان بن بنين بن خلف الدقيقي المصري / اتقان المباني وافتراق المعاني ص 125، تحقيق: يحي عبد الرؤوف جبر، الناشر: دار عمار- الأردن، الطبعة: الأولى سنة: 1985م.

(2) سليمان بن أحمد بن أيوب الطبراني (ت 360 هـ) / المعجم الكبير 9/ 139 تحقيق حمدي بن عبد المجيد السلفي، الناشر: مكتبة ابن تيمية - القاهرة، الطبعة: الثانية.

(3) الحسن بن مسعود نور الدين اليوسي / زهر الأكم في الأمثال والحكم ج46/1 تحقيق: د. محمد الحجي ود. محمد الأخضر الناشر: دار الثقافة - الدار البيضاء سنة: 1981م.

(4) علاء الدين علي بن حسام الدين الهندي (ت 975هـ) / كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال ص 332، تحقيق: بكري حياي- وصفوة السقا، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الخامسة، سنة 1401 هـ - عبد الرزاق الصاعدي / أصول علم العربية في المدينة ص 318.

(5) أحمد بن الحسين بن علي البيهقي (ت 458هـ) سنن البيهقي 3/ 210 تحقيق: د. عبد العلي حامد الناشر: مكتبة الرشد بالرياض الطبعة: الأولى سنة: 1423 هـ. عبد الرزاق الصاعدي / أصول علم العربية في المدينة ص 285.

- 3- أمر عمر بن الخطاب ألا يقرئ القرآن إلا عالم باللغة.
- 4- عن أبي عثمان النهدي قال: جاءنا كتاب عمر، وهم بأذربيجان، وكان فيه أن تعلموا العربية.
- 5- كتب عمر إلى أبي موسى الأشعري أن مُرَّ مَنْ قَبْلِكَ بتعلم العربية.
- 6- وسئل الحسن البصري عن تعلم العربية، أو عن المصحف ينقط بالعربية، فقال للسائل: أو ما بلغك كتاب عمر بن الخطاب أن تعلموا العربية.
- 7- وسمع عمر رجلاً يتكلم في الطواف بالفارسية، فأخذ بعضده وقال: ابتغ إلى العربية سبيلاً. وعن عطاء قال: رأى عمر بن الخطاب رجلين وهما يتراطنان في الطواف، فعلاهما بالدرّة، وقال: لا أمّ لكما، ابتغيا إلى العربية سبيلاً.
- 8- روى الدارمي عن مؤرّق العجلي قال: قال عمر بن الخطاب: "تعلموا الفرائض واللعن والسنن كما تعلمون القرآن"⁽¹⁾. قال أبو بكر الأنباري: وحدّث يزيد بن هارون بهذا الحديث، فقيل له: ما اللحن؟ قال: النحو.

أبو الأسود الدؤلي وعلاقته بنشأة النحو العربي:

إن النشاط اللغوي الذي تتبعنا صورته يمثل بدء الدرس اللغوي العربي، ويمكن أن نلاحظ على ذلك النشاط أنه:

- 1- كان شفهيًا في جملته، فلم يدون في كتاب.
- 2- كان واسعاً شمل النازلين في الأمصار الإسلامية من العرب وغيرهم.
- 3- كان معظم ذلك النشاط قد تم في خلافة عمر بن الخطاب -رضي الله عنه-، ويمكن أن نلاحظ هنا أن السياسة الحازمة التي امتاز بها الخليفة الثاني، قامت بجهد لا يستهان به في سبيل توحيد اللغة، وإنشاء لسان مشترك بين قبائل البدو جميعاً، كما حفظت العربية من الاضمحلال والتفكك.
- 4- كان معظم ذلك النشاط يدور حول الإعراب الذي يمثل أوضح خاصية في العربية، والذي كان أول ما اختل من كلام العرب فأحوج إلى التعلم.

(1) أبو محمد عبد الله الدارمي (255هـ) // سنن الدارمي 1885/4، تحقيق: حسين سليم الداراني، الناشر: دار المغني للنشر-السعودية، الطبعة: الأولى، سنة: 1412هـ.

ويلاحظ الناظر إلى مجموع الروايات أن نشأة النحو، أو علم العربية، تقتزن ببدء نزول القرآن وقراءته، وأن المعرفة اللغوية المنظمة كانت تزداد مع مضي الزمن، ويعد ما قام به أبو الأسود الدؤلي وتلامذته مرحلة جديدة في تاريخ الدراسات اللغوية العربية، انتقلت فيها من مرحلة الرواية الشفهية للمادة اللغوية، إلى مرحلة التدوين.

ويمكن تلخيص عمل أبي الأسود الدؤلي في أمرين:

الأول: تدوين الملاحظات التي استخلصها علماء الطبقة الأولى، وهم الصحابة-رضي الله عنهم- وقول المؤرخين الأوائل: إن أبا الأسود هو أول من وضع العربية، أو أول من أسس العربية، يعني في تقدير الباحث أنه أول من دَوّن الملاحظات المتعلقة بقواعد اللغة.

والآخر: اختراع علامات الحركات، وهو المسمّى نُقْطَ أبي الأسود، الذي طبَّقه في المصاحف أولاً، فالكتابة العربية كانت تقتقر إلى علامات الإعراب، وما قام به في هذا المجال يُعد إنجازاً كبيراً، استطاع الخليل بن أحمد أن يتممه بتحويل النقاط إلى علامات الإعراب، المستعملة في الكتابة العربية إلى زماننا⁽¹⁾.

وكانت مظاهر اللحن التي ازدادت في عصر أبي الأسود من أهم العوامل التي دفعته إلى العناية بموضوع تدوين الملاحظات اللغوية المتعلقة بحركات الإعراب، خاصة التي كانت موضع عناية العلماء، وأولي الأمر في عصر الخلافة الراشدة، كما أن ما ينسب إلى أمير المؤمنين علي بن أبي طالب -رضي الله عنه- من ملاحظات في هذا المجال يبدو طبيعياً، إذا تصوّرنا أن عناية الخلفاء الراشدين بشأن اللغة كانت كبيرة ومستمرة، وأن الأحداث التي وقعت في آخر عصر الخلافة الراشدة قد غطت على أخبار النشاط اللغوي الذي لم ينقطع، وعاد ليواصل مسيرته الصاعدة في أول فرصة هدأت فيها الأمور.

(1) د/ محمد المختار ولد اباه/ تاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب، ص45.

وكان النشاط اللغوي العربي قد بدأ في الحجاز، خاصة في مدينة رسول الله - صلى الله عليه وسلم- وكان الخلفاء الراشدون يوجهون ذلك النشاط، ثم انتقل مركز ذلك النشاط إلى العراق بسبب عاملين:

الأول: اهتمام عمر بن الخطاب -رضي الله عنه- بتعليم أهل العراق، فأرسل علماء الصحابة إلى الكوفة والبصرة، وكانت رسائله تُرد عليهم وتأمروهم بتعلم العربية وقراءة القرآن قراءة صحيحة.

الثاني: انتقال مركز الخلافة إلى العراق في آخر عصر الخلفاء الراشدين، وظهور طبقة من العلماء من تلامذة الصحابة، وعلى رأسهم أبو الأسود الدؤلي ذو المواهب المتعددة، الذي وصفه ابن الأثير بأنه "أحد سادات التابعين، والمحدثين، والفقهاء، والشعراء، والفرسان، والأمراء، والأشراف، والدهاة، والحاضري الجواب" (1).

وواصل تلامذة أبي الأسود عملهم في تكميل ما دونه أستاذهم، " وكان ممن أخذ ذلك عنه يحيى بن يعمر... وأخذ ذلك عنه أيضا ميمون الأقرن، وعبسة الفيل، ونصر بن عاصم الليثي، وغيرهم، ثم كان من بعدهم عبد الله بن أبي إسحق الحضرمي، فكان أول من أنهج النحو، ومد القياس والعلل" (2)، ثم تتابع التالون لهم والآخذون عنهم، فكان لكل واحد من الفضل بحسب ما بسط من القول، ومدّ من القياس، وفتق من المعاني، وأوضح من الدلائل وبيّن من العلل.

ولا يخفى على الناظر أن القول بأن أبا الأسود هو أول من وضع العربية أو دَوّن النحو لا يعني أنه دَوّن هذا العلم بكل تفصيلاته، وإنما وضع أصولاً عامة تتعلق بحركات الإعراب، ومعنى وضعه باب الفاعل، والمفعول، والمضاف، وحروف الجر، والرفع والنصب، والجزم، أنه دَوّن ملاحظات تشير إلى حالات الرفع والنصب والجر، في آخر الكلمات.

(1) ضياء الدين ابن الأثير (ت637 هـ) / المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر 42/1 تحقيق: أحمد الحوفي، الناشر: دار النهضة بمصر.

(2) محمد بن سلام الجمحي (ت232 هـ) / طبقات فحول الشعراء 13/1 تحقيق: محمود محمد شاكر، الناشر: دار المدني-جدة(دون تاريخ).

ونقل محمد بن سلام الجمحي قصة تصور للقارئ المقدار الذي أسهم به العلماء الأوائل، الذين أسسوا النحو العربي، حيث قال: " سمعت أبي يسأل يونس عن ابن أبي إسحق وعلمه، قال: هو والنحو سواء، وهو الغاية. قال: فأين علمه من علم الناس اليوم؟ قال: لو كان في الناس اليوم من لا يعلم إلا علمه لضحك منه"⁽¹⁾. ولا يخفى أن ابن أبي إسحق هذا هو عبد الله الذي كان أول من نهج النحو ومدّ القياس والعلل، وهو تلميذ تلامذة أبي الأسود، وكانت وفاته سنة 117هـ. ويونس هو ابن حبيب أحد شيوخ سيبويه، وكانت وفاته سنة 182هـ.

وما ورد في هذا الخبر يدل على نمو النحو العربي نمواً سريعاً في القرن الثاني، وأن بدايات هذا العلم كانت يسيرة، تناسب النشأة العربية الخاصة لهذا العلم الذي بدأ بتعلم الكتابة وحروف الهجاء الأبجدية العربية، وقراءة القرآن الكريم، وتلاوته في عصر النبوة، وعصر الخلافة الراشدة، ثم تطورت لتركز على الإعراب وضبط حركاته، وانتهت ببيان كل ما يتعلّق بتركيب الكلام العربي.

ويمكن ختم كل ذلك بالقول:

إن العناية بأمر اللغة كانت جزءاً من التغيير الشامل الذي أحدثه الإسلام في حياة العرب، فلم يكن لهم درس لغوي منظم قبل الإسلام، وإنما كانوا يُعنون بالفصاحة والبلاغة في هدي من ملكتهم اللغوية، التي كانت تسعفهم بها سليقة لغوية أصلية. وأنزل القرآن الكريم بلغتهم، فكان أول كتاب مدون تشهده العربية.

وتُعد الجهود التي بذلها المسلمون الأوائل في مجال قراءة القرآن وكتابته بداية للدرس اللغوي العربي، إذ إن قراءة القرآن وحَدّت الشكل السائد للعربية الفصحى، وكتابته قد نقلت الكتابة العربية إلى مرحلة الاستخدام الواسع، التي تبعها تكميل جوانب النقص فيها المتمثلة باختراع علامات الإعراب، ونقاط الإعجام التي ميزت بين الحروف المتشابهة في الصورة.

إن المصادر القديمة تنسب نشأة النحو العربي إلى أبي الأسود الدؤلي (ت69هـ) الذي اخترع نظام الحركات بالنقط، بينما تقف أكثر المصادر الحديثة

(1) محمد بن سلام الجمحي/ طبقات فحول الشعراء 1/ 15

موقف المتشكك من ذلك، وتكتفي بتأكيد اختراعه لنقط الحركات التي استخدمها في ضبط المصحف.

وما ورد في هذا البحث يؤكد ما جاء في المصادر القديمة ويضيف إليه أمرين:
الأول: أن نشأة النحو العربي ترجع إلى حقبة أقدم من عصر أبي الأسود، تبدأ بنزول القرآن الكريم، وتتمثل بالملاحظات التي أبدتها العلماء حول مكافحة اللحن، وتعلم العربية في عصر الخلافة الراشدة، خاصة في خلافة عمر بن الخطاب-رضي الله عنه- الذي أبدى عناية كبيرة باللغة العربية وتعليمها.

والآخر: أن دور أبي الأسود الدؤلي يتركز في نقطتين:

الأولى: تدوين الملاحظات اللغوية التي كان يتداولها المهتمون بأمر سلامة اللغة، ومن ثم قال المؤرخون: أول من وضع العربية أبو الأسود، والباحث يرى أن كلمة (وضع) بمعنى دَوّن.

والثانية: هي نُقَط المصحف (نقط إعراب) والذي لم يختلف في نسبته إليه المتقدمون ولا المحدثون.

إن ما ورد في البحث يؤكد النشأة العربية الخالصة لعلم النحو العربي، ويوضح المرحلة الأولى من تاريخ هذا العلم التي وصفها كثير من الباحثين بالغموض الذي نقدر أن كثيراً منه قد تبدد بما ورد في هذا البحث، إن شاء الله تعالى.

المطلب الثالث: رأي المحدثين في نشأة النحو العربي

إن النشاط اللغوي المتنوع الذي وقفنا على جوانب منه في المبحث السابق، يقتضي من الباحث أن يعيد النظر في أولية النحو العربي، ودور أبي الأسود في ذلك. وهو ما يسعى الباحث إليه في هذا المبحث، بعد أن يحاول تحديد المصطلحات التي تردد ذكرها في النصوص السابقة وهي (اللحن، والعربية، والنحو).

إذ إن تحديد مدلول المصطلحات الثلاثة له علاقة بتحديد بدء الدراسات اللغوية العربية، لأنّ هذه المصطلحات هي التي عبّر من خلالها المؤرخون القدماء عن أولية علم العربية، لكن تحديد مدلولها يجب أن يُراعى فيه المعنى الذي كانت تدل

عليه في العصر الذي قيلت فيه النصوص التي وردت فيها هذه المصطلحات، لا المعاني التي اكتسبتها في الحقب اللاحقة.

1- اللحن:

أثار هذا المصطلح قدراً كبيراً من الجدل بين العلماء المتقدمين والمعاصرين، والذي يعيننا منه هنا، هو: ما يحدد دلالاته في النصوص التي نقلناها في المبحث السابق. مثل قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه: " تعلموا اللحن في القرآن كما تعلمون القرآن " (1).

ونقل ابن منظور عن ابن بَرِّي (2) أن للحن ستة معان، هي: الخطأ في الإعراب، واللغة، والغناء، والفتنة، والتعريض، والمعنى (3).

وينحصر تفسير العلماء المتقدمين لكلمة (الحن) في النصوص السابقة في معنيين من المعاني المذكورة، هما: الخطأ والصواب في اللغة، وقد فسّر أبو عبيد القاسم بن سلام الكلمة في قول عمر: " تعلموا اللحن والفرائض والسنن كما تعلمون القرآن"، بالصواب في الكلام. (4)

وجعل منه رواية أبي العالية: كنت أطوف مع ابن عباس، وهو يعلمني لحن الكلام، وقال: " إنما سمّاه لحناً لأنه إذا بصّره الصواب فقد بصّره اللحن " (5).

(1) أبو الفضل محمد بن طاهر المقدسي الشيباني (ت507هـ) // ذخيرة الحفاظ/3/1513، تحقيق: د. عبد الرحمن الفريواني، نشر: دار السلف-الرياض، سنة:1416هـ.

(2) هو عبد الله بن بري المصري ت582هـ.

(3) ابن منظور/ لسان العرب مادة (ل ح ن) الناشر: دار صادر-بيروت، الطبعة: الثالثة سنة: 1414هـ (دون تحقيق).

(4) أبو عبيد القاسم بن سلام/ غريب الحديث ج2/233، تحقيق: د. محمد عبد المعيد خان، الناشر: مطبعة دار المعارف العثمانية-حيدر أباد، الطبعة: الأولى، سنة1964م.

(5) أبو عبيد القاسم بن سلام/ غريب الحديث ج2/233، وأبو منصور محمد بن أحمد الهروي/ تهذيب اللغة، ج41/5 تحقيق: محمد عوض مرعب، الناشر: دار إحياء التراث العربي-بيروت. الطبعة الأولى 2001م. وأبو الفيض محمد الزبيدي/ تاج العروس من جواهر القاموس ج36/102، تحقيق: مجموعة من المحققين، الناشر: دار الهداية.

وقال ابن منظور: " واللحن الذي هو اللغة كقول عمر رضي الله عنه: تعلموا الفرائض والسنن واللحن، كما تعلمون القرآن، يريد: اللغة، وجاء في رواية: تعلموا اللحن في القرآن كما تتعلمونه، يريد: تعلموا لغة العرب بإعرابها" (1).

وكان يزيد بن هارون الواسطي، وهو أحد أئمة الحديث (ت206هـ)، قد حدث بحديث عمر: تعلموا الفرائض والسنن واللحن، فقيل له: ما اللحن؟ فقال: النحو. وتفسير اللحن بالنحو عند المتقدمين أمر مشتهر حتى إن الرواية المنقولة عن أبي العالية قد رويت هكذا: "كنت أطوف مع ابن عباس بالبيت وهو يعلمني النحو" (2). قال الأزهري: " واللحن: اللغة والنحو ". وتفسير (اللحن) بالنحو أمر حدث بعد أن تكامل علم النحو واستقرت قواعده، فيما يظهر، وهو مبني على أساس أن علم النحو صار يعالج عوارض اللحن في الكلام العربي.

ولا يخرج معنى كلمة (اللحن) في النصوص القديمة المذكورة عن أحد أمرين: الخطأ في الكلام، أو الصواب فيه. وعلى أي منهما حملنا معنى الكلمة فإن ما ورد في الروايات المذكورة يدل على نشاط لغوي منظم يأمر الخلفاء بتعلمه، ويعمل العلماء على تعليمه، فهذا عمر بن الخطاب يقول: تعلموا اللحن، وهذا عبد الله بن عباس يعلم لحن الكلام. وهذا النشاط، وإن كان يبدو شفوياً في جملته، فإنه يمثل النشأة الأولى لعلم النحو العربي والدراسات اللغوية العربية.

2- العربية:

العربية هي لغة العرب. ويمكن أن يكون هذا المعنى هو المقصود في عدد من النصوص التي وردت في المبحث السابق، مثل قول عمر للرجلين اللذين كانا يتراطنان في الطواف: ابتغيا إلى العربية سبيلاً. ولكن الكلمة تحتل معنى آخر في مثل قول عمر: تعلموا العربية، وهو يخاطب قوماً من العرب، وتحديد هذا المعنى مفيد في توضيح نشأة النحو العربي.

(1) ابن منظور/ لسان العرب مادة(ل ح ن).

(2) مجد الدين أبو السعادات ابن الأثير (ت606هـ) / النهاية في غريب الحديث والأثر 4/242. تحقيق: طاهر أحمد الزاوي ومحمود محمد الطناحي الناشر: المكتبة العلمية - بيروت سنة: 1399هـ و الزبيدي/ تاج العروس من جواهر القاموس 102/36.

وجاء في أكثر المصادر القديمة أن أبا الأسود الدؤلي هو أول من وضع النحو، وقد مر ذلك في المبحث الأول، لكن هناك روايات قديمة وردت فيها كلمة (العربية) مكان كلمة النحو، كما جاء في بعض الروايات أن: "أول من وضع العربية أبو الأسود الدؤلي"⁽¹⁾. ولا يراد بكلمة (العربية) في هذا القول وما أشبهه اللغة العربية قطعاً، وإنما يراد بها شيء آخر يتعلق بقواعدها أو خصائصها.

واختلف الباحثون المحدثون في دلالة كلمة (العربية) الواردة في قولهم: "أول من وضع العربية أبو الأسود" فذهب بعضهم إلى أن المقصود بها نقط الإعراب التي استخدمها أبو الأسود في تنقيط المصاحف، قال أحمد أمين: "فالذي يظهر أنهم يعنون بالعربية هذه العلامات التي تدل على الرفع، والنصب، والجر، والجزم، والضم، والفتح، والكسر، والسكون، والتي استعملها أبو الأسود في المصحف"⁽²⁾. وذهب بعضهم إلى أنها تدل على لغة البوادي، ثم صارت تدل على مجموع قواعد اللغة، فقال محمد خير الحلواني⁽³⁾: "وقد كان الناس يطلقون على لغة البوادي التي صيغ بها الشعر ونزل بها القرآن اسم (العربية)، كما ترى فيما نُقل عن عمر بن الخطاب: "تعلموا العربية، فإنها تشبب العقل وتزيد المروءة"⁽⁴⁾ فبات من السهل أن يكتسب مدلول الكلمة معنى اصطلاحياً يطلق على دراسة (العربية) وما تحويه من ظواهر.

وإذا كنا نجد في الروايات القديمة ما يؤيد إطلاق كلمة (العربية) على نقط المصاحف، كقول محمد بن سيف الأزدي: "سألت الحسن عن المصحف ينقط بالعربية قال لا بأس به"⁽⁵⁾. وكقول الليث بن سعد (ت165هـ): "لا أرى بأساً أن

(1) أبو الطيب محمد القنوجي (ت1307 هـ) / البلغة إلى أصول اللغة ص145، تحقيق: سهاد حمدان السامرائي، الناشر: جامعة تكريت (دون تاريخ).

(2) أحمد أمين / ضحى الإسلام 286/2 وما بعدها.

(3) الحلواني في كتابه: أصول النحو العربي ص 23، الناشر: الأطلسي.

(4) والزبيدي /طبقات النحويين ص13

(5) أبو بكر بن داود السجستاني (ت316هـ)/ كتاب المصاحف ص 328، تحقيق: محمد بن عبده، الناشر: الفاروق الحديثة- القاهرة، الطبعة: الأولى، سنة: 1423هـ.

ينقط المصحف بالعربية⁽¹⁾. وإذا كنا نجد في تطور استخدام الكلمة ما يؤيد إطلاقها على دراسة قواعد اللغة العربية، فيقال مثلاً: علماء العربية، أي علماء قواعد اللغة العربية - فإن التفسير الملائم لكلمة (العربية) الواردة في النصوص القديمة التي ترجع إلى العقود الأولى من القرن الأول الهجري، هو التفسير الوارد في رواية بريدة بن الحصيبي الأسلمي، وهو ما نحاول توضيحه هنا.

جاء في رواية عبد الله بن بريدة عن أبيه: " كانوا يؤمرون، أو كنا نؤمر، أن نتعلم القرآن، ثم السنة، ثم الفرائض، ثم العربية: الحروف الثلاثة، قلنا: وما الحروف الثلاثة؟ قال: الخفض والرفع والنصب "⁽²⁾.

ويبدو أن المراد بالحروف الثلاثة هنا حركات الإعراب، التي اكتسبت اسم الحركات في وقت متأخر عن زمن الرواية. ويؤيد هذا التفسير ما جاء في آخرها (الخفض، والرفع، والنصب). ويؤيده أيضاً قول ابن جني: " وقد كان متقدمو النحويين يسمون الفتحة الألف الصغيرة، والكسرة الياء الصغيرة، والضمة الواو الصغيرة، وقد كانوا في ذلك على طريق مستقيمة "⁽³⁾ وهو قول يمكن أن يستدل به على أنهم كانوا يسمون الحركات حروفاً.

أما مصطلحات (الجر، والرفع، والنصب) فإن ورودها في الرواية يثير تساؤلاً عن وقت ظهورها واستخدامها، ويبدو أنها كانت مستخدمة قبل منتصف القرن الأول الهجري. ويؤيد ذلك رواية نقلها السيوطي عن الحلبي جاء فيها: " وكان أبو الأسود أخذ ذلك عن أمير المؤمنين علي - رضي الله عنه - لأنه سمع لحناً، فقال لأبي الأسود اجعل للناس حروفاً، وأشار له إلى الرفع، والنصب، والجر "⁽⁴⁾.

(1) عثمان بن سعيد بن عثمان الداني(444هـ) / المحكم في نقط المصاحف ص 13، تحقيق: د. عزة حسن، الناشر: دار الفكر-دمشق، الطبعة: الثانية سنة: 1407هـ.

(2) أبو العباس جعفر بن محمد المستغفري النسفي (ت 432هـ) / فضائل القرآن 187/1، تحقيق: أحمد بن فارس السلوم، الناشر: دار ابن حزم الطبعة: الأولى سنة: 2008م

(3) ابن جني / سر صناعة الإعراب 17 / 1، تحقيق: د. حسن هندواوي، الناشر: دار القلم - دمشق، الطبعة: الأولى سنة: 1985م

(4) عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي(ت 911هـ) / المزهرة في علوم اللغة وأنواعها 341/2، تحقيق: فؤاد علي منصور، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت الطبعة: الأولى 1418هـ.

إن هذه الروايات كان ينظر إليها بعين الارتياب من قبل الباحثين المحدثين، ولكنني أجد الآن أن بعضها يفسر بعضاً، ويكمل بعضها بعضاً. وأجد أن تفسير العربية بالحركات متناسب مع قول العلماء إن أول ما ظهر الاختلال فيه من كلام العرب كان في حركات الإعراب، وأن هذا التفسير يتلاءم مع السياق الذي وردت فيه الكلمة في الروايات القديمة المنقولة من العقود الأولى للقرن الأول من الهجرة. فمن ذلك الرواية التي نقلها البخاري - رحمه الله تعالى - حول نسخ المصاحف، وجاء فيها أن عثمان بن عفان - رضي الله عنه - قال للصحابة الذين كانوا ينسخون المصاحف: " إذا اختلفتم أنتم وزيد بن ثابت في شيء من القرآن فاكتبوه بلسان قريش، فإنما نزل بلسانهم "(1) وجاء في رواية: " إذا اختلفتم أنتم وزيد بن ثابت في عربية من عربية القرآن فاكتبوها بلسان قريش، فإن القرآن نزل بلسانهم..."(2).

وكذلك ما جاء في ترجمة زر بن حبيش الأسدي تلميذ عبد الله بن مسعود، عن عاصم بن أبي النجود، وهو تلميذ زر، أنه قال: " كان زر بن حبيش أعرب الناس، كان ابن مسعود يسأله. يعني عن العربية "(3).

وكان ابن عباس يعلم اللحن في رواية أبي العالية، وقال عمر بن دينار (ت125هـ): " ما رأيت مجلساً قط أجمع لكل خير من مجلس ابن عباس: للحلال والحرام، وتفسير القرآن، والعربية... الخ "(4).

فكلمة (العربية) في هذه النصوص يراد بها الإعراب الذي يُستدل عليه بالحركات الثلاث في آخر الكلمات العربية، ويكون معنى قول عمر: (تعلموا العربية) تعلموا الإعراب الذي يقتضي معرفة مواقع الكلمات في الجمل، لتحديد نوع

(1) أبوداود سليمان بن نجاح الأندلسي (ت496 هـ) / مختصر التبيين لهجاء التنزيل، الناشر: مجمع الملك فهد بالمدينة، سنة: 1423هـ.

(2) محمد أحمد القضاة / مقدمات في علم القراءات ص37، الناشر: دار عمار - الأردن، سنة: 1422هـ.

(3) أحمد بن الحسين البيهقي (ت458هـ) / السنن الكبرى 193/10، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت الطبعة: الثالثة، سنة: 1424هـ.

(4) أبو عبد الله أحمد بن حنبل الشيباني (ت241هـ) / فضائل الصحابة 2/ 954 تحقيق: د. وصي الله محمد عباس، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت الطبعة: الأولى سنة: 1403هـ.

الحركة التي تنطق في آخر الكلمة، وسبب التأكيد على الإعراب هو أن الاختلال، واللحن ظهر أولاً في حركات الإعراب في أواخر الكلمات، فلفت نظر العلماء وأولي الأمر، فنبهوا الناس إليه، وأرشدوهم إلى اجتنابه، وقد غابت عنا تفاصيل ذلك الجهد المبكر في تأسيس علم العربية، وبقيت منه هذه اللمحات الدالة عليه.

وإذا صح تفسير كلمة (العربية)، المستعملة في عصر صدر الإسلام، بحركات الإعراب خاصة، كما ورد في رواية بريدة، دلت الروايات التي وردت فيها هذه الكلمة على نشاط لغوي يتصل بتركيب الجملة، لأن حركات الإعراب تتغير بتغير مواقع الكلمات في الجمل، وعلى المتكلم ملاحظة ذلك حتى يستقيم كلامه ويكون صحيحاً.

وقد يكون جانب كبير من هذا النشاط غير مدون. وهو أمر لا يقلل من أهمية هذه الحقبة من تاريخ علم العربية لأن تدوين المعرفة اللغوية التي تراكمت فيها قد تم بعد سنوات قليلة على يد أبي الأسود وتلامذته.

3- النحو:

النحو مصدر الفعل (نحا ينحو) بمعنى قصد، وصار اسماً للعلم الذي يُعنى ببيان قواعد اللغة العربية. ويرى بعض الباحثين المحدثين أن هذا المصطلح تأخر ظهوره عن الوقت الذي ظهر فيه مصطلح العربية، ويرى بعضهم أن أبا الأسود ربما لم يكن يعرف اسم النحو بتاتا، ويقدر آخرون أنه ظهر في عصر الطبقة التي عاش فيها تلامذته.

ومهما يكن الأمر فإن ظهور مصطلح النحو لم يتأخر كثيراً عن الحقبة التي استخدم فيها مصطلح العربية، ونجده يستخدم مرادفاً له فيقال أحياناً: أول من وضع النحو أبو الأسود الدؤلي. أو يقال: إن الحسن وابن سيرين كانا يكرهان نقط المصحف بالنحو، وكذلك كان قتادة يكره أن ينقط المصحف بالنحو. والعبارة المشهورة القديمة هي نقط المصاحف بالعربية.

وكانت كلمة النحو تستخدم مرادفة لكلمة الإعراب، فقد ورد في لسان العرب:
" النحو: إعراب الكلام العربي " (1).

ثم غلب استخدام مصطلح النحو وصار علماً على المباحث المتعلقة بقواعد اللغة العربية سواء كان ذلك من ناحية المفردات أم التركيب.
وقد قال ابن سيده في تعريف النحو هو: "انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره كالتثنية والجمع والتحقير والتكسير والإضافة والنسب وغير ذلك" (2).

ولعلماء اللغة العربية الأوائل والباحثين المحدثين كلام في تفسير تسمية هذا العلم بالنحو، فالمتقدمون يربطون بين الدلالة اللغوية والمعنى الاصطلاحي، يقول الحموي إن الإمام علياً رضي الله عنه، قال لأبي الأسود حين عرض عليه ما وضعه من أبواب النحو: "ما أحسن هذا النحو الذي قد نحوت، فلذلك سُمِّي النحو" (3).

ويذهب الباحثون المحدثون مذهباً قريباً من ذلك حين يربطون بين التسمية ومعنى الكلمة في أصل اللغة، ويستأنسون بالروايات القديمة التي ورد فيها مثل: انح هذا النحو، أو ما أحسن هذا النحو الذي نحوت.

وذكر بعضهم أن المؤدبين أو المقرئين كانوا يستخدمون كلمة (نحو) ليدلوا بها على الطريقة العربية في عبارة ما، كأن يقول بعضهم لبعض: العرب تنحو في هذا كذا، أو نحو العرب في هذا كذا، أو أن يسأل سائل: كيف تنحو العرب في هذا؟ أو أن يقولوا: فلان ينحو في كلامه نحو العرب.

ولا ينبغي على هذا الاختلاف في أصل التسمية شيء مما نبحت عنه هنا حول تاريخ بدء البحث اللغوي العربي، وإذا صح ما يذهب إليه بعض الباحثين من أن

(1) محمد بن مكرم بن علي الإفريقي (ت 711هـ) / لسان العرب 309/15 وزين الدين الرازي/ مختار الصحاح مادة (ن ح ا) تحقيق: حمزة فتح الله، الناشر: مؤسسة الرسالة-الطبعة: الحادية عشر، سنة: 1426هـ.

(2) أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي (ت 458هـ)/المحكم والمحيط الأعظم 20/4 تحقيق: عبد الحميد هندراوي، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت الطبعة: الأولى سنة: 1421هـ.

(3) شهاب الدين أبو عبد الله الحموي (ت 626هـ) / معجم الأديباء- إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب 1467/4 تحقيق: إحسان عباس، الناشر: دار الغرب الإسلامي - بيروت، الطبعة: الأولى سنة: 1414 هـ.

مصطلح النحو ظهر بعد مصطلح العربية، فإن ذلك يعني أن ظهور هذا المصطلح لا يقدم إضافة جديدة في الموضوع الذي نحن بصدده.

وقد ذهب عدد من الباحثين المحدثين إلى غموض نشأة النحو العربي، فنجد أحمد أمين يقول: "وتاريخ النحو في منشئه غامض كل الغموض، فإننا نرى فجأة كتاباً ضخماً ناضجاً هو كتاب سيبويه، ولا نرى قبله ما يصح أن يكون نواة تبيين ما هو سنة طبيعية من نشوء وارتقاء، وكل ما ذكره من هذا القبيل لا يشفي غليلاً" (1). ويقول حسن عون: "لا يزال الباحث في حيرة من أمر النحو العربي، ومن الظروف التي لا بست نشأته" (2).

وذهب الأستاذ إبراهيم مصطفى إلى أن عبد الله بن أبي إسحق الحضرمي (ت117هـ) تلميذ أبي الأسود الدؤلي هو أول من وضع أسس القواعد النحوية، وأن أبا الأسود اقتصر على نقط المصاحف، وحجته في ذلك قوله "إننا لم نجد في كتاب سيبويه ولا فيما بعده من الكتب رأياً نحويّاً نسب إلى أبي الأسود، ولا إلى طبقتين من بعده، فنحن أمام حقيقة واضحة أخذت من كتب النحو، وهي أن أقدم من يُنسب إليه رأي نحوي هو عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي" (3).

ويذهب أكثر الباحثين المحدثين إلى أن أبا الأسود الدؤلي هو الذي أرسى اللبنة الأولى في تاريخ النحو العربي، إلا أن معظمهم يفسر تلك اللبنة بتنقيط المصحف بنقط الإعراب.

يقول الأستاذ أحمد أمين: "ويظهر لي أن نسبة النحو إلى أبي الأسود لها أساس صحيح، وذلك أن الرواة يكادون يتفقون على أن أبا الأسود قام بعمل من هذا النمط. وهو أنه ابتكر شكل المصحف" (4).

وقال الدكتور شوقي ضيف وهو يعلق على الروايات التي تنسب وضع النحو إلى أبي الأسود وتوضح الأسباب التي دفعته إلى وضعه: " وكل ذلك من عبث

(1) أحمد أمين / ضحى الإسلام 285/2.

(2) د. حسن عون / اللغة والنحو ص 198، الطبعة: الأولى، سنة: 1952م.

(3) إبراهيم مصطفى / مجلة كلية الآداب، (من مقال له) مجلد 10، 72/1.

(4) أحمد أمين / ضحى الإسلام 286/2.

الرواة الوضاعين المتزידين، وهو عبث جاء من أن أبا الأسود نُسب إليه حقاً أنه وضع العربية، فظن بعض الرواة أنه وضع النحو، وهو إنما وضع أول نقطٍ يحرر حركات أو آخر الكلمات في القرآن الكريم" (1).

وظهر من بين الباحثين المعاصرين من أكد أن أبا الأسود الدؤلي هو مؤسس النحو العربي إضافة إلى نقطه المصحف، فيقول الأستاذ سعيد الأفغاني: إن من يقرأ ترجمة أبي الأسود وما ورد في أكثر المصادر القديمة من أنه أول من وضع العربية ونقط المصاحف، وأن له تلامذة أخذوا عنه العربية وقراءة القرآن في البصرة، كل أولئك مع ما عرف عن أبي الأسود من ذكاء وقّاد، وفكر متحرك، وعقل وروية، يجعلنا نقطع بأنه وضع أساساً بنى عليه من بعده، ولكن ما هو هذا الأساس؟ لسنا نجد لهذا السؤال جواباً يشفي الغليل (2).

وما ورد في بعض المصادر القديمة يؤيد وجهة النظر هذه، فقد نقل أبو بكر الأنباري الرواية الخاصة بنقط المصاحف، وجاء في آخرها " فابتدأ بالمصحف حتى أتى على آخره، ثم وضع المختصر المنسوب إليه بعد ذلك" (3). ولا يتيسر الآن القطع بأن كتاب أبي الأسود في النحو هو تلك الورقات الأربع التي اطلع عليها ابن النديم بخط يحيى بن يعمر، التي ذهب خبرها منذ عصر ابن النديم.

وبلغت جهود الباحثين المحدثين ذروتها بظهور كتابين يبحثان في نشأة النحو العربي وتطوره حتى عصر سيبويه، وهما:

الكتاب الأول: الحلقة المفقودة في تاريخ النحو العربي، تأليف الدكتور عبد العال سالم مكرم (4) الذي يقول في مقدمته: " وقد شعرت منذ أن اشتغلت بالنحو العربي بأن هناك مرحلة مفقودة في تاريخ النحو العربي تمتد من عصر أبي الأسود

(1) أحمد شوقي ضيف/ المدارس النحوية، دار المعارف ص16.

(2) في تاريخ النحو العربي/ 25

(3) عثمان بن سعيد الداني / المحكم في نقط المصاحف ص 4، تحقيق: د. عزة حسن، الناشر: دار الفكر – دمشق، الطبعة: الثانية، سنة: 1407 هـ و أبو القاسم علي بن عساكر / تاريخ دمشق 193/25، تحقيق: عمرو بن غرامة العمروي، الناشر دار الفكر سنة 1415 هـ.

(4) طبع في طبعته الثانية بمؤسسة الرسالة- بيروت، سنة: 1993م.

إلى عصر الخليل وسيبويه⁽¹⁾. وقد تكفل الكتاب ببيان تاريخ النحو وتطوره في هذه المرحلة.

ويرى المؤلف أن قضية نشأة النحو مرتبطة بالمعارف السابقة للعرب في الجاهلية وفي العصر الإسلامي، وبخاصة في مجالي القراءة والكتابة. وهو يرى لذلك أن أبا الأسود حلقة في سلسلة المعرفة اللغوية... ولكنه برز في مجالها، وزاد نشاطه في حقلها فنسبت إليه نشأة أضخم علم شغل الناس قرونا طويلة وما زال يشغلهم إلى وقتنا الحاضر.

الكتاب الثاني: المفصل في تاريخ النحو العربي (الجزء الأول: قبل سيبويه)
تأليف الدكتور محمد خير الحلواني، الذي يقول في مقدمته: "وقد عُنيت في هذا الجزء بالكشف عن نمو النحو في المرحلة الغامضة -مرحلة أبي الأسود وتلامذته-، وهي مرحلة وقف حيالها الباحثون في الشرق والغرب شاكين حائرين، ونعوتها بأنها مرحلة مظلمة في تاريخ النحو العربي لا يمكن أن يبلغها البحث العلمي"⁽²⁾.

ويقول مؤلف الكتاب: "والحق أن نشأة النحو ترتبط بجذور الحياة الإسلامية في ذلك الزمن، وترتد إلى ما ترتد إليه نشأة العلوم الأخرى من لغوية ودينية وفلسفية، وكان القرآن الكريم محور هذه الجذور، وهو الركيزة الأساسية فيها، وإذن فإن نشأة العربية - بمعناها الاصطلاحي - انطلقت من قراءة القرآن"⁽³⁾. وهو يقرر أن أبا الأسود الدولي نقط المصحف، ووضع أسس النحو العربي لكنه ينفي أن يكون قد ألف كتاباً في النحو، بل كان يعلم النحو.

إن نسبة وضع أسس النحو العربي إلى أبي الأسود الدولي تبدو طبيعية في ظل الظروف اللغوية التي أعقبت الفتوح الإسلامية، والتي تتمثل بانتشار اللغة العربية بين الأمم التي دخلت في الدين، وتتمثل أيضاً بامتزاج العرب الخُص بأهل اللغات الأخرى، ولما كانت العربية لغة القرآن ولسان الدين، فإن المحافظة عليها وتيسير

(1) د. عبد العال سالم مكرم/ الحلقة المفقودة في تاريخ النحو العربي، ص 6-7.

(2) د. محمد خير الحلواني/ المفصل في تاريخ النحو العربي(الجزء الأول قبل سيبويه) ص6 مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى، سنة: 1979م.

(3) المرجع السابق ص16

تعلمها كان من الأعمال التي يحرص عليها الخلفاء والولاة والعلماء، وهو أمر انتهى بتدوين بعض قواعد اللغة العربية على يد أبي الأسود الدؤلي لأول مرة، بعد مرحلة من الملاحظات الشفهية كان المهتمون بأمر سلامة اللغة يتدا ولونها.

إن هناك معارف لغوية تسبق جهود أبي الأسود الدؤلي، كما يبدو من عدد من الروايات والوقائع، وإن أبا الأسود حين نَقَط المصحف ووضع بعض أبواب النحو كان يستخدم تلك المعارف اللغوية ويعمل على تعميقها وتوسيعها. وهذه القضية هي أبرز ما يستوقف الناظر في تاريخ النحو العربي في نشأته الأولى.

المبحث الثاني: المدارس النحوية

حري بمن يرغب في فهم النحو على الوجه المرضي أن يتعرف تاريخ النحاة القدامى، ويقف على طبقاتهم التي انضوا فيها، وترتيب هذه الطبقات بحسب الزمن منذ تدوينه إلى منتهى الاجتهاد فيه، وحبذا لو استكمل بمعرفة المتأخرين، إذ بذلك كله تنكشف له تطورات هذا الفن، ويقر في نفسه صحة انتساب القول لقائله، ويدرك وجهة الرد عليه ويتفهم حكمة الموافقة له وعلّة مخالفته، حتى لكأنه معهم يستمع بنفسه، ويرحل من بلد إلى آخر معهم.

ولا جرم أن المعلومات إذا ارتبطت بمعرفة مصادرها رجالاً، وزماناً، ومكاناً تلقنتها العقول بالقبول، ورسخت في الحواظ إذ نفذت إليها من سبيلها المنير، فلا تختلط مسائله، ولا تضطرب الآراء فيه على الطالب حتى يكون كضال في مهمه مشتبه الأعلام مغبر الأرجاء.

قال أبو الطيب بعد كلام طويل أنحى فيه باللائمة على من يجهل الرجال وترتيبهم، وسرد كثيراً من الأمثلة في ذلك ما نصه: "ولقد بلغني عن بعض من يختص بهذا العلم ويرويه، ويزعم أنه يتقنه ويدريه، أنه أسند شيئاً، فقال عن الفراء عن المازني فظن أن الفراء الذي هو بإزاء الأخفش كان يروي عن المازني، وحدثت عن آخر أنه روى مناظرة جرت بين ابن الأعرابي والأصمعي وهما ما اجتماعاً قط، وابن الأعرابي بإزاء غلمان الأصمعي، وإنما كان يرد عليه بعده، وحري بمن عمي عن معرفة قوم أن يكون عن علومهم أعمى وأضل سبيلاً" (1).

لهذا سنذكر علماء البصرة والكوفة، فإن هذا العلم إنما نشأ ونما وازدهر فيهما دون غيرهما من سائر الأمصار الإسلامية، فلم يكن بالحجاز ولا بالشام شيء يذكر من النحو واللغة بجانب ما في العراق.

أما الحجاز فإن بني أمية قد أغدقوا على أهل المدينة ومكة العطايا المتدفقة من خزائن الشام خشية قيام من بهما من الهاشميين وأبناء الصحابة بالمطالبة بالخلافة، ووسعوهم بالحلم، حتى أخلدوا إلى التمتع بلذائذ الدنيا، ونبغ فيهم المغنون، وأهل

(1) أبو الطيب اللغوي عبد الواحد الحلبي/ مراتب النحويين، ص 5 .

المجون، فصدفوا عن النظر إلى هذا العلم، واستمر ذلك دأبهم حتى في خلافة العباسيين.

وأما الشام فإن دمشق صارت دار الخلافة والملك، وقد عرفت آنفاً أن وضع هذا العلم في البصرة، ونشوءه في البصرة والكوفة.

نقل السيوطي عن الأصمعي قال: "أقمت بالمدينة زماناً ما رأيت بها قصيدة واحدة صحيحة إلا مصحفة أو مصنوعة، وكان بها ابن دأب يضع الشعر وأحاديث السمر وكلاماً ينسبه إلى العرب، فسقط وذهب علمه وخفيت روايته"⁽¹⁾ "وهو عيسى ابن يزيد بن بكر بن دأب الكناني، يكنى أبا الوليد وكان شاعراً وعلمه بالأخبار أكثر"⁽²⁾.

وفي الحق أن العراق وبه "البصرة والكوفة" يجب أن يتقدم البلاد الإسلامية في هذا العلم، إذ كان قبل الفتح الإسلامي موطن العجم، وبعده قد انهال عليه المسلمون من كل صوب، لأنه أخصب البلاد الإسلامية وأضرها في الصدر الأول، تضامت فيه أسباب رفاهية الحياة ورغد العيش، فاستوطنه العرب والعجم، ونعموا جميعاً بخيراته الوفيرة، فظهرت أرزاء اللحن فاشية فيه، ظهوراً لا مثيل له في سائر البلاد، ومما يضاف إلى هذا أن العراقيين ذووا عهد قديم بالعلوم والتأليف، ولهم خبرة فيهما متوارثة تليدة، وفيهم شغف وميل إلى معرفة الوسائل التي تقيم أود لسانهم وتنقلهم إلى مصاف إخوانهم العرب، فمن هذا وذاك نبتت نابذة هذا الفن في العراق وترعرعت فيه، إذ ما كان على أهله بعد هذا الاقتضاء إلا أن يطبقوا قواعد هذا الفن الحديثة على منوال ما نسجوا عليه قديماً في تعاليمهم، وينهجوا فيها على غرار ما ألفوه في نظمهم، وتلك خطة مستطاعة.

وإننا حين نريد الحديث عن رجال هذا العلم في العراق فإنما نريد بالعراق: البصرة والكوفة لا بغداد، لأنهما قد تأسستا في فجر الإسلام، فكان بهما مولد النحو ومهده ومدرجه، أما بغداد فإن تخطيطها في صدر الدولة العباسية التي اتخذتها مقر

(1) السيوطي/المزهر في علوم اللغة وأنواعها 354/2 .

(2) خير الدين الزركلي الدمشقي/الأعلام 111/5 الناشر: دار العلم للملايين، الطبعة: الخامسة عشر سنة: 2002م

خلافتها، كما اتخذت الدولة الأموية دمشق مقر خلافتها، فتبوأَت بغداد مكانة دمشق، وصارت مدينة الخلافة والملك، كما كانت سالفتها دمشق، فلم يتقدم ببغداد الزمن حتى تشاطر أختيها -البصرة والكوفة- مزاولة هذا العلم. مع أنها تظل مدينة ملك وليست بمدينة علم، وما فيها من العلم منقول إليها ومجلوب للخلفاء وأتباعهم.

وسنبداً بذكر طبقات البصرة قبل الكوفة إذ إن البصرة كما عرفنا استأثرت بهذا العلم زهاء مائة عام، ثم تعاصرتا فكانت الأولى الكوفية والثالثة البصرية، وهكذا حتى الخامسة الكوفية والسابعة البصرية اللتان توطنتا بغداد، ثم كان البغداديون، والأندلسيون، والمصريون، والشاميون.

والنظر في تعاقب طبقة لأخرى يرجع إلى الهيئة العامة فيهما، فربما أخذ واحد أو أكثر من طبقة عن واحد أو أكثر من طبقة سابقة، لا أن يأخذ كل عن كل، فالمنظور إليه المجموع لا الجميع، ولكتاب التراجم في فريقي البصريين والكوفيين مخالفات في عد الطبقات نشأ عنها اختلاف في وضع بعض الرجال ببعضها، ولعل مبعث هذا التقارب الزمني وتزامن المعاصرة دون حد ظاهر فاصل بين كل طبقة والتي تليها، على أنه ليس لهذا الاختلاف من أثر.

وأول من صنف الطبقات أبو العباس المبرد وضع كتابه طبقات النحويين البصريين، ثم صنف بعده أبو الطيب اللغوي كتابه مراتب النحويين، ثم ألف بعده السيرافي كتابه أخبار النحويين البصريين، ثم دون بعده الزبيدي كتابه طبقات النحويين واللغويين، ثم صنف بعده الأنباري كتابه نزهة الألبا في طبقات الأدبا، ثم ألف القفطي بعده كتابه إنباه الرواة على أنباه النحاة، ثم اطّرد التأليف بعدئذ وظهرت كتب لا حاجة لذكرها، وقد عول الباحث على ما اشتهر بينهم في الطبقات كما اقتصر على مشاهير الرجال في كل طبقة، ولم يلتزم لذلك عدداً معيناً، وإنما نورد ما يحصل به التمثيل مخافة التطويل.

وقد التزمت في العلماء الذين جرى التعريف بهم في الكتب النحوية بلقب أو كنية أن أذكر اسم العالم الحقيقي- إن عرفته- مع ما اشتهر به من كنية أو لقب حتى

يسهل على الراغب الكشف عما يجب الاطلاع عليه من ذلك في كتب التراجم والمعاجم، فإن أغلبها مرتب على حسب الترتيب الألفبائي باعتبار الأسماء أنفسها، في حين أن المعروف الشائع على الألسنة إنما هو هذه الألقاب وتلك الكنى، وهكذا سار البحث مع جميع العلماء الذين تعرض لهم في هذا المبحث.

فكم يلاقي الطالب من النصب واللغوب إذا هو حاول تعرف تاريخ واحد من هؤلاء وهو لم يقف على اسمه الحقيقي، فربما ضاع عليه من الوقت الثمين ما كان في فسحة من إضاعته، وكل طرفه وتصدع رأسه وهو ما يزال ينشد ضالته.

وهاك سرداً لطبقات الفريقين، تتبين منه إجمالاً أسبقية البصريين وانفراد الفريقين بعد الاشتراك، وأشهر العلماء منهما:

هذا وإذا كان الفضل لأبي الأسود وهو جذع هذه الدوحة الفرعاء، فإننا نبدأ به.

أبو الأسود الدؤلي:

هو ظالم بن عمرو، من الدئل: بطن من كنانة، كان من سادات التابعين، ورد البصرة في عهد عمر بن الخطاب -رضي الله عنه- ولبث بها إلى أن تولى بعض العمل فيها لابن عباس -رضي الله عنهما- عاملٌ علي -رضي الله عنه- أيام خلافته، ولم يبرحها مع الإيذاء الذي كان يلقاه من عمال بني أمية، وأصهاره الذين كانوا يرمونه ليلاً لما عرف عنه من تشييعه لعلي -رضي الله عنه-، يقول من مقطوعة له في زياد:

رأيت زياداً صد عني بوجهه
ومن مقطوعة أخرى في ابنه عبيد الله:
دعاني أميري كي أفوه بحاجتي
ويقول في مطلع قصيدة له في أصهاره:
يقول الأردلون بنو قشير
ولم يك مردوداً عن الخير سائله
فقلت فما رد الجواب ولا استمع
طوال الدهر ما تنسى علياً

كان أعلم عصره بكلام العرب، وله أجوبة مسكتة في أمالي المرتضى (ت436هـ) المجلس العشرون⁽¹⁾، وتقدم أنه وازع النحو على الصحيح بتعليم علي رضي الله عنه-، وأول من دون فيه، كما أنه أول من ضبط المصحف بالشكل، أخذ عنه نصر بن عاصم، ويحيى بن يعمر وغيرهما، توفي -رحمه الله- بالبصرة في الطاعون الجارف سنة 69هـ⁽²⁾.

المطلب الأول: المدرسة البصرية وأبرز مشايخها

تعد المدرسة البصرية هي من قام بإرساء دعائم النحو العربي، وقد سبق أهل البصرة أهل الكوفة وغيرهم في هذا الفن وحازوا قصب السبق دون منازع، قادهم إلى ذلك جمع من الأفاضل، مثل: الخليل بن أحمد الفراهيدي وسيبويه وغيرهما، وقد رأى الباحث أن يتحدث عن كل مدرسة من خلال الحديث عن المؤسسين، ونهج في ذلك نهج من تقدم، بوضعهم في طبقات ليسهل تناولهم بطريقة تسلسلية تبرز كل طبقة وما أضافته من إضافات بارزة إلى الدرس النحوي، كي يكون ذلك في النهاية بمثابة التوطئة لتناول العامل كونه محل حديثنا، وهو ربع عزة الذي ننوي أن نحوم حول حياضه على النحو الآتي:

الطبقة الأولى:

1- نصر بن عاصم الليثي: المتوفى سنة 89هـ. ذكره الذهبي (ت ٧٤٨ هـ) ضمن علماء الطبقة الثالثة من حفاظ القرآن. كما ذكره ابن الجزري (ت ٨٣٣هـ) ضمن علماء القراءات⁽³⁾.

2- عنبسة بن معدان الفيل، المهري: لقب بالفيل لأن أباه كان يروض فيلاً للحجاج، فغلب عليه اللقب، ثم انتقل منه إليه، ولم نقف على تاريخ وفاته إلا أننا نعرف أنه عاصر الفرزدق، فلعل وفاته كانت حول المائة الأولى من الهجرة. "وكان

(1) الشريف المرتضى علي بن الحسين الموسوي/ أمالي المرتضى (غرر الفوائد ودرر القلائد) القسم الأول، ص292-294، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، نشر: دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركاه، الطبعة: الأولى، سنة: 1954م.

(2) أبو محمد عبد الله بن قتيبة الدينوري (ت276هـ)/ الشعر والشعراء 719/2 الناشر: دار الحديث - القاهرة، سنة: 1423هـ.

(3) شهاب الدين الحموي (ت626هـ)/ معجم الأدياء، 2749/6 تحقيق: إحسان عباس، الناشر: دار الغرب الإسلامي- بيروت، الطبعة: الأولى 1414هـ.

ممن يختلف إلى أبي الأسود لتعلم العربية، ونقل عن الخليل (ت 170هـ) أن أبرع أصحاب أبي الأسود عنبسة الفيل، وأن ميموناً الأقرن أخذ عنهم⁽¹⁾.

3- عبد الرحمن بن هرمز، أبو داؤود الأعرج المدني، مولى ربيعة بن الحارث بن عبد المطلب: المتوفى بالإسكندرية سنة 117هـ⁽²⁾.

4- يحيى بن يعمر العدوانى، أبو سليمان (ت 128هـ)⁽³⁾: وهو الذي قال له الحجاج الثقفي يوماً: أسمعني ألحن؟ قال: في حرف واحد، قال في أي شيء؟ قال: في القرآن، قال: ذلك أشنع، ثم قال: ما هو؟ قال: تقول: {قُلْ إِنْ كَانَ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ وَإِخْوَانُكُمْ وَأَزْوَاجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ وَأَمْوَالٌ اقْتَرَفْتُمُوهَا وَتِجَارَةٌ تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا وَمَسَاكِنُ تَرْضَوْنَهَا أَحَبَّ إِلَيْكُمْ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ} فقرأ "أحب" بالرفع، قال الحجاج: لا جرم أنك لا تسمع لي لحنا بعد هذا ثم ألحقه بخراسان، فولاه يزيد ابن المهلب القضاء بها، كان يشايح علياً، فصيحاً بليغاً، يستعمل الغريب في كلامه، توفي سنة 129هـ⁽⁴⁾.

وهؤلاء الأربعة ما منهم إلا من عزي إليه وضع النحو في بعض الروايات، وما من شك أن إعجام المصحف بالنقط لدفع التصحيف كان من نصر ويحيى بأمر الحجاج في عهد عبد الملك، بعد إعجامه بالشكل لدفع التحريف من أستاذهما أبي الأسود في خلافة معاوية⁽⁵⁾.

(1) جلال الدين السيوطي/ المزهري في علوم اللغة وأنواعها 342/2

(2) أبو زكريا محي الدين النووي(ت 676هـ)/ تهذيب الأسماء واللغات 305/1، دار الكتب العلمية (دون بقية المعلومات).

(3) أبو العباس شمس الدين ابن خلكان الإربلي(ت 681هـ) / وفيات الأعيان وأنباء أنباء الزمان 173/6، تحقيق: إحسان عباس، الناشر: دار صادر. وانظر: المبارك بن أحمد المعروف بابن المستوفي(ت 637هـ) / تاريخ إربل 539/2 تحقيق: سامي الصقار، الناشر: وزارة الثقافة والإعلام- العراق سنة: 1980م.

(4) في النجوم الزاهرة: إنه توفي سنة 89. قال: "وكان عالماً بالقراءات والعربية، وهو أول من نقط المصاحف، وكان ولاء الحجاج قضاء مرو، وكان يقضي بالشاهد واليمين". اهـ.

(5) الزركشي أبو عبد الله بدر الدين بن محمد بن بهادر(ت 794هـ)/ البرهان في علوم القرآن 25/1، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، نشر: دار إحياء الكتب العربية - عيسى البابي الحلبي وشركاه، سنة: 1957م.

الطبقة الثانية:

1- ابن أبي إسحق:

هو أبو بحر عبد الله بن أبي إسحاق زيد الحضرمي، البصري، اشتهر بكنية ولده، وكان مولى آل الحضرمي، أخذ عن نصر بن عاصم ويحيى بن يعمر، وجدّ في هذا العلم حتى بلغ الغاية فيه، سئل عنه "يونس" فقال: "هو والنحو سواء"، كان أول من علل النحو، كما كان شديد التجريد للقيانس والعمل به كما سلف⁽¹⁾.

وعاصره "عيسى بن عمر الثقفي"، و"أبو عمرو بن العلاء"، وجمع بينه وبين أبي عمرو بلال بن أبي بردة، عامل البصرة من قبل خالد القسري والي العراق لهشام بن عبد الملك، قال: "ابن سلام": "قال أبو عمرو: فغلبنني ابن أبي إسحق بالهمز، فنظرت فيه بعد ذلك وبالغت فيه"⁽²⁾.

كان كثير السؤال للفرزدق "قال ابن هشام: قد حضر يوماً مجلس عبد الله، فقال له كيف تنتشد هذا البيت:

وعينان قال الله كونا فكانتا فعولان بالألأباب ما تفعل الخمر

فأنشده "فعولان"، فقال له عبد الله: ما كان عليك لو قلت: فعولين؟

فقال الفرزدق: لو شئت أن أسبح لسبحت، ونهض فلم يعرفوا مراده، فقال عبد الله: لو قال فعولين لأخبر أن الله خلقهما وأمرهما، ولكنه أراد أنهما تفعلان ما تفعل الخمر"⁽³⁾.

ثم تدرج الأمر بعبد الله إلى إعانات الفرزدق في شعره نفسه إذ عابه في قوله:

وعض زمان يابن مروان لم يدع من المال إلا مسحاً أو مجلف

(1) عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري أبو البركات كمال الدين الأنباري (ت 577هـ) نزهة الألباء في طبقات الأدباء تحقيق: إبراهيم السامرائي_ مكتبة المنار (الزرقاء-الأردن) الطبعة: الثالثة سنة 1985م، ص 26.

(2) في المزهري: وكان يقال: عبد الله أعلم أهل البصرة وأنقلهم ففرع النحو وقاسه، وتكلم في الهمز حتى عمل فيه كتاباً مما أملاه وكان رئيس الناس وواحدتهم. السيوطي/ المزهري في علوم اللغة وأنواعها 342/2

(3) أحمد مختار عمر/ البحث اللغوي عند العرب ص91، الناشر: عالم الكتب، سنة: 2003م.

... فقال له: بم رفعت " أو مجلف "؟ فقال له: بما يسوءك وينوءك، علينا أن نقول وعليكم أن تتأولوا، كما عابه في قوله:

مستقبلين شمال الشام تضربنا بحاصب كنديف القطن منثور
على عمائنا يلقي وأرحلنا على زواحف تزجي مخها رير
فقال: إنما هو "رير" بالرفع، وإن الرفع أقوى، فوجد عليه الفرزدق، وقال: أما وجد هذا المنتفخ الخصيتين لبيتي مخرجا في العربية؟ أما لو أشاء لقلت:

على عمائنا يلقي وأرحلنا على زواحف نزجها محاسير
ولكني والله لا أقوله، ثم هجاه بقوله:
ولو كان عبد الله مولى هجوته ولكن عبد الله مولى مواليا
فقال عبد الله: عذره شر من ذنبه، فقد أخطأ أيضاً، والصواب: مولى موال،
توفي سنة 117هـ.

2- عيسى بن عمر الثقفي البصري:

هو أبو عمر مولى خالد بن الوليد، نزل في ثقيف فنسب إليهم، أخذ عن ابن أبي إسحاق وغيره، وكان مولعاً بالغريب والتشادق، استودعه بعض أصحاب خالد بن عبد الله القسري والي العراق لهشام بن عبد الملك وديعة، فلما نزع خالد عن ولاية العراق وتقلدها يوسف بن عمر الثقفي استدعاه من البصرة لأخذ الوديعة فأكرها، ولما اشتد عليه ضرب الشياطين، جعل يقول: "والله إن كانت إلا أثيابا في أسيفاط قبضها عشاروك"⁽¹⁾.

وروي أن الضارب له عمر بن هبيرة الفزاري أمير العراق من قبل خالد بن عبد الله. وقد لزمته علة من ذلك الضرب بقية حياته.

(1) أبو جعفر النحاس أحمد بن محمد المرادي النحوي (338هـ)/ عمدة الكتاب ص332، تحقيق: باسم الجابي، الناشر: دار ابن حزم، الطبعة: الأولى، سنة: 2004م وانظر ابن سيده/المحكم والمحيط الأعظم/1/358، والزيبي/ تاج العروس من جواهر القاموس/13/45.

3- أبو عمرو بن العلاء⁽¹⁾:

هو زبان بن العلاء بن عمار المازني التميمي، قال ياقوت: "واختلف في اسمه على أحد وعشرين قولاً، والصحيح أنه زبان لما روي أن الفرزدق جاء معتذراً إليه من هجو بلغه عنه، فقال له أبو عمرو: هجوت "زبان" ثم جئت معتذراً من هجو "زبان" لم تهجو ولم تدع فاعتذر إليه الفرزدق وامتدحه بمقطوعة منها قوله: ما زلت أفتح أبواباً وأغلقها حتى أتيت أبا عمرو بن عمار

أخذ النحو عن نصر بن عاصم وغيره، واشتهر بالقراءات، والعربية، وأيام العرب، ولهجات القبائل.

ومن سعة علمه أن عيسى بن عمر جاءه متعجباً من تجويزه "ليس الطيب إلا المسك" بالرفع، فقال له أبو عمرو: نمت يا أبا عمر وأدلج الناس، ليس في الأرض حجازي إلا وهو ينصب، وليس في الأرض تميمي إلا وهو يرفع، ثم أرسل اليزيدي وخلفا الأحمر للثبث من العرب، فكان كما أخبر أبو عمرو، فأخرج عيسى خاتمه من يده وقال: ولك الخاتم، بهذا والله فقت الناس⁽²⁾.

لكنه مع هذا لم يخلف أثراً مكتوباً، ذلك أنه لما تنسك أحرق كتبه وتفرّد للعبادة، توفي -رحمه الله- في الكوفة عائداً من دمشق سنة 154هـ⁽³⁾.

(1) لياقوت الحموي (ت 626هـ) / معجم الأدياء 1317/3 تحقيق: إحسان عباس، الناشر: دار الغرب الإسلامي - بيروت. الطبعة: الأولى سنة 1993م.

(2) أبو علي إسماعيل القالي/ ذيل الأمالي ص39، تحقيق: صلاح بن فتحى هلال - سيد بن عباس الجليبي، الناشر: المكتبة العصرية للطباعة والنشر، سنة: 2001م. وجمال الدين علي بن يوسف القفطي (ت 646هـ)/ إنباه الرواة على أنباه النحاة 136/4. الناشر: المكتبة العصرية بيروت الطبعة: الأولى سنة 1424هـ.

(3) ترجمته في المعجم المرتبة أبجدياً في العين إلا في معجم الأدياء وفوات الوفيات ففي الزاي، وراجعها في شرح شواهد الشافية رقم 16.

الطبقة الثالثة:

1- الأخفش الأكبر(1):

هو أبو الخطاب عبد الحميد بن عبد المجيد مولى قيس بن ثعلبة، من أهل هجر، أول الأخافشة الثلاثة المشهورين، أخذ عن أبي عمرو بن العلاء وطبقته، ولقي الأعراب فأخذ عنهم.

قال الزمخشري: "وسمع أبو الخطاب من يقال له: إليك، فيقول: إلي، كأنه قيل له: تتح، فقال: أتتحي" وتوفي سنة 177هـ(2).

2- الخليل بن أحمد:

هو أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي، الأزدي، ولد بالبصرة، وشبّ على حب العلم، وكان هامة شامخة في كل الميادين التي خاضها، قال عنه أبو الطيب الحلبي: "كان أعلم الناس وأذكاهم، وأفضل الناس وأتقاهم"(3)، وقال محمد ابن سلام: "سمعت مشايخنا يقولون: لم يكن للعرب بعد الصحابة أذكى من الخليل بن أحمد ولا أجمع لعلم العرب"(4). فلا غرو أنه لولا تعهد الخليل النحو في نشأته لبعد عنه طور النضوج والكمال، فللخليل فضل النهوض به كما لأبي الأسود فضل تكوينه، نعم قد اتفقت كلمة العلماء على أن الخليل واضع فن الموسيقى العربية، وواضع علم العروض والقافية، وأول من دون معجما في اللغة بتأليفه "كتاب العين" وله بعدئذ مآثرة الشكل العربي المستعمل الآن، وله مؤلفات أخرى في غير اللغة أيضا. كان -رحمه الله- في فاقة وزهد لا يبالي الدنيا، في حين أن الناس محظوظون بها من علمه وكتبه، وجه إليه سليمان بن علي عم أبي العباس السفاح والي فارس والأهواز رسولا لتأديب ولده، فأخرج الخليل إلى الرسول خبزا يابسا وقال: ما دمت أجده فلا حاجة بي إلى سليمان، فقال الرسول: فما أبلغه عنك؟ فقال أبياتا مطلعها:

(1) الأكبر المذكور والأخفش الأوسط هو: أبو الحسن سعيد بن مسعدة تلميذ سيبويه مات سنة 210هـ، وقيل بعدها والثالث الأخفش الأصغر أبو الحسن علي بن سليمان.

(2) الزمخشري جار الله أبو القاسم محمود بن عمرو(ت 538هـ) / المفصل في صناعة الإعراب، تحقيق: د/ علي بو ملح، الناشر: مكتبة الهلال، بيروت، الطبعة: الأولى، سنة: 1993م.

(3) أبو الطيب عبد الواحد الحلبي/ مراتب النحويين ص28.

(4) جمال الدين أبو الحسن القفطي/ إنباه الرواة على أنباه النحاة 380/1.

أبلغ سليمان أني عنه في سعة وفي غنى غير أني لست ذا مال
توفي -رحمه الله- بالبصرة، متأثراً بصدمة في دماغه من سارية، سنة 175هـ
على الأصح⁽¹⁾.

3- يونس:

هو أبو عبد الرحمن يونس بن حبيب الضبي، مولى بني ضبة، أخذ عن أبي عمرو وغيره، وواجه العرب فسمع منهم حتى غدا مرجع الأدباء والنحويين في المشكلات، وكانت له حلقة دراسة في المسجد الجامع بالبصرة، يؤمها العلماء والأدباء وفصحاء الأعراب، وله مذاهب خاصة في النحو، منتشرة في كتبه، من ذلك قول سيبويه في باب ما يتقدم فيه المستثنى: "وحدثنا يونس أن بعض العرب الموثوق بهم، يقولون: "مالي إلا أبوك أحد، فيجعلون أحداً بدلاً"⁽²⁾، توفي بالبصرة سنة 182هـ.⁽³⁾

الطبقة الرابعة:

1- سيبويه:

هو أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، مولى بني الحارث بن كعب، ولقب بسيبويه "رائحة التفاح" لأن أمه كانت ترقصه بذلك في صغره، ولد بالبيضاء "بلد بفارس" من سلالة فارسية، ونشأ بالبصرة، ورغب في تعلم الحديث والفقه، إلى أن لحقه التأنيب ذات يوم بشأن حديث شريف من شيخه حماد البصري، قال ابن هشام: "وذلك أنه جاء إلى حماد بن سلمة لكتابة الحديث، فاستملى منه قوله -صلى الله عليه وسلم: "ليس من أصحابي أحد إلا ولو شئت لأخذت عليه ليس أبا الدرداء"، فقال سيبويه: ليس أبو الدرداء، فصاح به حماد: لحتت يا سيبويه إنما هذا استثناء، فقال سيبويه: والله لأطلبن علما لا يلحنني معه أحد، ثم مضى ولزم الخليل وغيره"⁽⁴⁾.

(1) شهاب الدين ياقوت الحموي/ معجم الأدباء 1260/3

(2) سيبويه/ الكتاب 337/2

(3) شهاب الدين أبو عبد الله الحموي/ معجم الأدباء 2850/6، تحقيق: إحسان عباس، الناشر: دار الغرب الإسلامي-بيروت، الطبعة: الأولى 1993م.

(4) أبو محمد عبد الله بن يوسف جمال الدين بن هشام / مغني اللبيب عن كتب الأعراب، ص 387، تحقيق: د. مازن المبارك / محمد علي حمد الله. الناشر: دار الفكر-دمشق الطبعة: السادسة 1985م. ومن تاريخ النحو العربي لسعيد بن محمد الأفغاني، مكتبة الفلاح

فكما أخذ عن الخليل أخذ عن يونس وعيسى بن عمر وغيرهم، وبرع في النحو حتى بز أترابه فيه، فاحتقى به علماء البصرة التي صار إمامها غير مدافع، وأخرج للناس كتابه الذي أكسبه فخار الأبد، فإنه شاهد صدق على علو كعبه في هذا الفن.

كَوَّنَ سيبويه كتابه من أقوال العلماء ومما استنبطه هو بنفسه، فكان جماع الفن، شاملاً كل ما يحتاج إليه طالبه مع الترتيب والتبويب، ولكل عصر طبيعته المتسقة معه، فترتيب الكتاب على غير المؤلف في كتبنا المتداولة بين أيدينا، والإسراف في عناوين أبوابه جاوز الحد فقد بلغت عشرين وثمانمائة، مع الغموض الذي لا يفصح عن المقصود لأول وهلة ومع التداخل في كثير من الأبواب، فمن ذلك على سبيل المثال باب البديل فقد قال: "هذا باب من الفعل يستعمل في الاسم ثم تبدل مكان ذلك الاسم إلخ، هذا باب من الفعل يبديل فيه الآخر من الأول إلخ، باب المبدل من المبدل منه، باب بدل المعرفة من النكرة إلخ، باب من البديل أيضاً"، وبعض عباراته الاصطلاحية حلت بدلها عبارات أخرى عندنا، ونظرة أولية إلى مستهله في ترتيب أبوابه وعناوينها واصطلاحاتها كافية في ذلك، قال: "هذا باب علم ما الكلم من العربية، باب مجاري أواخر الكلم من العربية، باب المسند والمسند إليه، باب اللفظ للمعاني، باب ما يكون في اللفظ من الأغراض باب الاستقامة من الكلام والإحالة، باب ما يحتمل الشعر، باب الفاعل إلخ". (ت 183هـ)

الطبقة الخامسة:

1-الأخفش الأوسط:

هو أبو الحسن سعيد بن مسعدة مولى بني مجاشع بن دارم "بطن من تميم" أوسط الأخفشة الثلاثة المشهورين، فقبله أبو الخطاب الأخفش الأكبر شيخ سيبويه الذي سلفت ترجمته، وبعده أبو الحسن الأخفش الأصغر تلميذ المبرد وثلعب وستأتي ترجمته، وأبو الحسن أشهرهم ذكراً في النحو، فلذا ينصرف إليه الحديث عند ذكر

ص210. وذكر هذه القصة أيضاً أبو الحسن الهروي في كتابه: مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح 543/2، دار الفكر بيروت، الطبعة الأولى سنة: 1422هـ. كما ذكرها صاحب فيض القدير بشرح الجامع الصغير/ زين الدين محمد المناوي القاهري (ت 1031هـ) 462/6.

ملحوظة: لم أفق على نص لهذا الحديث في المصادر المعتمدة، وإنما ورد كشاهد للقصة المشار إليها دون حكم .

الأخفش مجرداً من الوصف في كتب النحو، فإن قصد غيره وجب ضم الأكبر أو الأصغر إليه على وفق المطلوب، ولد ببلخ وأقام بالبصرة لطلب العلم وتلقى مع سيبويه عن جل شيوخه سوى الخليل، ثم أخذ عنه بعد المشاركة مع كبر سنه، فكان أنحى تلاميذه، وكان ضنيناً بكتاب سيبويه لنفاسته حتى ظن به ادعائه لنفسه، لأن سيبويه لم يقرأه على أحد، ولا قرأه عليه أحد ما عداه، قال: ما وضع سيبويه في كتابه شيئاً إلا عرضه علي، وكان يرى أنه أعلم به مني وأنا اليوم أعلم به منه، فتشاور تلميذا الأخفش: "الجرمي والمازني" على الحيلولة بينه وبين ما ظن فيه بترغيبه في المال إذ كان الجرمي مثرياً فقرأه عليه وظهر الكتاب، فليس للكتاب طريق إلا الأخفش، فإليه يرجع الفضل في استنبائه كما يرجع للكتاب الفضل في إقبال العلماء على الأخفش.⁽¹⁾

لما قفل سيبويه من بغداد ابتعث تلميذه الأخفش في طريقه إلى الأهواز راجعاً عن البصرة خزيًا وشكا إليه بثه وحزنه مما هاضه، فتحرش الأخفش بالكسائي ووصل بغداد في الغلس وصلى خلف الكسائي الغداة في المسجد، ثم سأله أمام تلامذته "الفراء والأحمر" وغيرهما وخطأه في إجابته حتى همَّ التلامذة بالوثوب عليه؛ فمنعهم الكسائي وقال له: بالله أما أنت أبو الحسن سعيد بن مسعدة؟ فقال: بلى، فقام إليه وعانقه وأجلسه بجانبه وأكرم مثواه، فاستحال تحرشه محبة له، وأقام عنده ينعم بالحياة السعيدة الجديدة، وبقي في جواره ببغداد بقية حياته، وصار مؤدب أولاده، وقرأ له كتاب سيبويه سرًا، وقد تغيرت لذلك عصبية الأخفش حتى وافق الكوفيين كثيرًا في آرائهم؛ فكان أكثر البصريين موافقة للكوفيين، وكتب النحو مليئةً بالمسائل التي وافقهم فيها، والباحث يذكر بعضها منها على سبيل التمثيل⁽²⁾.

(1) أبو المحاسن المفضل بن محمد المعري (ت442هـ) / تاريخ العلماء النحويين من البصريين والكوفيين وغيرهم ص86، تحقيق: د. عبد الفتاح الحلوة، الناشر: دار هجر - القاهرة، الطبعة: الثانية، سنة: 1992م.

(2) الشيخ محمد الطنطاوي/ نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة ص86، تحقيق أبي محمد عبد الرحمن بن محمد بن إسماعيل، نشر: مكتبة التراث الإسلامي، الطبعة: الأولى، سنة: 2005م.

من المسائل التي وافق فيها الأخفش الكوفيين:

1- إعراب فعل الأمر، وجزمه بلام الأمر المقدره على أنه مقتطع من المضارع المجزوم بها، قال ابن هشام: "وزعم الكوفيون وأبو الحسن أن لام الطلب حذفتم حذفاً مستمراً في نحو: قم واقعد، وأن الأصل. لتقم ولتقعد، فحذفت اللام للتخفيف وتبعها حرف المضارعة"(1).

2- جواز رفع الوصف فاعلاً ظاهراً من غير اعتماد للوصف وكذا الظرف قال الرضي: "والأخفش والكوفيون جوزوا رفع الصفة للظاهر على أنه فاعل لها من غير اعتماد على الاستفهام أو النفي نحو: قائم الزيدان كما يجيزون في نحو: "في الدار زيد" أن يعمل الظرف بلا اعتماد"(2).

3- جواز زيادة "من" في الإيجاب مع المعرفة، قال الرضي: "وغير الأخفش والكوفيين شرط فيها شرطين كونها في غير الموجب ودخولها في النكرات، والكوفيون والأخفش لا يشترطون ذلك استدلالاً بقوله تعالى: ﴿يَغْفِرَ لَكُمْ مِنْ دُنُوبِكُمْ﴾"(3).

كما تغيرت نزعته البصرية "نزعة السماع" إلى النزعة الكوفية "نزعة القياس" بل أسرف فيها، فعول على قياسه النظري في كثير من المسائل التي لم يأبه فيها بالفريقين، وهاك بعضاً منها:

من المسائل التي انفرد فيها الأخفش بالقياس:

1- جواز وقوع "أن" بعد "لعل" قياساً على "ليت" قال الزمخشري: "وقد أجاز الأخفش "لعل أن زيداً قائم" قاسها على ليت"(4).

2- تجويزه رفع المضارع بعد حتى المسبوقة بالنفي قياساً على الإيجاب، واعتبار النفي داخلاً على الكلام برمته، قال ابن هشام: "وأجاز الأخفش الرفع بعد النفي

(1) ابن هشام/ مغني اللبيب ص300

(2) محمد بن عبد الله جمال الدين الجبائي (ت672هـ) // شرح الكافية الشافية 1/103، تحقيق: عبد المنعم هريدي، الناشر: جامعة أم القرى، الطبعة: الأولى. (دون تاريخ).

(3) سورة نوح: من الآية4.

(4) المفصل في صناعة الإعراب / أبو القاسم محمود بن عمرو الزمخشري ص400، تحقيق: د. علي بو ملحم، الناشر: مكتبة الهلال -بيروت، الطبعة: الأولى سنة 1993م.

على أن يكون أصل الكلام إيجاباً ثم أدخلت أداة النفي على الكلام بأسره لا على ما قبل حتى خاصة إلخ⁽¹⁾، قال الدماميني: "فكأنه إنما أجاز بالقياس لا بالسمع" وقد سبق إلى هذا النقل الرضي⁽²⁾.

3- جواز منع الصرف لأفعل الصفة مع قبوله التاء نحو أرمل قياساً

2- قطرب:

هو أبو علي محمد بن المستنير، نشأ بالبصرة وتلقى عن "عيسى بن عمر وسيبويه" وغيرهما إلا أن اتصاله بسيبويه أكثر، كان كلما خرج سيبويه من بيته سحراً وجده على بابه فقال له: إنما أنت قطرب ليل، فأطلق عليه ولصق به، حذق الجدل والكلام، ومال إلى مذهب المعتزلة النظامية، له تصانيف كثيرة، منها في النحو "كتاب العلل"، توفي ببغداد عام 206هـ⁽³⁾.

الطبقة السادسة:

1- الجرمي:

هو أبو عمر صالح بن إسحق مولى بني جرم من قبائل اليمن، نشأ بالبصرة فتعلم عن شيوخها النحو واللغة، وسمع من "يونس والأخفش الأوسط" ولم يلق "سيبويه"، وزامل المازني، وإليهما انتهت الرياسة النحوية، وسبق أنهما نوا الفضل في إظهار الكتاب على يد شيخهما الأخفش، كان الجرمي أديبا شاعرا ديننا صحيح العقيدة، وله مناظرة مع الفراء، ومصنفاته كثيرة، منها في النحو مختصره المشهور لدعائه له بالبركة، وكتاب "فرخ كتاب سيبويه" ورد ببغداد وأقام فيها حتى قضى نحبه سنة 225هـ⁽⁴⁾.

(1) ابن هشام / مغني اللبيب ص171، وحاشية الصبان على الأشموني 439/3.

(2) الشيخ/ محمد الطنطاوي/ نشأة النحو العربي وتاريخ أشهر النحاة 87.

(3) الحسن بن عبد الله السيرافي/ أخبار النحويين البصريين ص39، تحقيق: طه محمد الزيني ومحمد خفاجي، النشر: مصطفى البابي الحلبي، الطبعة: 1966م.

(4) أبو جعفر النحاس أحمد بن محمد النحوي(ت338هـ) عمدة الكتاب ص 61 تحقيق: بسام الجابي، الناشر: دار ابن حزم، الطبعة: الأولى سنة 2004م.

2- التوزي:

هو أبو محمد عبد الله بن محمد مولى قريش من توز "بلد بفارس"، أخذ عن "الجرمي" كتاب سيبويه، واشتهر باللغة والأدب فكان أعلم بالشعر من المازني والرياشي، توفي ببغداد سنة 238هـ⁽¹⁾.

3- المازني:

هو أبو عثمان بكر بن محمد مولى بني سدوس، ولد بالبصرة، وتربى في بني مازن بن شيبان فنسب إليهم، وأخذ عن أبي عبيدة وأبي زيد والأخفش وغيرهم، مع مشاركة رفيقه الجرمي، كما تقدمت الإشارة لذلك، وما لبث أن صار علم البصرة الخفاق.

وقال الناس: لم يكن بعد سيبويه أعلم من المازني بالنحو، ساعده على نبوغه قوة بيانه وأدبه، فكان له الفلج في الحجاج، وقد تغلب على الأخفش مع تلقيه عنه. استقدمه من البصرة أمير المؤمنين هارون الواثق في (سامرا) مقر الخلافة آنذاك لما أنشد مخارق قول الحارث بن خالد المخزومي:

أظلم إن مصابكم رجلاً أهدى السلام تحيةً ظلم
بنصب رجل، ورأى علماء الكوفة رفعه، مع تمسك مخارق بإنشاده رواية عن المازني، فلما قدم المازني أوجب النصب مدلاً عليه في حديث طويل، فأصاب نجحاً عظيماً عند الواثق، ثم حمله الواثق على اختبار العلماء فوقفوا من المازني على علم جم، ورغبه الواثق في البقاء فاعتذر، وعاد أدراجه إلى البصرة مرعي الجانب من الواثق ثم من أخيه المتوكل بعده، والمازني على طول باعه أبي التصنيف في النحو، إذ كان يقول: "من أراد أن يصنف كتاباً واسعاً في النحو بعد كتاب سيبويه فليستحي"⁽²⁾.

نعم، ألف كتاباً في علل النحو، وكتاب التصريف، وله كتب أخرى في غير النحو، ومن شعره:

(1) أبو الفتح عثمان بن جني(ت392هـ)/ المنصف شرح كتاب التصريف للمازني ص421، الناشر: دار إحياء التراث القديم، الطبعة: الأولى، سنة:1954م (دون تحقيق). وابن هشام/ المزهري 394/2

(2) الشيخ/ محمد الطنطاوي / نشأة النحو العربي وتاريخ أشهر النحاة، ص83.

شيئان يعجز ذو الرياضة عنهما
رأى النساء وإمرأة الصبيان
أما النساء فإنهن عواهر
وأخو الصبا يجري بكل عنان(1)

توفي - رحمه الله - بالبصرة سنة 249هـ على الأشهر(2).

4- أبو حاتم السجستاني:

هو سهل بن محمد، نشأ بالبصرة، وأخذ عن أبي زيد والأصمعي وأبي عبيدة،
وقرأ كتاب سيبويه مرتين على الأخفش، ثم نبه شأنه فانتفع الناس بتدريسه، إلا أنه لم
يكن حاذقاً بالنحو، له مصنفات مختلفة منها إعراب القرآن، وكتاب الإدغام، توفي
سنة 250هـ(3).

5- الرياشي:

هو أبو الفضل العباس بن الفرغ مولى محمد بن سليمان الهاشمي، ولقب
بالرياشي لأن أباه كان عبداً لرجل من جذام اسمه رياش فانتقل اللقب من أبيه بعد
الشهرة إليه. نشأ بالبصرة وأخذ النحو عن المازني وسمع منه كتاب سيبويه، واللغة
عن الأصمعي، ثم صار من كبار النحاة واللغويين، له تصانيف ليس منها كتاب
نحو، قتل وهو قائم يصلي الصبح في الفتنة المشؤومة (موقعة الزنج) بالبصرة
المضروب بها المثل، كان دخولهم إيّاها وقت صلاة الجمعة في شوال سنة
257هـ(4).

(1) شهاب الدين الحموي / معجم الأدباء، ج763/2، تحقيق: إحسان عباس، الناشر: دار الغر الإسلامي-بيروت، الطبعة: الأولى سنة: 1993م.

(2) د. أحمد مختار عمر/ البحث اللغوي عند العرب ص 124، الناشر: عالم الكتب، الطبعة: الثامنة، 2003م، ونسب المقولة للسيوطي في بغية الوعاة ولم أفق على قوله.

(3) أبو الطيب محمد القنوجي/ البلغة في أصول اللغة ص151.

(4) محمد بن علي الهروي/ إسفار الفصيح 223/1، تحقيق: أحمد بن سعيد قشاش، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة الطبعة: الأولى، سنة: 1420هـ.

المطلب الثاني: المدرسة الكوفية وأبرز مشايخها

تعد المدرسة الكوفية ذات نشأة متأخرة إذا ما قورنت بالمدرسة البصرية، فقد سبقهم البصريون بطبقتين من العلماء، وهذا هو سر تفوق البصريين وكون الكوفيين عالية عليهم في كثير من المسائل إلا تلك الحالات التي اختطوا فيها طريقاً لأنفسهم، وسنتعرض هنا لأهم طبقاتهم أسوة بالبصريين على النحو الآتي:

طبقات الكوفيين:

الطبقة الأولى:

1- الرؤاسي:

هو أبو جعفر محمد بن الحسن، مولى محمد بن كعب القرظي، لقب بالرؤاسي لكبر رأسه، نشأ بالكوفة وورد البصرة فأخذ عن أبي عمرو بن العلاء وغيره من علماء الطبقة الثانية البصرية، ثم قفل إلى الكوفة، واشتغل فيها بالنحو مع عمه معاذ وغيره، فتكونت الطبقة الأولى الكوفية.

ثم صنف كتابه (الفيصل) في النحو، وقد مر في الكلام على الطور الثاني أن الخليل بعث إلى الرؤاسي يطلب هذا الكتاب فأرسله إليه، وأن سيبويه نقل في كتابه عنه كما نقل عن البصريين، فالى الرؤاسي يرجع بدء النحو في الكوفة دراسة وتأليفاً.

فهو رأس الطبقة الأولى الكوفية، وكتابه أول مؤلف في النحو بالكوفة، توفي بالكوفة في عهد الرشيد سنة 175 هـ⁽¹⁾.

2- معاذ الهراء:

هو أبو مسلم، لقب بالهراء لبيعه الثياب الهروية، وهو عم الرؤاسي، ومولى القرظي أيضاً، أقام بالكوفة واشتغل مع ابن أخيه في النحو، غير أن ولوعه بالأبنية غلب عليه، حتى عده المؤرخون واضع الصرف، ولم يوقف له على مصنف، عمر طويلاً، وتوفي بالكوفة سنة 190 هـ⁽²⁾.

(1) أبو الطيب محمد القنوجي/ البلغة في أصول اللغة ص 149

(2) جلال الدين السيوطي / سبب وضع العربية ص 62، تحقيق: مروان العطية، الناشر: دار الهجرة بيروت الطبعة: الأولى سنة: 1988م، ومحمد بن عبد الخالق عضيمة/ المغني في تصريف الأفعال ص 12، الناشر: دار الحديث - القاهرة، الطبعة: الثانية 1999م

الطبقة الثانية:

1-الكسائي:

هو أبو الحسن علي بن حمزة: مولى بني أسد، فارسي الأصل، توفي بالكوفة سنة 189هـ⁽¹⁾، سئل عن تلقيبه بالكسائي فقال: لأنني أحرمت في كساء، وقيل في السبب غير هذا، نشأ بالكوفة وتعلم النحو على كبر، ذلك لأنه حادث قوماً من الهباريين لحنوه فأنف من التخطئة، وقام من فوره وطفق يتعلم النحو، فأخذ عن معاذ الهراء ما عنده ثم توجه لتلقاء البصرة فالتقى عن ابن عمر والخليل وغيرهما، ولما أعجب بالخليل قال له: من أين أخذت علمك هذا؟ قال: من بوادي الحجاز ونجد وتهامة، فجاب هذه البوادي وقضى وطره، ثم انحدر إلى البصرة فألقى الخليل قضي نحبه، وخلفه يونس، فجلس في حلقتة ومرت بينهما مسائل اعترف له يونس بها، من ذلك ما قال المبرد: "ويروى أن يونس بن حبيب قال لأبي الحسن الكسائي: كيف تتشد بيت الفرزدق فأشده:

غداة أكلت لابن أصرم طعنة حصين عبيطات السدائف والخمر

فقال الكسائي: لما قال: "غداة أكلت لابن أصرم طعنة حصين عبيطات السدائف" تم الكلام، فحمل الخمر على المعنى، أراد: وحلت له الخمر، فقال له يونس: أشهد أن الذين رأسوك رأسوك باستحقاق: ما أحسن ما قلت"⁽²⁾.

ثم عاد إلى الكوفة ينشر علمه، والكوفة متعطشة إلى نحو يضارع نحو البصرة، وفي الكسائي نشاط في الدراسة والتصنيف فتقوى المذهب الكوفي، وبدأ يناهض البصري على يد الكسائي الذي دوى ذكره حتى وصل مسمع أمير المؤمنين المهدي في بغداد فاستقدمه لحادثة خاصة، ورأى فيه عالماً خريئاً لقتاً فاستبقاه في بغداد وضمه إلى حاشية ابنه الرشيد، فاحتضنه الرشيد بعد الخلافة ليؤدب ولديه الأمين والمأمون، ثم صعد به جده وصار من الجلساء المؤانسين، ومن هنا ساد

(1) شمس الدين أبو عبد الله الذهبي(ت748هـ)/ تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام4/927 تحقيق: بشار معروف، الناشر: دار الغرب الإسلامي.

(2) أبو بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي/ تاريخ بغداد 11/408، وابن هشام/ أوضح المسالك2/86-87، تحقيق: يوسف البقاعي، الناشر: دار الفكر(دون تاريخ).

المذهب الكوفي وتكاثرت أتباعه وعز علمائه، فعز على علماء البصرة شأنهم وجاءوا بغداد يناهضونهم⁽¹⁾.

قال صاحب النجوم الزاهرة:

"وكان الكسائي إماماً في فنون عديدة: النحو، والعربية، وأيام الناس وقرأ القرآن على حمزة الزيات أربع مرات، واختار لنفسه قراءة صارت إحدى القراءات السبع"⁽²⁾.

وذكر الدورقي قال: اجتمع الكسائي واليزيدي عند الرشيد فحضرت العشاء فقدموا الكسائي فارتج عليه في قراءة ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ﴾⁽³⁾ فقال اليزيدي: قراءة هذه السورة يرتج فيها على قارئ أهل الكوفة! قال: فحضرت الصلاة فقدموا اليزيدي فارتج عليه في الحمد، فلما سلم قال:

احفظ لسانك لا تقول فتبتلى
إن البلاء موكل بالمنطق⁽⁴⁾

الطبقة الثالثة:

1- الأحمر:

هو أبو الحسن علي بن الحسن المعروف بالأحمر، كان جندياً من رجال النوبة على باب الرشيد، ثم سمت نفسه إلى العلم، فكان يترصد في الطريق الكسائي عند حضوره للرشيد ويسير في ركابه وبحاشيته جيئة وذهاباً، يستفيد منه المسألة بعد الأخرى حتى عد في أصحاب الكسائي، وناظر سيبويه عند مقدمه بغداد، كما سلف. فلما أصيب الكسائي بالوضح، وكره الرشيد ملازمته أولاده، فأشار عليه باختيار نائب عنه، فاستخلف الأحمر إبقاء على مجده واطمئناناً منه على خضوع

(1) شهاب الدين أبو عبد الله الحموي/ معجم الأدباء 4/1737

(2) محمد الطنطاوي/ نشأة النحو العربي وتاريخ أشهر النحاة، ص 96.

(3) الكافرون: الآية 1.

(4) جمال الدين أبو الحسن الفقهي/ إنباه الرواة على أنباه النحاة ج 2/263، الناشر: المكتبة العصرية-بيروت.

الأحمر له، وعاهد الأحمر على أن يلقنه يوماً فيوماً ما يؤدب به أولاد الخليفة، وكان الأحمر يقظاً فطناً فأجاد التعلم والتعليم حتى بز أصحاب الكسائي، وتبوأ مكانته، ونعم برفهية العيش.

وقد أملى شواهد نحوية واجتمع عليه الناس، وصنف كتاب التصريف، ومات بطريق الحج سنة 194هـ⁽¹⁾.

2- الفراء:

هو أبو زكريا يحيى بن زياد، مولى بني أسد، لقب بالفراء لأنه كان يفري الكلام.

ولد بالكوفة من أصل فارسي، وتلقى عن "الكسائي" وغيره، وتبحر في علوم متنوعة، فكان فذاً في معرفة أيام العرب وأخبارها وأشعارها، والطب والفلسفة والنجوم، وتقصى أطراف علم النحو حتى قيل فيه: الفراء أمير المؤمنين في النحو، وهو الذي قال: أموت وفي نفسي شيء من حتى، لأنها ترفع، وتنصب، وتخفض .

طمع في نوال الخلفاء فأنحدر إلى بغداد ولج في الاتصال بالمأمون حتى وصله ثمامة بن أشرس، فحاطه الخليفة برعايته، ورغب إليه أن يؤدب ابنه، كما اقترح عليه أن يؤلف كتاباً يجمع أصول النحو، وهياً له داراً خاصة فيها وسائل النعيم متكاملة فأخرج له كتاب (الحدود) بعد سنتين، وما زال الفراء وجيهاً عند المأمون، مغبوط المنزلة بين الأمة، يؤلف ويفيض علمه حتى توفي سنة 207هـ⁽²⁾.

3- اللحياني:

هو أبو الحسن علي بن المبارك من بني لحيان، أخذ عن الكسائي وغيره، وله كتاب النوادر، توفي سنة 220هـ⁽³⁾.

(1) الحموي/ معجم الأدباء 1670/4 والصفدي/ الوافي بالوفيات 207/20

(2) أبو عبد الله بن سعد/ الطبقات الكبرى 30/1 وأبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني(ت852هـ)/ تبصرة المنتبه بتحريр المشتبه 267/1 تحقيق: محمد النجار، الناشر: المكتبة العلمية-بيروت.

(3) الصفدي/ الوافي بالوفيات 265/21.

الطبقة الرابعة:

1. ابن سعدان:

هو: أبو جعفر الضرير محمد بن سعدان، نشأ بالكوفة، وأخذ عن "أبي معاوية الضرير" وغيره، ثم اشتهر بالعربية والقراءات، صنف كتاباً في النحو، وتوفي سنة 231هـ⁽¹⁾.

2. الطوال:

هو: أبو عبد الله محمد بن أحمد، نشأ بالكوفة، وسمع من الكسائي وغيره، وكان حاذقاً بإلقاء المسائل العربية، وقدم بغداد وأقرأ فيها، ولم تشتهر له مصنفات، مات سنة 243هـ⁽²⁾.

3. ابن قادم:

هو: أبو جعفر محمد بن عبد الله بن قادم، أخذ عن الفراء، وحذق النحو وتعليقه، واتصل بالعباسيين فأدب المعتز قبل الخلافة، وله مؤلفات منها في النحو: الكافي، والمختصر، توفي ببغداد سنة 251هـ⁽³⁾.

الطبقة الخامسة:

1- ثعلب:

هو: أبو العباس أحمد بن يحيى، المعروف بثعلب: مولى بنى شيبان، ولد ببغداد في عصرها الذهبي، وتلقى عن ابن الأعرابي وابن قادم، وسلمة بن عاصم وغيرهم غير أنه كان للنحو من بين علوم اللغة العربية النصيب الأوفى من عنايته، واعتماده فيه كان على سلمة بن عاصم.

(1) أبو محمد بدر الدين المرادي/توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك/2/959 تحقيق: عبد الرحمن سليمان، الناشر: دار الفكر العربي، الطبعة: الأولى 2008م

(2) المرادي/توضيح المقاصد/2/597

(3) السيوطي / بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة/1/140.

وهبه الله حافظة واعية مكنته أن يستظهر ما يقرأه، فحفظ كتب الكسائي
والفراء، واستطاع أن يقرأ بنفسه كتاب سيبويه فتزعم رياضة النحو للكوفيين إلا أنه
كان لا يحبذ القياس.

اتصل بالخلفاء والأمراء كأسلافه الكوفيين، فأدب ابن المعتز وابن طاهر،
وجمعت بغداد بينه وبين أبي العباس المبرد زعيم البصريين الذي نافسه شرف
الرياسة العلمية والزلفى عند الخلفاء والأمراء، فكانت بينهما مناظرات، وكان لكل
منهما شيعته وحزبه، وسعى بينهما القتاتون.

وكان المبرد يتطلب لقياً ثعلب كثيراً فيراوغه ويتلأأ عن إجابته، ولثعلب
مجالسة مع الرياشي سلفت أيضاً، له رحمة الله عليه مصنفات شتى منها في النحو:
اختلاف النحويين، والموقفي، وما ينصرف وما لا ينصرف، وحد النحو، وفي اللغة:
الفصيح، وفي الأدب وغيره: مجالس ثعلب وكانت وفاته ببغداد من صدمة دابة له
في الطريق، لم يسمع وقع حوافرها وراءه لصممه، سنة 291هـ⁽¹⁾.

(1) الذهبي/ سير أعلام النبلاء 5/14، وأحمد بن فارس/ الصحابي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها 40/1 وقال
المحقق محمد بيضون في الحاشية كانت وفاته سنة 292.

الفصل الثاني

العوامل في النحو العربي

المبحث الأول: تعريف العامل في اللغة والاصطلاح.

المطلب الأول: تعريف العامل في اللغة.

المطلب الثاني: تعريف العامل في الاصطلاح.

المبحث الثاني: النشأة والتطور لهذا المصطلح.

المبحث الثالث: العامل بين الكلمات والمتكلم.

المبحث الرابع: العناصر المؤثرة في العامل.

المطلب الأول: القياس.

المطلب الثاني: السماع.

المطلب الثالث: العلة.

المطلب الرابع: إلغاء العوامل النحوية.

المطلب الخامس: إلغاء العلل الثواني والثوالت.

الفصل الثاني: العوامل في النحو العربي

المبحث الأول: تعريف العامل في اللغة والاصطلاح

المطلب الأول: تعريف العامل في اللغة

قال ابن فارس: (عمل) العين والميم واللام، أصل واحد صحيح، وهو عام في كل فعل يفعل. قال الخليل: عمل يعمل عملاً، فهو عامل، واعتمل الرجل إذا عمل بنفسه. قال:

إن الكريم وأبيك يعتمل
إن لم يجد يوماً على من يتكل
والعمالة: أجر ما عمل.

والمعاملة: مصدر من قولك عاملته، وأنا أعامله معاملة.

والعملة: القوم يعملون بأيديهم ضرورياً من العمل⁽¹⁾.

وقال في القاموس المحيط: عمل الشيء في الشيء "...أحدث نوعاً من الإعراب"⁽²⁾.

المطلب الثاني: تعريف العامل في الاصطلاح

عرف الرماني العامل فقال: "عامل الإعراب هو موجب لتغيير في الكلمة على طريق المعاقبة لاختلاف المعنى"⁽³⁾.

وعرفه الشريف الجرجاني (ت 816 هـ) بقوله: "العامل ما أوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص من الإعراب"⁽⁴⁾. وتبعه في هذا التعريف التهانوي صاحب كشف اصطلاحات الفنون⁽⁵⁾.

وعرفه ابن بابشاذ (ت 469 هـ) في المقدمة المحسبة، فقال: العامل هو ما عمل في غيره من رفع أو نصب أو جر أو جزم، على حسب اختلاف العوامل⁽⁶⁾.

(1) أبو الحسين أحمد بن فارس / معجم مقاييس اللغة 145/4، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، الناشر: دار الفكر، سنة: 1979م.

(2) الفيروز آبادي / القاموس المحيط ص 1036، تحقيق: مكتب تحقيق التراث بمكتبة الرسالة، الناشر: مؤسسة الرسالة- بيروت

(3) علي بن عيسى أبو الحسن الرماني (ت 384 هـ) / رسالة الحدود ص 69، تحقيق إبراهيم السامرائي، الناشر: دار الفكر- عمان.

(4) علي بن محمد الشريف الجرجاني (ت 816 هـ) / التعريفات ص 150. طبعة مكتبة لبنان سنة: 1985م (دون تحقيق). وأحمد بن عمر الحازمي / فتح رب البرية في شرح الأجرومية ص 328، الناشر: مكتبة الأسد- مكة المكرمة.

(5) محمد علي التهانوي / كشف اصطلاحات الفنون 4 / 1045، تقديم وإشراف ومراجعة: رفيق العجم.

(6) أبو الحسن طاهر بن أحمد بن بابشاذ (ت 469 هـ) / المقدمة المحسبة، 2 / 344. تحقيق: خالد عبد الكريم.

فالعامل إذاً هو الموجد المنشئ لشيئين اثنين هما:

- 1- الحالة الإعرابية من رفع، أو نصب، أو جر، أو جزم.
 - 2- العلامة الإعرابية التي تقع في آخر الكلمة، وتدل على حالتها الإعرابية، وهذه العلامة حركة، أو حرف، أو سكون، أو حذف.
- فإذا قلنا: ذهب زيد، فإن (ذهب) هو العامل الذي أوجد حالة الرفع في (زيد)، وعلامة الضمة الدالة على حالة الرفع.
- وإذا قلنا: رأيت زيدا، فإن (رأى) هو العامل الذي أوجد حالة النصب في (زيداً)⁽¹⁾، وعلامة الفتحة الدالة على حالة النصب.
- وإذا قلنا: سلمت على زيد، فإن (على) هو العامل الذي أوجد حالة الجر في (زيد)، وعلامة الكسرة الدالة على حالة الجر.
- وإذا قلنا: لم يحضر زيد، فإن (لم) هو العامل الذي أوجد حالة الجزم في (يحضر)، وعلامة السكون الدالة على حالة الجزم.

هذا هو المفهوم الشائع في كتب النحو، لكن بعض المتأخرين كابن الحاجب (ت 646هـ) والشيخ خالد الأزهري (ت 905هـ) والصبان (ت 1206هـ) يضيفون شيئاً آخر، وهو أن العامل يحدث أيضاً المعاني النحوية من فاعلية، ومفعولية، وإضافة.

يقول ابن الحاجب: " والعامل ما به يتقوم المعنى المقتضى⁽²⁾ ". ويقول الشيخ خالد الأزهري: " المراد بالعامل ما به يحدث المعنى المحوج للإعراب⁽³⁾ ".
أما الصبان فقد ذكر ما نقله الأشموني (ت 929 هـ) عن (التسهيل)، وهو أن: " الإعراب ما جيء به لبيان مقتضى العامل من حركة، أو حرف، أو سكون، أو حذف⁽⁴⁾ "، وعلق عليه بقوله: " فالعامل كجاء ورأى والباء، والمقتضى

(1) عبد الرحمن بن محمد أبو البركات الأنباري (ت 557هـ) / الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين (مسألة 11)، الطبعة: الأولى، سنة: 1424هـ، الناشر المكتبة العصرية (دون تحقيق).

(2) شرح الكافية 1 / 25.

(3) شرح التصريح 1 / 60.

(4) تسهيل الفوائد 7، شرح الأشموني 1 / 36.

الفاعلية، والمفعولية، والإضافة العامة لما في الحرف، والإعراب يبين هذا المقتضى الرفع والنصب والجر (1) ".

ولكن الصبان سرعان ما تنبه إلى أن ما ذكره لا يطرد، فاستدرك قائلاً: " لكن هذا التعريف يقتضي اطراد وجود الثلاثة، أعني المقتضي، والإعراب، والعامل مع كل معرب، وليس كذلك، بل هو أغلبي فقط لعدم تحقيق المقتضي في نحو: " لم يضرب زيد، فلم يتقوم بـ (لم) معنى يقتضي الجزم (2) ".

(1) حاشية الصبان على شرح الأشموني 47.

(2) حاشية الصبان على شرح الأشموني 47 - 48.

المبحث الثاني: النشأة والتطور لهذا المصطلح (العامل)

مفهوم العامل نشأ في أول وضعه على يد أبي الأسود الدؤلي وتلامذته على ما يروي الزبيدي في طبقاته، وهو قوله: "فكان أول من أصل ذلك وأعمل فكره فيه أبو الأسود ظالم بن عمرو الدؤلي، ونصر بن عاصم، وعبد الرحمن بن هرمز، فوضعوا للنحو أبواباً وأصلوا له أصولاً، فذكروا عوامل الرفع والنصب والخفض والجزم، ووصفوا باب الفاعل والمفعول والتعجب والمضاف"⁽¹⁾.

ومنهم من عدّ عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي (ت117هـ) مبتدع هذا المنحى في الدرس النحوي على وفق ما روى ابن سلام - محمد بن سلام الجمحي⁽²⁾.

ونجد مفهوم العامل أيضاً في الروايات التي نقلت لنا اختلاف بعض العلماء الذين سبقوا سيبويه والخليل، كاختلاف عيسى بن عمر (ت149هـ)، وأبي عمرو بن العلاء في توجيه النصب في (الطير) من قوله تعالى: ﴿يَا جِبَالُ أَوْبِي مَعَهُ وَالطَّيْرُ﴾⁽³⁾ فكان عيسى يقول: هو على النداء، كما في يا زيد والحارث، وكان أبو عمرو يقول: النصب على إضمار فعل أي: وسخرنا الطير⁽⁴⁾ وليس ببعيد أن يكون أبو الأسود الذي قام بتنقيط المصحف قد أعمل فكره في مجيء الأسماء مضمومة الآخر، ومفتوحة الآخر، ومكسورة الآخر، على نسق معين دائماً فاستنتج أن رفع الفاعل يكون بورود فعل قبله، ونصب المفعول كذلك، وجر المضاف إليه يكون بذكر اسم قبله غير منون.. فجعل ما رآه سبباً للرفع والنصب والجرّ عوامل...

وليس بصحيح ما ذهب إليه بعض المحدثين، وهو أن مفهوم العامل نشأ في النحو العربي بسبب تأثره بالمنطق الأرسطي مستندلاً على ذلك بوجود فكرة التأثير والتأثر في الفلسفة الأرسطية⁽⁵⁾، ففكرة التأثير والتأثر يدركها العقل الإنساني المجرد بدون الاطلاع على الفلسفة الأرسطية، وكذلك ليس بصحيح أن مفهوم العامل نشأ

(1) شوقي ضيف/ المدارس النحوية ص16، نشر: دار المعارف (رجعت إلى الزبيدي ولم أقف على ذلك من كلامه)

(2) محمد بن سلام الجمحي (ت232هـ)/ طبقات فحول الشعراء ص14، تحقيق: محمود شاكر، الناشر: دار المدني - جدة (دون تاريخ).

(3) سورة سبأ: الآية 10 .

(4) طبقات النحويين واللغويين: 41.

(5) ينظر أصول النحو العربي: 239.

على يد الخليل⁽¹⁾ لملاحظته التفاعل بين الحروف والحركات والكلمات باعتبار أنه واضع علم العروض، لأنّ هذه الفكرة كانت موجودة قبل الخليل بحسب الروايات التي وصلت إلينا في كتب طبقات النحويين.

فمفهوم العامل نشأ من طبيعة العقل الإنساني الذي فطر على البحث عن الأسباب ومعرفة العلل، وهو ما قرّره أيضاً بعض المحدثين بقوله: "ولقد كان التعليل في دراسة اللغة مسؤولاً كذلك عن خلق نظرية العامل، فالفاعل مرفوع بعلة وجود الفعل، والمبتدأ مرفوع بعلة الابتداء وهلم جرا"⁽²⁾.

ولم يختلف النحويون السابقون منهم واللاحقون حول مفهوم العامل الذي عرضناه، غير أن بعض المحدثين نسب إلى ابن جني أنّه خالف النحويين في نظريته للعامل، فقالوا: إن ابن جني اتجه في نظريته للعامل اتجاهاً يخالف سيبويه والبصريين⁽³⁾ مستدلين بقوله: "فأما في الحقيقة ومحصول الحديث، فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم إنما هو للمتكلّم نفسه، لا لشيء غيره"⁽⁴⁾. وهذا النص مجتزأ من نص طويل، محصله أن نظرية ابن جني لا تختلف مطلقاً عن نظرية سيبويه وغيره من النحويين من أن العامل هو الذي يوجب أن تكون الكلمة على وجه مخصوص من الإعراب، لذلك سأثبت نص ابن جني كاملاً ليتبين خطأ الاعتماد على هذا الاجتزاء، فقد قال في باب مقاييس العربية، " ومثله اعتبارك باب الفاعل والمفعول به، بأن تقول: رفعت هذا لأنه فاعل ونصبت هذا لأنه مفعول، فهذا اعتبار معنوي لا لفظي، ولأجله ما كانت العوامل اللفظية راجعة في الحقيقة إلى أنها معنوية، ألا تراك إذا قلت: ضرب سعيدٌ خالدًا فإن (ضرب) لم تعمل في الحقيقة شيئاً، وهل تحصل من قولك (ضرب) إلا على اللفظ بالضاد والراء والباء على صورة (فَعَلَ) فهذا هو الصوت، والصوت لا يجوز أن يكون منسوباً إليه الفعل.

(1) ينظر الخليل بن أحمد الفراهيدي لمهدي المخزومي: 243.

(2) تمام حسان/ اللغة العربية بين المعيارية والوصفية ص49

(3) ينظر مقدمة تحقيق المصباح للدكتور عبد الحميد السيد طلب: 10 – 11 وينظر أصول النحو العربي 237 – 238.

(4) الخصائص 1 / 109 – 110.

وإنما قال النحويون: عامل لفظي، وعامل معنوي، ليروك أن بعض العمل يأتي مسبباً عن لفظ يصحبه ك(مررت بزيد، وليت عمراً قائم) وبعضه، يأتي عارياً من مصاحبة لفظ يتعلق به، كرفع المبتدأ بالابتداء، ورفع الفعل لوقوعه موقع الاسم. هذا ظاهر الأمر وعليه صفحة القول " (1).

فإسناد العمل للألفاظ أو المعاني ليس من قبيل أنها تقوم بنفسها بعمل الرفع والنصب والجر والجزم، فذلك أمر لا يتصوره عقل، لأن الألفاظ أصوات والمعاني أمور غير محسوسة، فكيف يمكن أن تؤثر بنفسها على الحقيقة؟.

والدليل على أن ابن جني لا يختلف عن بقية النحويين في نظرتهم للعامل أنه ينسب العمل للعوامل في مواضع كثيرة، كقوله مثلاً في (باب تقاود السماع وتقارع الانتزاع): " فلو كانت التاء في ضربتك هي العاملة في الكاف لفسد ذلك، من قبل أن أصل عمل النصب إنما هو للفعل، وغيره من النواصب مُشَبَّهٌ في ذلك بالفعل، والضمير بالإجماع أبعد شيء عن الفعل من حيث كان الفعل موغلاً في التنكير، والاسم المضمَر متناه في التعريف " (2).

وقوله: "ألا ترى أنهم لما شبَّهوا الفعل باسم الفاعل فأعربوه كنفوا هذا المعنى بينهما، وأيدوه بأن شبَّهوا اسم الفاعل بالفعل فأعملوه " (3).

وقوله أيضاً: "إن الظرف يعمل فيه الوهم مثلاً، كذا عهد إليّ أبو علي -رحمه الله- في هذا، وهذا لفظه لي فيه البتة" (4).

فلا خلاف بين ابن جني وسيبويه وغيرهما من النحويين في مفهوم العامل على التحقيق.

(1) الخصائص 109/1-110.

(2) الخصائص: 103/1.

(3) الخصائص: 187/1.

(4) الخصائص 187/1.

المبحث الثالث: العامل بين الكلمات والمتكلم

اختلف النحاة في حقيقة العامل هل هو الكلمات أو المتكلم نفسه، وقد تحصل من ذلك ما يمكن أن نطلق عليه ثلاثة مذاهب نجملها في النقاط الآتية:

1- ذهب أكثر النحويين إلى أن العامل هو الكلمات، أو المعاني. فالكلمة نفسها تحمل بين طياتها قدرة على التأثير في كلمة أخرى أو عدة كلمات، فتحدث فيها الرفع أو النصب أو الجر أو الجزم. فإذا قلت مثلاً: (ذهب زيد)، فإن (ذهب) نفسها هي التي أحدثت الرفع في (زيد)، وهي التي اجتلبت العلامة الإعرابية فيها، وهي الضمة.

وأحياناً لا يكون العامل كلمة من الكلمات، بل معنى من المعاني، يدرك بالقلب ولا ينطق به. فالمعنى عندهم له قدرة أيضاً على إيجاد الحالة الإعرابية والعلامة الدالة عليها، كما هو الشأن مثلاً في الابتداء الذي يرفع المبتدأ. فإذا قلت مثلاً: (المؤمن صادق)، فإن الابتداء هو الذي رفع كلمة (المؤمن)، وهو الذي اجتلب العلامة الإعرابية فيها، وهي الضمة. هذا هو المفهوم البصري الشائع في كتب النحو.

ونحن نلاحظ هذه السمة الحسية في كلام النحويين عن العوامل، حتى تصبح كأنها كائنات حية، تقوى وتضعف، وتحتاج أحياناً إلى ما يقويها ويأخذ بيدها، وذلك نحو حديثهم عن المقارنة بين العامل اللفظي والعامل المعنوي، فاللفظي عندهم أقوى، لأنه محسوس يدرك بالسمع، والمعنوي دونه، لأنه معقول مستنبط لا محسوس⁽¹⁾.

كذلك نجد هذه الحسية في حديثهم عن الأفعال التي تأخذ مفعولاً، فهي على ضربين: ضربٌ قوي يصل إلى المفعول بنفسه فينصبه، نحو: ضربت زيدا، وضربٌ ضعيف يعجز عن الوصول إلى المفعول بنفسه، فيستعين بحروف الجر،

(1) ابن الخشاب/ المرتجل 114.

لكي يصل إلى المفعول، نحو: عجبت من زيد، فلو قلت: عجبت زيداً، لم يجز،
لضعف هذه الأفعال (1).

وفي المفعول معه يرى النحاة أن الفعل المتقدم هو العامل، وذلك بتقوية
الواو، كقولنا: سرت والنهر (2).

ومثل ذلك نصب المستثنى بالفعل المتقدم بتقوية (إلا)، نحو: قام القوم إلا
زيداً (3).

2- وذهب أبو الفتح عثمان بن جني إلى أن العامل هو المتكلم، فقال: " إذا قلت:
ضرب سعيد خالداً، فإن (ضرب) لم تعمل في الحقيقة شيئاً، وهل تحصل من
قولك: (ضرب) إلا على اللفظ بالضاد والراء والباء على صورة (فعل)، فهذا
هو الصوت، والصوت مما لا يجوز أن يكون منسوباً إليه الفعل.
وإنما قال النحويون: عامل لفظي، وعامل معنوي، ليروك أن بعض العمل
يأتي مسبباً عن لفظ يصحبه كمررت بزيد، وليت عمراً قائم، وبعضه عارياً من
مصاحبة لفظ يتعلق به، كرفع المبتدأ بالابتداء، ورفع الفعل لوقوعه موقع الاسم، هذا
ظاهر الأمر وعليه صفحة القول.

فأما في الحقيقة ومحصول الحديث، فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم
إنما هو للمتكلم نفسه، لا شيء غيره، وإنما قالوا: لفظي ومعنوي لما ظهرت آثار
فعل المتكلم بمضامة اللفظ للفظ، أو باشتغال المعنى على اللفظ، وهذا واضح (4).
يريد ابن جني في هذا النص أن يكشف النقاب عن طبيعة العامل. فالكلمة
ليست لديها القدرة على التأثير في غيرها من الكلمات، وإحداث العمل الإعرابي،
لأنها عبارة عن أصوات، والأصوات لا تعمل، بل إن المتكلم بكلام العرب هو الذي

(1) ابن يعيش/ شرح المفصل 8 / 50.

(2) الإنصاف (مسألة 30)، وعبد الرحمن بن محمد كمال الدين الأنباري (ت 577هـ)/ أسرار العربية 183. الناشر: دار الأرقم بن
أبي الأرقم الطبعة: الأولى، سنة: 1420هـ (دون تحقيق).

(3) الإنصاف (مسألة 34)، الأنباري/ أسرار العربية 182 - 201.

(4) الخصائص 1 / 109 - 110.

يحدث هذا العمل، فيرفع وينصب ويجر ويجزم، كذلك بين ابن جني أن العوامل عند النحاة هي قرينة تهدي إلي الحركة المطلوبة.

وقد تأثر بعض النحويين برأي ابن جني هذا، فذهب ابن الأنباري إلى أن العامل مجرد أمانة وعلامة، وليس له تأثير حسي كالماء والنار، فقال الأنباري: " العوامل اللفظية ليست مؤثرة في المعمول حقيقة، وإنما هي أمارات وعلامات، فالعلامة تكون بعدم الشيء، كما تكون بوجود شيء، ألا ترى أنه لو كان معك ثوبان، وأردت أن تميز أحدهما على الآخر، لكنك تصبغ أحدهما مثلاً، وتترك صبغ الآخر، فيكون عدم الصبغ في أحدهما كصبغ الآخر، فيتبين بهذا أن العلامة تكون بعدم شيء، كما تكون بوجود شيء. وإذا ثبت هذا جاز أن يكون التعري من العوامل اللفظية عاملاً" (1).

وذهب رضي الدين الاسترأبادي (ت 686 هـ) إلى أن العامل النحوي ليس مؤثراً في الحقيقة، بل هو علامة وآلة، وقال: " فالموجد لهذه المعاني (يعني الفاعلية، والمفعولية، والإضافة) هو المتكلم، والآلة العامل ومحلها الاسم، وكذا الموجد لعلامات هذه المعاني هو المتكلم، لكن النحاة جعلوا الآلة كأنها هي الموجدة للمعاني وعلاماتها كما تقدم، فلهذا سميت الآلات عوامل" (2).

وجدير بالذكر أن أصحاب هذا المذهب ليس لهم نهج مخصوص في مؤلفاتهم النحوية، بل تراهم يسرون مع جمهرة النحويين.

3- وذهب ابن مضاء القرطبي إلى أن العامل الذي يحدث حركات الإعراب إنما هو المتكلم نفسه. وقبل أن يدلي برأيه هذا، ذكر ما يراه سيبويه في حركات الإعراب، وهو أن هذه الحركات ناجمة عن العوامل (3).
وعقب ابن مضاء على ذلك بقوله: " وذلك بين الفساد "

(1) الإنصاف (مسألة 30)، الأنباري/ أسرار العربية 183.

(2) شرح الكافية 1 / 22، 25.

(3) كتاب سيبويه 1 / 13 تحقيق: عبد السلام محمد هارون، الناشر: مكتبة الخانجي-القاهرة، الطبعة: الثالثة، سنة: 1408 هـ.

وابن مضاء لا يتفق وجمهور النحويين في هذا الشأن، إذ تراه في مباحثه
النحوية يرفض العامل النحوي ولا يقر بوجوده (1).
ومن الملاحظ أن ابن مضاء يتفق وأصحاب المذهب الثاني، في أن العامل
هو المتكلم، لكنه يختلف عنهم في التطبيق، فهم يعتمدون العوامل النحوية في
مباحثهم، على حين يرفضها ابن مضاء كما ذكرت.

(1) أحمد بن عبد الرحمن بن مضاء القرطبي (ت592هـ)/ الرد على النحاة 76 – 78، تحقيق: د. محمد إبراهيم البناء، الناشر: دار
الاعتصام، الطبعة: الأولى، سنة: 1399هـ.

المبحث الرابع: العناصر المؤثرة في العامل

المطلب الأول: القياس

أولاً: تعريفه

القياس في اللغة عبارة عن ردّ الشيء إلى نظيره (1)، وهو في الأصل: تقدير الشيء بشيء (2)؛ يقال: (قَاسَهُ، وَبِهِ، وَعَلَيْهِ، قَيْسًا وَقَوَسًا (وهو الأصل) وَقَيْسًا وَقَاسَهُ وَقَيْسَهُ: إِذَا قَدَّرَهُ عَلَى مِثَالٍ) (3)؛ قال الشاعر:

فَهَنَّ بِالْأَيْدِي مُقَيِّسَاتُهُ مُقَدِّرَاتُ وَ مُخَيِّطَاتُهُ (4).

والمقياس: المقدار؛ يقال: قاس الطبيب فُعر الجراحة بالمقياس (المحرف): قَدَّرَ غورها به.

ثانياً: تعريفه اصطلاحاً:

وأما تعريف القياس في أصول النحو العربي؛ فنجد له مدلولين (5):

الأول: يرتكز على مدى اطراد الظواهر اللغوية المسموعة والمروية، ثم اعتبار ما يطرّد منها قواعد يُلتزمُ بها دون غيرها، وسمي هذا النوع: بـ(القياس النحوي) (6). وهذا المضمون كان السائد في وقت جمع اللغة، وبدائيات الدرس النحوي، واستمر طوال القرون الثلاثة الأولى من التأليف النحوي، فقد بدأ بأبي الأسود الدؤليّ ت(69) الذي قال عنه بعض العلماء: " كان أوّل من أسس العربية، وفتح بابها، وأنهج سبيلها، ووضع قياسها " (7)، ثمّ تطور على يد ابن أبي إسحاق؛

(1) التعريفات: 181

(2) معجم مقاييس اللغة (ق و س).

(3) اللسان (ق ي س) .

(4) اللسان (ق ي س)

(5) ينظر: أصول التفكير النحوي 13، تطور الدرس النحوي: 208-210، القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية: 92 و93 و94، وأصول النحو (د. محمد عيد): 83

(6) ينظر: أصول النحو (د. محمد عيد) 83

(7) أنباء الرواة: 49/1

فكان أول من نُسب إليه الولوع بالقياس فليل عنه: أنه كان أول من مدّ القياس والعلل، وأنه كان أشدّ تجرّيداً له.

وهذا ما يجعلنا نفرّ أن نشأة القياس كانت ملازمة لنشأة النحو العربي، ولكن بعض الباحثين أرجع ذلك إلى نحاة البصرة قبل أن يظهر في محيط الدراسة اللغوية بعد ذلك⁽¹⁾.

أما المدلول الثاني: فهو عملية شكلية يتم فيها إلحاق أمر بآخر في الحكم النحوي، لجامع بينهما (العلّة أو المشابهة)؛ وسُمّي هذا النوع بـ(القياس العقلي)⁽²⁾ وهذان المدلولان يفسران المراحل التي مرّ بها القياس، ومراعاة لهذه المراحل تعددت تعريفات القدماء للقياس، ولكنها في مجموعها متقاربة، وموافقة للمعنى اللغوي السابق -أنفا-؛ ومن أهم هذه التعريفات ما يأتي:

أنه (حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه)⁽³⁾.

وقيل: (هو عبارة عن تقدير الفرع بحكم الأصل).

وقيل هو: (حمل فرع على أصل بعلّة وإجراء حكم الأصل على الفرع).

وقيل هو (اعتبار الشيء بالشيء بجامع)⁽⁴⁾.

وقد اشتملت هذه التعريفات على ما سبق ذكره من مفهومي القياس⁽⁵⁾:

1- **القياس الاستعمالي:** وهذا النوع ندرکه من خلال التعريف الأوّل، ويتم عن طريق انتحاء كلام العرب ومحاكاة طرقه وأنظّمته، وما يعرض له من أحكام، وهذا ما يلاحظ في اكتساب اللغة في مرحلة الطفولة.

2- **القياس النحوي:** وهذا النوع يُدرك من التعريف القائل بأن القياس هو: (حمل فرع على أصل بعلّة وإجراء حكم الأصل على الفرع). وعملية الإجراء -هذه-

(1) ينظر: القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية 92، 93، 94

(2) لأن للعلل فيه دوراً في عقد المشابهة، وإقامة الصلة بين الأحكام. ينظر: أصول النحو (د. محمد عيد) 83

(3) الاقتراح: 59، وهذا التعريف يشير إلى المرحلة الأولى.

(4) كل التعريفات السابقة ينظر فيها: الأنباري أبو البركات عبد الرحمن / لمع الأدلة في أصول النحو: 93، تحقيق: عطية عامر، نشر: المكتبة الكاثولوليكية، بيروت - لبنان، سنة: 1963م.

(5) ينظر: الأصول 174، والقياس في اللغة العربية (د. محمد حسن عبد العزيز) 19-20

تسمى: قياساً نحويّاً، يُلجأ إليه في الدراسات النحوية من أجل تقرير حكم، والتنبيه على علة ذلك الحكم الثابت عن العرب بالنقل الصحيح.

ثانياً: أركانه (1):

يقول النحاة في قياس الفعل المضارع على الاسم في الإعراب: إن الفعل المضارع إنما أعرب قياساً على الاسم لمشابهته له في الحركات والسكنات (2)؛ وهذا يدلّ على أن عملية القياس لا تتم إلا بأربعة أركان (3):

الأول: الأصل، ويسمى بـ (المقيس عليه).

الثاني: الفرع، ويسمى بـ (المقيس).

الثالث: العلة؛ وهي المشابهة في الحركات والسكنات.

الرابع: الحكم؛ وهو الإعراب.

الركن الأول: الأصل

وهو في الأصل ما انبنى عليه غيره في الحكم (4)، ويراد به هنا: المقيس عليه وقد يكون أصلاً لفرع متعدد (5). ويشترط في المقيس عليه: أن يكون مطرداً في السماع والقياس معاً؛ بمعنى أن لا يكون شاذاً خارجاً عن سنن القياس (6)؛ وهذا ما أشار إليه ابن جني عند حديثه عن أقسام المطرد والشاذ، فبيّن أن المطرد قياساً وسماعاً هو المقيس عليه، وأنه الغاية المطلوبة في الدراسات النحوية واللغوية.

(1) ركن الشيء ما يقوم به ذلك الشيء من التقويم، وقيل ركن الشيء: ما يتم به. التعريفات: 149

(2) ينظر: الكتاب 13/1 و14، والمقتضب: 1/2 و3 و5 و80/4-81، وأسرار العربية: (الأنباري): 43

(3) ينظر: لمع الأدلة 93، والافتراح: 60

(4) ينظر: الكليات للكفوي 122.

(5) ينظر: الاقتراح 67.

(6) وإذا كان المقيس عليه كذلك؛ فلا يقاس عليه نطقاً ولا يقاس عليه تركاً؛ يقول ابن جني: (إذا كان الشيء شاذاً في السماع مطرداً في القياس: تحاميت ما تحامت العرب من ذلك). الاقتراح: 62.

وهذا هو القيد الوحيد الذي اشترطه النحاة في المقيس عليه، فلا تشترط فيه الكثرة؛ لأنه قد يقاس على القليل لموافقته للقياس، ويمتنع على الكثير لمخالفته له. ومثلوا ذلك بالنسب إلى شئوءة: (شئئِيّ) فهو قليل؛ إذ لم يسمع غيره، ومع ذلك صار أصلاً يقاس عليه غيره؛ نحو (ركوبة) و (حلوبة) و (قتوبة) فقل في النسب: (رَكَبِيّ) (حَلَبِيّ) (قَتَبِيّ) وعدّ القياس هنا مطّرداً؛ لأن العرب قد يحذفون الياء والواو من الأسماء إذا غيروا في آخرها، كما في (فعيلة وفعولة) (1)؛ ولما اجتمع في آخر الاسم تغيير وحذف لازم، لزمه حذف هذين الحرفين؛ إذ المطرد الغالب في كلام العرب أن يحذفوا لأمرٍ واحدٍ، فيكون الحذف في حالة زيادة التغيير من باب أولى (2). ولا يشترط في المقيس عليه -كذلك- أن يكون مسموعاً نصّاً عن العرب، بل قد يكون ثابتاً بالقياس و الاستنباط؛ وقد أورد ابن جني أمثلة على ذلك للدلالة على الجواز، في باب (الاعتلال لهم بأفعالهم) (3)؛ فقال: "من الاعتلال بأفعالهم؛ أن تقول: إذا كان اسم الفاعل -على قوة تحمله الضمير- متى جرى على غير من هو له (4) (صفة أو صلة أو حالاً أو خبراً) لم يتحمّل الضمير كما يتحمّله الفعل (5)، فما ظنك بالصفة المشبهة باسم الفاعل؛ نحو قولك: زيدٌ هندٌ شديدٌ عليها هو، إذا أجريت (شديداً) خبراً عن (هند) (6)؛ وكذلك قولك: أخواك زيدٌ حسنٌ في عينيه هما، والزيدون هندٌ ظريفٌ في نفسها هم..." (7). و بيّن السيوطي (8) معلقاً على الأمثلة

(1) فأجروا فعولة مجرى فعيلة لمشابهتها إياه من عدة أوجه: 1- أن كلا منهما ثلاثي. 2- أن ثالثهما حرف لين. 3- أن آخرهما تاء تأنيث. 4- وأنهما يتواردان.

(2) ينظر: الكتاب 339/3، والمقتضب: 134/3، والخصائص: 115/1، والافتتاح: 62

(3) المراد بالاعتلال: طلب علة الحكم الثابت بأفعالهم؛ أي: بطريقتهم في الكلام

(4) كقولك غلام زيد ضاربه هو

(5) أي: لم يستتر فيه الضمير كما يستتر في الفعل

(6) وهذا احترازاً عن جعل (شديد) خبر عن هو

(7) الخصائص: 187-186/1

(8) الافتتاح: 69

التي أوردتها ابن جني بأن الحكم الثابت⁽¹⁾ للمقيس عليه⁽²⁾ إنما هو بالاستنباط والقياس على الفعل الرافع للظاهر، حيث لا تلحقه العلامات⁽³⁾.

وخالصة القول: أنه قيست الصفة المشبهة عند رفعها للضمير الظاهر على اسم الفاعل في عدم اتصاله بعلامة تنثية أو جمع. والمعلوم أن الحكم الصادر من المقيس عليه (اسم الفاعل) لم يثبت بالسماع وإنما بالقياس على الفعل.

الركن الثاني: الفرع

وهو ما انبنى على غيره⁽⁴⁾؛ ويراد به هنا المقيس: وهو الذي لم يسمع عن العرب، وإنما أريد إلحاقه بالمسموع عنهم إذا كان في معناه، فيأخذ -بذلك- حكمه؛ لأن ما قيس على كلام العرب فهو من كلامهم حكماً، وهذا هو مذهب جمهور اللغويين والنحاة، منهم الخليل وسيبويه، وأبو الحسن الأخفش، والمازني، وابن جني وغيرهم⁽⁵⁾.

وعند تتبع الأمثلة التي أوردتها العلماء في هذا الباب⁽⁶⁾ نجد أن القياس - باعتبار المقيس - ينقسم إلى قسمين:

القسم الأول: قياس النصوص اللغوية المسموعة عن العرب⁽⁷⁾؛ وذلك بأحد طريقتين: أ- إلحاق الصيغ والمفردات غير المسموعة بالصيغ والمفردات المسموعة عن العرب، والمقيس حينئذ يعامل معاملة ما ألحق به، وهذا النوع جائز بلا خلاف؛ يقول المازني: "ألا ترى أنك لم تسمع أنت وغيرك اسم كل فاعل ولا

(1) وهو هنا عدم تنثية اسم الفاعل ولا جمعه عند رفعه الضمير الظاهر؛ كقولك الزيدون هند ضاربها هم.

(2) وهو هنا اسم الفاعل

(3) أي علامة التنثية والجمع؛ فتقول مثلاً: ذهب المدرسان أو المدرسون دون أن تتصل بالفعل المسند للفعل الظاهر علامة تنثية أو جمع.

(4) ابن فارس/ معجم مقاييس اللغة(مادة: فرع).

(5) ينظر: المنصف 1/180، والخصائص: 1/357، والاقتراح 67.

(6) ينظر: الأمثلة في: المنصف 1/180، والخصائص: 1/357-370.

(7) ويسميه بعض العلماء ب(القياس النحوي)، ينظر: أصول النحو (د. محمد عيد) 83.

مفعول، وإنما سمعت البعض فقست عليه غيره...⁽¹⁾، والمثال على ذلك: أنك لما سمعت من كلام العرب (قام زيد فهو قائم)؛ قست عليه (أكل زيد فهو أكل). وأنك لما سمعت (ظُرْف)، ولم تسمع مضارعه، فإنك لن تستحيي من أن تقول: (يظُرْف). وكذلك لو سمعت (سَلِم) دون مضارعه، فإنك لن تكف من أن تقول: (يسَلِم) قياساً على نظائره الفاشية⁽²⁾.

ب- إلحاق الاشتقاقات غير المسموعة بالمسموعة منها عن العرب؛ كأن تشتق من الضرب فعلاً على وزن (فَعَّل) فتقول: ضَرَبَ قِياساً على صَمَحَ، ومن القتل: قَتَلٌ ونحو ذلك.

وهذا النوع للعلماء فيه مذهبان:

- 1- مذهب الجواز: وعلى رأسهم الأخفش⁽³⁾.
- 2- مذهب المنع: ونُسب ذلك إلى الخليل وسيبويه⁽⁴⁾، واختاره أبو علي الفارسي وتلميذه ابن جني⁽⁵⁾. وحجتهم: أن " ما لم يكن من كلام العرب فليس له معنى في كلامهم، فكيف تجعل مثالا من كلام قوم ليس له في أمثلتهم معنى؟"⁽⁶⁾، ومنه: " ما حكى الكسائي أنه سأل بعض العرب عن أحد مطايب الجزر (أي مفردها)، فقال: مَطِيب، وضحك الأعرابي من نفسه؛ كيف تكلف لهم ذلك من كلامه. فهذا ضرب من القياس ركبه الأعرابي حتى دعاه إلى الضحك من نفسه في تعطيه إياه"⁽⁷⁾.

(1) المنصف: 180/1، والخصائص: 357/1، والاقتراح: 67.

(2) الخصائص: 369/1.

(3) أبو الفتح عثمان بن جني المنصف، شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني 180/1، تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، نشر إدارة إحياء التراث القديم، الطبعة الأولى، سنة: 1954م.

(4) ينظر: المرجع السابق، والخصائص: 360/1-361.

(5) ينظر: المنصف 180/1، والخصائص: 360/1-369.

(6) التصريف للمازني: 180/1، والخصائص: 360/1-361.

(7) الخصائص: 369/1.

القسم الثاني: قياس على الأحكام الناشئة عن الظواهر النحوية⁽¹⁾، وهذا النوع قياس على القواعد لا على النصوص⁽²⁾، وهو حجة؛ لأن الظواهر النحوية مستنبطة من كلام العرب؛ يقول أبو علي الفارسي: " إذا قلت: طاب الخُشْكُنَانُ⁽³⁾ فهذا من كلام العرب؛ لأنك بإعرابك إيّاه قد أدخلته كلام العرب⁽⁴⁾ .

ومنه كذلك:- جواز إعراب الأسماء الأعجمية التي تقبل أل (التعريف) – فتقول: آجُرٌّ، وإِبْرَيْسِيْمٌ، وسِهْرِيْزٌ⁽⁵⁾-. قياساً على الأسماء المعربة في كلام العرب بجامع إمكان دخول (أل التعريف) في كلِّ ؛ حيث يقال: الآجر، و الإِبْرَيْسِيْم، والسهريز⁽⁶⁾ .

الركن الثالث: العلة

وهي الصلة الجامعة بين المقيس والمقيس عليه، وهي مدار صحة القياس؛ إذ لا تتحقق عملية القياس إلا بعد توافر ما يجمع بين طرفي القياس (العلة). وهي مهمة في الدراسات اللغوية، وعليها مدار كثير من مسائل النحو.

الركن الرابع: الحكم

وهو في الأصل: مصدر حَكَمَ عليه، وله، وبه؛ بمعنى: قضى وفصل. والحكم: القضاء والفصل⁽⁷⁾. والمقصود به هنا: المقضيُّ به، والمحكوم به، والمفصول به؛ فكأن لفظ الحكم بمعنى المحكوم به.

(1) وسماه بعض العلماء ب(القياس العقلي)؛ لأن للعقل فيه دوراً في عقد المشابهة وإقامة الصلة بين الأحكام. ينظر: أصول النحو (د. محمد عيد) 83.

(2) ينظر: أصول التفكير النحوي 89

(3) فسّره داود الأنطاكي في التنكرة 129/1 بأنه: «خالص دقيق الحنطة إذا عجن بشيرج وبسط وملئ بالسكر واللوز والفسنق وماء الورد وجمع وخبز. وأهل الشام تُسميه: المُكْفَن» و ينظر: المعرب للجواليقي 283.

(4) الخصائص: 357/1.

(5) ضرب من التمر؛ يقال: تمر سِهْرِيْز، وشِهْرِيْز، وهو فارسي معرب. المعرب للجواليقي: 397.

(6) الخصائص: 357/1.

(7) ينظر: المغرب لابن المطرزي، ومختار الصحاح، والقاموس المحيط، والمصباح المنير: (ح ك م).

وهذا الركن هو الغرض من القياس؛ لأن عملية القياس أجريت من أجل إعطاء المقيس حكم المقيس عليه. والحكم الصادر بالقياس واقع عند النحاة في عدة أنواع منها:

1- واجب: كرفع الفاعل، ونصب المفعول، وجرّ المضاف إليه، وتنكير الحال والتمييز

2- وممنوع: ك: عكس ما سبق.

3- وجائز: كجواز تقديم الخبر على المبتدأ إذا لم يوجد مانع⁽¹⁾.

4- قبيح: كدخول (أل) على المضارع في قول الفرزدق⁽²⁾:

ما أنت بِالْحَكَمِ التَّرْضَى حُكُومْتُهُ ولا الأصيلِ ولا ذي الرأى والجَدَلِ

5- وحسن: وهو عكس القبيح.

وقد يُختلف في الحكم الثابت للمقيس عليه، وإذا كان الأمر كذلك فهل يصح

القياس عليه؟ للعلماء في ذلك مذهبان⁽³⁾:

أ- مذهب الجواز؛ واستدلّ أصحابه: بأن المختلف فيه إذا قام الدليل عليه صار بمنزلة المتفق عليه.

ب- مذهب المنع؛ واستدلّ أصحابه: بأن المختلف فيه فرع لغيره، فكيف يكون أصلاً لغيره.

ورجح السيوطي القول الأوّل، وردّ على الثاني؛ بأنه يجوز أن يكون فرعٌ لشيءٍ أصلاً لشيءٍ آخر؛ بدليل أن اسم الفاعل فرع للفعل في العمل، وأصل للصفة المشبهة في الوقت نفسه.

ثالثاً: حجّة القياس عند النحاة

القياس حجة في اللغة بإجماع اللغويين والنحاة؛ يقول ابن الأنباري: " ولا نعلم أحداً من العلماء أنكروه؛ لثبوته بالدلائل القاطعة والبراهين الساطعة؛ وذلك أن أئمة

(1) ينظر: أوضح المسالك 1/196، وشرح ابن عقيل: 1/227 .

(2) لم أقف عليه في ديوانه، وهو في الإنصاف: 2/521، والخزانة: 1/32، والتصريح للأزهري: 1/38.

(3) السيوطي الاقتراح في علم أصول الفقه ص 69، تحقيق: د. سليمان ياقوت، الطبعة: 2006م الناشر: دار المعارف للنشر.

الأمة من السلف والخلف أجمعوا قاطبة على أنه شرط في رتبة الاجتهاد، ولو لم يكن ذلك علماً معتبراً في الشرع لما كانت رتبة الاجتهاد متوقفة عليه لا تتم إلا به⁽¹⁾.

ولم يقف عند هذا الحد بل حاول الردّ على كلّ احتمالات تُشكك في حجّية القياس، مبيناً أن إنكار القياس يعني إنكار النحو؛ لأن النحو -كله- قياس.

ولا يبطل الإجماع بما رأيناه من اختلاف بين مدرسة البصرة والكوفة؛ لأن كلاً منهما تعتمد على القياس في مجال الدراسة النحوية، فالكوفيون لا ينكرون القياس⁽²⁾، كما زعم ذلك بعض الباحثين⁽³⁾؛ يقول إمامهم الكسائي:

إِنَّمَا النَّحْوُ قِيَاسٌ يُتَّبَعُ وَبِهِ فِي كُلِّ عِلْمٍ يُنْتَقَعُ

لكن الخلاف بين المدرستين واقع في منهج تطبيق القياس، وطرق الإفادة منه؛ فبينما يقتصر المنهج البصريّ في القياس على المطردّ الغالب في السماع، نجد الكوفيين يتوسعون فيه؛ فيقيسون على القليل، والكثير، والنادر، والشاذ؛ فقد روي عن الكسائي أنه كان يسمع الشاذ الذي لا يجوز إلا في الضرورات، ويجعله أصلاً يقيس عليه⁽⁴⁾.

وهكذا استمرت عملية القياس مطبقة في الدرس النحوي إلى أن رسخت قواعده، وكملت على يد الرعيل الأول من النحاة، ومن ثمّ تطورت إلى الإفراط وتحكيم أساليب المنطق والجدل على يد بعض متأخري النحاة؛ ممّا أدى إلى ظهور تيار جديد يدعو إلى إلغاء القياس مطلقاً، وتزعم هذه الدعوة ابن مضاء القرطبي

(1) لمع الأدلة: 95، ووجه الاستدلال هنا: أنه لما كان القياس معتبراً في الشرع كان اعتباره في دراسات اللغة من باب أولى؛ لأنها نشأت خدمة له.

(2) ومن الأدلة على القياس الكوفي:

1- قياسهم لولا على الفعل في رفع الاسم بعده الإنصاف: 71/1.

2- قياسهم الحروف على الأفعال في العمل لشبه بينهما في اللفظ نفسه: 164/1.

3- قياسهم التنوين على الحرف المتحرك من نحو (هو، وهي) في جواز الحذف، نفسه: 512/2-513.

4- أجازوا دخول نون التوكيد الخفيفة ونون النسوة على فعل اثنين: (افعلان) و(افعلان) قياساً على النون الثقيلة، نفسه: 65/2.

(3) من أمثال جولد فايل في مقدمة الإنصاف، فقد صرح بأن مذهب الكوفي مخالف للقياس، والأمثلة السابقة ترد عليه. ينظر: تطور الدرس النحوي: 180

(4) بغية الوعاة: 164/2

ت(592)هد متأثراً بمذهبه الظاهري⁽¹⁾ الذي دعا أصحابه إلى إلغاء القياس في العلوم الشرعية؛ يقول ابن حزم الأندلسي -رائد المذهب الظاهري-: " ومن المحال الباطل أن يكون الله يأمرنا بالقياس، أو بالتعليل، أو بالرأي، أو بالتقليد، ثم لا يبين لنا ما القياس؟ وما التعليل؟ وما الرأي؟ وكيف يكون كل ذلك؟ وعلى أي شيء نقيس؟ وبأي شيء نعلل؟ ورأي من نقبل؟ ومن نقلد؟ لأن هذه تكليف بما ليس في الوسع " (2).

وقد استمد ابن مضاء موقفه السابق من هذه النظرية؛ لأن التيار الفكري والعقدي كان مهيمناً على الدراسات اللغوية قديماً وحديثاً وما يزال كذلك؛ فكان إنكاره القياس مبنياً على إنكاره للعلة التي تعدّ الركن الأساس فيه⁽³⁾؛ يقول: " والعرب أمة حكيمة، فكيف تشبه شيئاً بشيء، وتحكم عليه بحكمه، وعلة حكم الأصل غير موجودة في الفرع. وإذا فعل واحد من النحويين ذلك جهل، ولم يُقبل قوله، فلم يُنسبوا إلى العرب ما يُجهل به بعضهم بعضاً؛ وذلك أنهم يقيسون الشيء على الشيء، ويحكمون بحكمه إذا كان حكم الأصل موجوداً في الفرع! وكذلك فعلوا في تشبيه الاسم بالفعل في العمل " (4).

رابعاً: أقسام القياس

للقياس عدة أقسام باعتبارين:

الأول: اعتبار الأصالة والفرعية في المقيس، والمقيس عليه.

الثاني: اعتبار العلة.

أولاً: ينقسم القياس باعتبار الأصالة والفرعية، في المقيس، والمقيس عليه⁽⁵⁾ إلى ثلاثة أقسام⁽¹⁾:

(1) ينظر: الردّ على النحاة 38 تحقيق: د. البنا

(2) ملخص إبطال القياس والرأي والاستحسان والتقليد والتعليل (لابن حزم) 73.

(3) يقول: (ومما يجب أن يسقط من النحو: العلل الثواني والثالث، وذلك مثل سؤال السائل عن (زيد) في قولنا: قام زيد لم رفع؟ فيقال: لأنه فاعل، وكلّ فاعل مرفوع، فيقول: ولم رفع الفاعل؟ فالصواب أن يقال: كذا نطقت العرب به، ثبت ذلك بالاستقراء من الكلام المتواتر...) الردّ على النحاة: 130 و135 و138 تحقيق البنا.

(4) المرجع السابق: 134-135

(5) أساس التقسيم أن المقيس: إما أن يكون فرعاً للمقيس عليه أو أصلاً له، أو مساوياً له، أو مناقضاً له.

1- **قياس المساوي:** وهو حمل فرع على أصل، أو حمل نظير على نظير؛ وسمي هذا النوع بقياس المساوي؛ لما فيه من مساواة بين المحمول (الفرع) والمحمول عليه (الأصل)؛ إذ يوجد في الفرع ما في الأصل وزيادة، والنظير مساوٍ لنظيره.

مثال الأول (حمل فرع على أصل): إعلال الجمع وهو (الفرع) وتصحيحه حملاً على المفرد وهو (الأصل)؛ كقولهم: (قَيْمٌ) و (دَيْمٌ) قياساً على (قَيْمَةٌ) و (دَيْمَةٌ) و (زَوْجَةٌ) و (ثَوْرَةٌ) قياساً على (زَوْج) و (ثَوْر).
ومثال الثاني (حمل النظير على النظير): وهو؛ إما في اللفظ أو في المعنى، أو فيهما معاً.

أ- مثال حمل النظير على النظير في اللفظ: حمل (ما) المصدرية الظرفية على لفظ (ما) النافية في زيادة (أن) بعدها؛ وهما نظيران في اللفظ.
ب- مثال حمل النظير على النظير في المعنى: جواز (غير قائم الزيدان) حملاً على (ما قام الزيدان)؛ لأنهما على معنى النفي؛ فهما نظيران في المعنى.
ج- مثال حمل النظير على النظير في اللفظ والمعنى: منع (أفعل التفضيل) من رفع اسم الظاهر قياساً على (أفعل التعجب)، وهما نظيران وزناً وأصلاً، وإفادة المبالغة.

2- **قياس الأولي:** وهو حمل أصل على فرع؛ ولعل هذا النوع سمي بالأولي؛ لأنه إذا ثبت الحكم للفرع فإن ثبوته للأصل يكون من باب أولى، ومثال ذلك: إعلال المصدر (أصل) حملاً على الفعل وهو (فرع له).

3- **قياس النقيض:** وهو حمل ضدٍ على ضدٍ، أو حمل نقيض على نقيض، ومثال ذلك: جواز النصب ب(لم) حملاً على (لن) وهما نقيضان؛ لأن الأولى لنفي الماضي،

والثانية لنفي المستقبل (2).

(1) ينظر: جميع ذلك في الاقتراح: 63-67

(2) ينظر: كل ما سبق في: الاقتراح: 63-66، د. تمام حسان /الأصول : 178، نشر: عالم الكتب. والقياس في اللغة (د. محمد حسن عبد العزيز) 21-23

ثانياً: أقسام القياس باعتبار العلة⁽¹⁾ إلى ثلاثة أقسام⁽²⁾:

- 1- قياس العلة: أن يحمل الفرع على الأصل بالعلة التي علق عليها الحكم في الأصل؛ كقياس رفع نائب الفاعل على الفاعل لعلة الإسناد في كلّ منهما؛ فهذه العلة مناسبة ومقتضية لإجراء القياس. وهذا النوع معمول به عند العلماء بالإجماع⁽³⁾
 - 2- قياس الشبه: أن يحمل الفرع على الأصل بضرب من الشبه غير العلة التي علق عليها الحكم في الأصل؛ كقياس الفعل المضارع على الاسم في الإعراب للشبه الذي بينهما في الحركات والسكنات. وهذا الشبه ليس هو العلة التي أوجبت الإعراب في الأصل، وإنما العلة هي: إزالة اللبس، لأن الاسم يكون فاعلاً، ومفعولاً، ومضافاً إليه، فلو لم يعرب لالتبس الفاعل بالمفعول وبالمضاف⁽⁴⁾.
- وهذا النوع من القياس حجة عند أكثر العلماء⁽⁵⁾؛ ورجحه ابن الأنباري للأسباب الآتية:

- أ- أن قياس العلة إنما جاز التمسك به؛ لأنه يوجب غلبة الظن، وهذا القياس يوجب غلبة الظن، فجاز التمسك به.
 - ب- ولأن مشابهة الفرع للأصل تقتضي أن يكون حكمه مثل حكمه.
 - ج- ولأن الصحابة تمسكوا به في المسائل الظنية، ولم ينكر ذلك منكر⁽⁶⁾.
- 3- قياس الطرد: وهو الذي يوجد معه الحكم، وتفقد المناسبة في العلة. وفي سياقه، يقول النحاة غالباً: " طرداً للباب على وتيرة واحدة "⁽¹⁾؛ ومثال ذلك، قول النحاة: بأن (ليس) مبنية لا طراد البناء في كلّ فعل غير متصرف⁽²⁾.

(1) أساس التقسيم: هو أن القياس إما تراعى فيه العلة، أو لا تراعى، فإذا رعيت العلة فإما أن تكون العلة مناسبة، أو غير مناسبة؛ فإذا كانت مناسبة سمي (قياس علة) وإن كانت غير مناسبة سمي (قياس طرد) وإن لم تراعى العلة سمي (قياس شبه). ينظر: الأصول (د). تمام حسان) 178

(2) لمع الأدلة: 105-112

(3) نفسه: 107

(4) ينظر: أسرار العربية (عبد الرحمن الأنباري) 34

(5) لمع الأدلة: 105

(6) المرجع السابق: 109

وقد اختلف العلماء في حجية هذا النوع، على مذهبين:

المذهب الأول: يرى أصحابه عدم حجيته، مستدلين بالآتي:

أ- لأن مجرد الاطراد لا يوجب غلبة الظن.

ب- ولأن الاطراد ليس بعلة؛ لأنه لو كان كذلك لأدى إلى اللفّ والدور⁽³⁾.

المذهب الثاني: يرى أصحابه أنه حجة معمول به، وهذا مذهب كثير من العلماء،

ودليلهم على ذلك ما يأتي:

أ- أن الدليل على صحة العلة اطرادها وسلامتها من النقص، وهذا موجود في

قياس الطرد.

ب- أن عجز المعارض دليل على صحة العلة.

ج- أنه نوع من القياس، فوجب أن يكون حجة، كما لو كان فيه مناسبة أو شبه⁽⁴⁾.

ورجح ابن الأنباري المذهب الأول، وردّ على أدلة المخالف بالآتي:

أما دليلهم الأول: فردّ عليه بأن كون الاطراد شرطاً في العلة، لا يلزم منه أن

يكون هو العلة نفسها؛ فالاطراد شيء، والعلة شيء آخر؛ لأنه واقع بعد ثبوت العلة.

أما دليلهم الثاني: فقد ردّ عليه قائلاً: لا، بل عجزك عن تصحيح العلة عند

المطالبة دليل على فسادها.

(1) الأصول (د. تمام حسان) 179

(2) يقول سيبويه: " فأما ليس فإنه لا يكون فيها ذلك، لأنها وضعت موضعاً واحداً، ومن ثمّ لم تُصَرَّفْ تصرُّفَ الفعل الآخر ". الكتاب: 46/1

(3) ينظر: لمع الأدلة 110

(4) ينظر: المرجع السابق 111

وأما دليلهم الثالث: فرُدّ عليه؛ بأن حجّية القياس ليست مبنية على مجرد لقب القياس، وإنما هي ثابتة في الإخالة (ملاءمة الوصف المختار للحكم)، والشبه الغالب على الظن، وهذان غير موجودان في قياس الطرد(1).

المطلب الثاني: السماع

تعريف السماع:

السماع لغة: مصدر يقال: (سَمِعَهُ يَسْمَعُهُ سَمْعًا وَسَمَاعَةً وَسَمَاعِيَّةً)(2). ويقال: "سمع لفلان، أو إليه، أو إلى حديثه، سَمْعًا، وَسَمْعًا، وَسَمَاعًا: أصغى إليه وأنصت، وسمع له: أطاعه"(3). وقال بعضهم: "السَّمْع مصدر والسَّمْع اسم أيضاً"(4)، وللسمع عدة معان:

أولاً: الأذن(5)، قال تعالى: ﴿خَتَمَ اللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ وَعَلَىٰ سَمْعِهِمْ وَعَلَىٰ أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾(6).

ثانياً: حسُّ الأذن؛ وهو قوّة فيها بها تدرك الأصوات(7)؛ قال تعالى: ﴿أَوْ أَلْقَى السَّمْعَ وَهُوَ شَهِيدٌ﴾(8). قال الجرجاني في التعريفات: "السمع قوّة مودعة في العصب، المفروش في الصماخ، تدرك بها الأصوات بطريق وصول الهواء المتكيف بكيفية الصوت إلى الصماخ"(9).

(1) ينظر: المرجع السابق 112

(2) اللسان:، وينظر: الصحاح (س م ع).

(3) المعجم الوسيط: (س م ع).

(4) اللسان: (س م ع).

(5) العين: 34-348/1، وينظر: التاج والمعجم الوسيط (س م ع)، والكليات للكفوي: 495.

(6) البقرة: 7.

(7) التاج: (س م ع)، وينظر: الكليات 495.

(8) ق: 37.

(9) التعريفات: 121، وينظر: الكفوي/ الكليات 495.

ثالثاً: الذكر المسموع الحسن الجميل⁽¹⁾، وقيل -أيضاً- ذلك بالكسر (السمع).

رابعاً: اسم ما وَقَرَّ في الأذن من شيء تسمعه، أي: المسموع⁽²⁾.

أما السماع: فقد تعددت دلالاته وأصبحت له استعمالات كثيرة، منها:

أولاً: ما سمعت به فشاع وتكلم به، يقال: هذا قبيح في السماع، وحسن في

السماع؛ إذا تكلم به. ويقال: هذا أمر ذو سماع، إمّا حسن أو قبيح⁽³⁾.

ثانياً: يطلق السماع -أيضاً- على كلِّ ما التذّنه الأذن من صوت⁽⁴⁾.

ثالثاً: يطلق -كذلك- على الذكر الحسن الجميل. قال الشاعر:

ألا يا أمّ فارغ لا تلومي على شيء رفعتُ به سماعي⁽⁵⁾

رابعاً: يطلق السماع على الغناء⁽⁶⁾.

عندما أمعن النظر في الاستعمالات السابقة للسماع والسمع يتبين لي أنّ مفهوم

السماع لا يتم إلا بوجود عمليتين:

1- عملية الكلام مطلقاً، سواء كان حسناً أو قبيحاً، وسواء استلذ به السامع، أو استنكره.

2- عملية الإدراك الذي يتم عن طريق حس الأذن.

وأما السماع في اصطلاح علماء العربية: فيريدون به خلاف القياس، وهو ما

يسمع عن العرب فيستعمل ولا يقاس⁽⁷⁾؛ يقال: هذا سماعي نسبةً إلى السماع؛ وهو ما

لم تذكر فيه قاعدة كليّة مشتملة على جزئياته⁽⁸⁾.

(1) اللسان، وينظر: التاج، والمعجم الوسيط: (س م ع).

(2) التاج، وينظر: المعجم الوسيط (س م ع)، والكفوي/ الكليات 495.

(3) الخليل بن أحمد الفراهيدي/ العين: 349-348/1، تحقيق: د/ مهدي المخزومي ود/ إبراهيم السامرائي. وينظر: الزبيد محمد بن محمد بن عبد الرزاق المرتضى/ تاج العروس من جواهر القاموس (س م ع). الناشر: طبعة الكويت.

(4) اللسان، والتاج: (س م ع).

(5) البيت لأبي نهشل كما نسبه أبو زيد. ينظر: حاشية الأمير على المغني 147/2، وبلا نسبة في اللسان: (س م ع).

(6) العين: 349/348، والمحكم: 315/1، واللسان، والتاج: (س م ع).

(7) المعجم الوسيط: 149/1 وما بعدها.

(8) التعريفات: 121، وينظر: اللسان، والمعجم الوسيط: (س م ع).

ويراد به في أصول النحو -كما في تعريف ابن الأنباري: "الكلام العربي الفصيح المنقول بالنقل الصحيح، الخارج عن حدّ القلة إلى حدّ الكثرة"⁽¹⁾.

وقد عرّفه السيوطي بتعريف يعدّ توضيحاً لتعريف ابن الأنباري -السابق- حيث بيّن فيه مصادر السماع إجمالاً، فقال: "السماع- أعني به:- ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته؛ فشمّل كلام الله تعالى وهو (القرآن)، وكلام نبيّه -صلى الله عليه وسلم-، وكلام العرب قبل بعثته، وفي زمانه، وبعده إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين، نظماً وشعراً عن مسلم أو كافر. فهذه ثلاثة أنواع لا بدّ في كلّ منها من الثبوت"⁽²⁾.

وعلى ذلك فالتعريفان متفقان.

مصادر السماع:

يقصد بمصادر السماع تلك التي اعتمد عليها النحاة في دراساتهم الأولية للنحو العربي، فاستقوا منها قواعدهم الكليّة، واتخذوها حجةً وشاهداً لما يتوصلون إليه من أحكام عامّة؛ فأخذت في نفوسهم مكانة مرموقة، وأنبروا يتدارسونها، ويتناولونها بالنقد، ويضعون لها قيوداً وضوابط تصح من خلالها الإفادة من تلك المصادر في بناء الأسس العلمية للنحو العربي.

ومن هنا أصبح الاهتمام بدراسة هذه المصادر من أهم العلوم، وأخطرها شأناً في الدراسات اللغوية؛ لأنّ مردّ ما نراه من خلافاً في المؤلفات النحوية -قديمها وحديثها- راجع -في الأغلب- إلى ما كان بينهم من اختلاف في وجهة النظر إلى هذه المصادر، من حيث قبول مصدر أو رفضه، أو تقدير درجته من الوثوق، أو الاختلاف في الترجيح بين هذه المصادر.

وهذه المصادر ثلاثة -كما بينها السيوطي-: القرآن الكريم، والحديث النبوي الشريف، وكلام العرب (شعراً أو نثراً).

(1) لمع الأدلة: 81، وينظر: الاقتراح 48.

(2) الاقتراح: 24.

المصدر الأوّل: القرآن الكريم وقراءاته:

أولاً: القرآن الكريم:

وهو في اللغة من قرأ الكتاب قراءةً وقرأنا بالضم. وقرأ الشيء قرأنا أيضاً جمعه وضمه ومنه سمي القرآن لأنه يجمع السور ويضمها.⁽¹⁾ ويطلق على الجمع والتأليف، تقول: قرأ الرجل: إذا جمع وألف.⁽²⁾ قال ابن الأثير ت(606هـ): "تكرر في الحديث ذكر القراءة، والاقتراء، والقارئ والقرآن، والأصل في هذه اللفظة: الجمع، وكلّ شيء جمعته فقد قرأته"⁽³⁾. كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ﴾⁽⁴⁾.

وأما في الاصطلاح: فهو كلام الله المنزل على الرسول -صلى الله عليه وسلم- المكتوب في المصاحف، والمنقول إلينا نقلاً متواتراً⁽⁵⁾. وله أسماء متعددة، منها: الكتاب، والفرقان، والذكر⁽⁶⁾.

وهذا الكتاب المقدس هو القمة العليا في التوثيق، وفي الفصاحة العربية؛ لأنه النص الوحيد الذي لا يتطرق إليه الشك أبداً، والذي يستطيع الباحث أن يطمئن إلى صحته، فهو أصحّ الكلام وأبلغه⁽⁷⁾؛ ولهذا نصّ الجميع على أنه سيد الأدلة، وحكى ابن خالويه ت(370هـ) والسيوطي في الاقتراح، إجماع اللغويين على ذلك، فقال: "أما القرآن الكريم فكل ما ورد أنه قرئ به جاز الاحتجاج به في العربية، وقد أطبق الناس على الاحتجاج بالقراءات"⁽⁸⁾.

(1) زين الدين الرازي/ مختار الصحاح مادة (ق ر أ)

(2) المحرر الوجيز لابن عطية الأندلسي: 45/1، والبرهان للزركشي 276-273/1.

(3) النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير: 30/4، واللسان (ق ر أ).

(4) القيامة: 17.

(5) ينظر: إرشاد الفحول: 62، وينظر: لمحات في علوم القرآن: 6.

(6) ينظر المحرر الوجيز: 45/1، والبرهان: 276-273/1، والإتقان: 146-143/1.

(7) ينظر: الخزانة: 9/1.

(8) الاقتراح: 24، وينظر: في أصول النحو (د. سعيد الأفغاني): 28.

وعندما نرجع إلى المصنفات النحوية -قديمها وحديثها- نجد الآيات القرآنية موضع كثير من المسائل النحوية، والتوجيهات الإعرابية، مما يدل دلالة واضحة على إدراك النحاة قيمة هذا الكتاب ومنزلته. ولعل أقوى مثال على هذا: كتاب سيبويه ت(180هـ) الذي حفل بالاستشهاد بكثير من الآيات على قضايا نحوية وصرفية ولغوية؛ ثم اتّبع النحاة من بعده هذه السنة الحسنة حتى يومنا هذا.

ثانياً: القراءات القرآنية

عرّف الزركشي ت(794) هـ القراءات بأنها: " اختلاف ألفاظ الوحي المذكور في الحروف، أو كيفيتها؛ من تخفيف، وتثقل، وغيرهما "(1).

ومعنى هذا أنّ القرآن يقرأ على وجوه متعددة من الناحية اللغوية والصوتية، أباح الله بها القراءة -بعد طلب النبي -صلى الله عليه وسلم- تيسيراً وتخفيفاً على هذه الأمة، وتوسعة ورحمة وخصوصية بفضلها.

أضف إلى ذلك ما لهذه القراءات من جمع للأمة الإسلامية الجديدة على لسان واحد بينها، وهو العربية النموذجية، التي انتظمت كثيراً من مختارات ألسنة القبائل العربية التي كانت تغد إلى مكة المكرمة في المواسم والأسواق(2).

وفي هذا الصدد يقول مصطفى صادق الرافعي بعد أن تعرض لفوائد تعدد القراءات القرآنية: "... ثم أنّ تتعدّد فيه مناحي هذا التأليف تعدداً يكافئ الفروع اللسانية، التي سبقت بها فطرة الله في العرب، حتى يستطيع كلّ عربي أن يُوقِع بأحرفه وكلماته على لحنه الفطري، ولهجة قومه... وحكمة أخرى: وهي تيسير القراءة والحفظ على قوم أميين، لم يكن حفظ الشرائع ممّا عرفوه، فضلاً عن أن يكون ممّا أَلْفُوهُ، وثالثة تُلحَق بمعاني الإعجاز؛ وهي أن تكون الألفاظ في اختلاف بعض صورها ممّا يتهيأ معه استنباط حكم، أو تحقيق معنى من معاني الشريعة...

(1) البرهان: 318/1.

(2) رمضان محمد إسماعيل/ القراءات أحكامها ومصادرها: 47. نشر: دار السلام-القاهرة الطبعة: بدون، سنة الطبع 1406هـ.

وهذا المعنى ممّا انفرد به القرآن الكريم، ثمّ ممّا لا يستطيعه لغويٌّ أو بيانيٌّ في تصوير خيال فضلاً عن تقرير شريعة⁽¹⁾.

وهذه القراءات سنة متبعة، فهي خاضعة للسمع الصحيح، والمعول فيها الرواية والسند لا القياس، وهذا ما أشار إليه ابن جنى في الخصائص في (باب امتناع العرب من الكلام بما يجوز في القياس) فقال: " وما يحتمله القياس ولم يردّ به السماع؛ منه القراءات التي تُؤثّر روايةً ولا تُتجاوز؛ لأنها لم يسمع فيها ذلك " (2). وقال أبو عمرو الداني ت(444هـ): " فالقراءات القرآنية لا تجري على الأفضى في اللغة والأقيس في العربية، بل على الأثبت في العربية وإذا صحت الرواية لم يردها قياس عربية ولا فنشوا لغة " (3). وهذا ما قرره الزركشي: حين قال: " لا بدّ فيها من التلقي والمشافهة؛ لأن القراءات أشياء لا تحكم إلا بالسمع والمشافهة " (4).

يفهم من هذه الأقوال وجوب أخذ الحيطة والحذر تجاه القراءات، وأن لا يُتعرض لها بردّ ولا تخطئة. وفهم كذلك جواز الاحتجاج بها في العربية سواء أكانت متواترة أم آحاداً أم شاذة. وهذا مذهب جمهور نحاة البصرة والكوفة (5).

لكن بعض النحاة انحازوا في حكم القراءة الشاذة إلى مذهب الفقهاء والقراء - أنفسهم-، فاتبعوهم في عدم جواز الاحتجاج بها، حيث ذهب الفقهاء إلى أنه لا تجوز ولا تصح القراءة بها (6). ويقول ابن الجزري ت(833هـ): " وأكثر العلماء على عدم الجواز؛ لأنّ هذه القراءات لم تثبت متواترة عن النبي-صلى الله عليه وسلم- وإن ثبتت بالنقل فإنّها منسوخة بالعرضة الأخيرة، أو بإجماع الصحابة على المصحف

(1) الرافي/ إعجاز القرآن والبلاغة النبوية: 46-48، وينظر: الإتيان 1/226-227.

(2) الخصائص: 1/391.

(3) النشر: 1/9-10.

(4) البرهان: 1/318.

(5) ينظر: الاقتراح: 24.

(6) ينظر: المصدر السابق: 49.

العثماني"⁽¹⁾. ولكلّ من الفقهاء والقراء أدلتهم فيما ذهبوا إليه، وقد أغنت كتب الفقه عن الخوض في تلك الأدلة.

المصدر الثاني: الحديث النبوي الشريف

الحديث (فعل) من (حَدَّثَ حُدُوثًا وَحَدَّائَةً)⁽²⁾، وهو في اللغة له عدّة معانٍ:

- 1- الجديد من الأشياء، وهو نقيض القديم⁽³⁾.
- 2- الخبر، ويأتي للقليل والكثير، ويجمع على أحاديث على غير قياس⁽⁴⁾.
و يرى أبو هلال العسكري ت(395هـ): "أن الحديث في الأصل؛ هو ما تخبر به عن نفسك من غير أن تسنده إلى غيرك، وسمي حديثاً؛ لأنه لا تقدّم له، وإنما هو شيء حدث لك فحدثت به"⁽⁵⁾.
- لكن يقصد به في علم أصول الحديث: كلّ ما أثر عن النبي-صلى الله عليه وسلم-من قول، أو فعل، أو تقرير، أو صفة خلقية، أو خلقية، أو سيرة، سواء أكان ذلك قبل البعثة-كتحنثه في غار حراء- أم بعدها⁽⁶⁾.
- وقد أدخل بعض العلماء في مفهومه: ما كان من أقوال الصحابة والتابعين، وأفعالهم، ولكن المشهور أن يُقَيّد ذلك فيما لو أريد به غير النبي-صلى الله عليه وسلم-⁽⁷⁾.
- وقد تستعمل بعض الألفاظ مرادفة للحديث: كلفظ السنة، والخبر، والأثر⁽⁸⁾.

(1) النشر: 14/1، 15.

(2) القاموس المحيط: (ح د ث).

(3) العين: 177/3، والصحاح: (ح د ث).

(4) الصحاح، والقاموس المحيط: (ح د ث).

(5) الفروق اللغوية: 28.

(6) د.محمد عجاج الخطيب/ السنة قبل التدوين ص 16.

(7) المصدر السابق: 20.

(8) المصدر السابق: 20-21، وينظر: الفروق اللغوية 28-29.

وأما الحديث كمصدر من مصادر إثبات اللغة والقواعد النحوية العامة في أصول النحو، فيقصد به: كلام رسول الله -صلى الله عليه وسلم- دون سواه، فيخرج بذلك أفعاله وتقريراته، لأنهما حكاية غيره عنه. ويخرج منه -أيضاً- ما جاء عن الصحابة والتابعين من أقوال وأفعال؛ لأن هذه الأحوال لا تعني كلامه -صلى الله عليه وسلم-، بل تعني كلام غيره⁽¹⁾.

وقد أدخل بعض الباحثين في هذا المفهوم: ما كان يحكي أقواله، أو أفعاله، أو أحواله -صلى الله عليه وسلم- من عبارات، وكذلك ما احتجّ به النحاة من أقوال أهل البيت⁽²⁾. لكن موضوع البحث هنا مقصور على المفهوم الأول؛ لأنه عليه قام الإجماع: وهو أن اللفظ إذا ثبت أنه من عند الرسول -صلى الله عليه وسلم- لا يتقدمه شيء غير كلام الله⁽³⁾.

وهو المصدر التالي لكلام الله في مجال الحياة الدينية، والتشريع الإسلامي، وهو كذلك -بعد كلام الله- أفصح الكلام وأرقاه منزلة في البلاغة، وأغزره مادة وأوسعها في الثراء اللفظي؛ وما ذلك إلا أن النبي الأمي -صلى الله عليه وسلم- ما كان له ليتكلم إلا بأرقى اللغات وأقواها وأحسنها تركيباً وأجزلاً، وإذا تكلم بلغه غير لغته تلك فذلك لقصد الإعجاز، وإفهام أصحاب هذه اللغة بأسرع وسيلة، ولا شك أن هذا تعليم من الله له.

ولما كانت للحديث النبوي هذه المكانة الدينية واللغوية والأدبية، حُقَّ له أن يحتل المرتبة الثانية بعد القرآن الكريم في استنباط القواعد اللغوية والنحوية، وإثباتها، وتقريرها.

وهكذا أجمع اللغويون والنحاة أن الحديث لا يتقدمه شيء -غير القرآن- في باب الاحتجاج إذا ثبت أنه لفظ النبي -صلى الله عليه وسلم-⁽⁴⁾.

(1) د. محمد ضاري حمادي/ الحديث النبوي وأثره في الدراسات اللغوية والنحوية 12-22.

(2) د. خديجة الحديثي/ موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف ص 14، منشورات وزارة الثقافة العراقية، سنة: 1981م. و د. سعيد الأفغاني / في أصول النحو 46.

(3) د. سعيد الأفغاني/ في أصول النحو 47.

(4) المصدر السابق: 47.

وقد اشتهر بين مجموعة من العلماء أن النحاة الأوائل -في دراساتهم النحوية، وتطبيقاتهم لقواعدها بناءً على الشواهد اللغوية- تحاشوا عن الاستشهاد بالحديث النبوي، وأنهم أهملوه إهمالاً تاماً أو يكاد يكون تاماً. وقد حمل لواء هؤلاء العلماء: أبو الحسن بن الضائع ت(608هـ)، وكذلك أبو حيان ت(745هـ) في معرض رده على ابن مالك ت(672هـ) لاحتجاجه بالحديث النبوي، ومن ثمّ نسبَ مذهبَ عدم الاحتجاج إلى جمهور البصريين والكوفيين⁽¹⁾.

وقد سلّم بهذا الرأي -مبدئياً- مجموعة من الباحثين، وأنبَرُوا يكررونه -من دون تمحيص ولا تدقيق- من أبي حيان إلى عصرنا الحاضر، ومن ثمّ اختلفوا في تفسير سبب هذه القلة، وفي توجيهها.

المصدر الثالث: كلام العرب

يقصد به ما أثر عن فصحاء العرب الذين يوثق بهم، ودُوّن في كتب اللغة، أو دواوين الشعر.

ونلاحظ أن العرب في لغتهم مجمعون على الغالب، وأما ما نراه من ظاهرة الخلافات اللهجية فهي واقعة " في شيء من الفروع يسير، فأما الأصول وما عليه العامة والجمهور فلا خلاف فيه ولا مذهب للطاعن به"⁽²⁾. وهذا ما نشاهده في اتفاقهم على التراكيب اللغوية العامة: فالفاعل مرفوع والمفعول وغيره من الفضلات منصوب دائماً.

ونلاحظ -أيضاً- أن ما وقع من اختلافات لهجية راجع في الغالب إلى التطور الصوتي الواقع في بعض القبائل دون بعضها الآخر؛ لأن التطور الصوتي -في الغالب- محدود في مكان معين، ولا نعثر على تطور صوتي لحق جميع اللهجات أو اللغات الإنسانية على صورة واحدة⁽³⁾.

(1) ينظر: الاقتراح 29-30.

(2) الخصائص: 243/1.

(3) ينظر: د. علي عبد الواحد وافي/ علم اللغة، ص 261، والتطور اللغوي: 21.

وقد ترجع هذه الخلافات إلى التطور الدلالي؛ بناءً على حاجة كل بيئة لغوية، كما أشار إلى ذلك بعض العلماء، حين بيّن: " أن اختلاف لغات العرب إنما أتاهما من قبل أن أول ما وضع منها وضع على خلاف، وإن كان كلاً مسوقاً على صحة وقياس، ثم أحدثوا من بعد ذلك أشياء كثيرة للحاجة إليها، غير أنها على قياس ما وضع في الأصل مختلفاً وإن كان كل واحد أخذ من صحة القياس حظاً"⁽¹⁾.

ومهما يكن من تفسير لهذه الاختلافات، فإنه لا يغض من شأن هذه اللهجات التي تشترك في الخصائص اللغوية والتراكيب العامة، فتشكل لغةً واحدةً، وكلّها جديرة بالاعتبار ولا يصح ردّ إحداها بالأخرى، وهذا هو مذهب العلماء، ومسلك النحاة؛ وبناءً على ذلك قرّر ابن جني أن هذه اللهجات جميعها حجة⁽²⁾، ولا اعتداد بالخلافات الصوتية والدلالية؛ لأنها جاءت عن طريق سعة اللغة والقياس فلا محذور فيها.

وكلام العرب على نوعين: نثر وشعر، والأول هو الأصل، فلما دعت الحاجة إلى الغناء بمكارم الأخلاق وطيب العرق وذكر الأيام الخالدة؛ توهموا أعاريض جعلوها موازين الكلام وسموه شعراً⁽³⁾.

وجرت العادة عند بعض الأدباء والنقاد تفضيل الشعر على النثر، قال ابن رشيق ت(456هـ): " فإن اتفقت الطبقتان في القدر وتساويا في القيمة، ولم يكن لإحداها فضل على الأخرى، كان الحكم للشعر ظاهراً في التسمية؛ لأن كل منظوم أحسن من كل منثور من جنسه في معترف العادات ... وقد اجتمع الناس على أن المنثور في كلامهم أكثر، وأقل جيداً محفوظاً، وأن الشعر أقل، وأكثر جيداً محفوظاً؛ لأن في أدناه -من زينة الوزن والقافية- ما يقارب به جيد المنثور"⁽⁴⁾.

(1) الخصائص: 29/2.

(2) ينظر: الخصائص 10/2-12.

(3) ينظر: العمدة: 74-73/1.

(4) المصدر السابق -نفسه، وينظر: البيان والتبيين: 287/1.

وقد عارض هذا الرأي قوم، وذهبوا إلى أن النثر أفضل من الشعر، بدليل نزول القرآن به حجة على الخلق، وكان نثراً ليكون أظهر برهاناً؛ لفضله على الشعر⁽¹⁾. لكن ابن رشيق ردّ عليه: بأن القرآن كما أعجز الشعراء وليس بشعر، فكذلك الخطباء وليس بخطبة، والمترسلين وليس بترسل، وإعجازه الشعر أشد برهاناً⁽²⁾.

ومهما يكن من مفاضلة بين الشعر والنثر، فإن تعليقاتهم لا تخرج عن المقاييس الأدبية والنقدية التي لا أثر لها -مباشرة- في الدراسات اللغوية والنحوية⁽³⁾؛ إذ المهم في هذه الدراسات هو الوثوق من سلامة النص اللغوي (شعرًا أو نثرًا) من شوائب العُجْمَة.

و من هنا كان الشعر والنثر متساويين في الحجية على ضوء أصول النحو العربي. ولا تدل قلة الاحتجاج بالنثر على شيء؛ لأنها راجعة إلى أسباب أخرى لا صلة لها بأصول النحو، ومن أهم هذه الأسباب: " شيوع حفظ الشعر، وانتشار تداوله؛ لأن موضوعاته ومعانيه وعباراته ذات طابع خاص مما يساعد على حفظه، بالإضافة إلى حضوره في الذاكرة عند أصحاب الدراسات اللغوية والنحوية ... ثم إن رواية الشعر أخرى أن تكون أضبط؛ لأن الضبط يمثل عنصراً من عناصر إيقاعه "⁽⁴⁾.

وكثرة احتجاج النحاة بالشعر جعله معرضاً لكثير من النقود؛ ولهذا سنبسط فيه القول.

(1) المصدر السابق: 74.

(2) المصدر السابق: 75.

(3) كتعليل الراغب الأصفهاني لتفضيل الشعر على النثر، فقال: غلبة المنظوم بكونه مشتملاً على دقائق العرب وخفايا أسرارها ولطائفها. وقول بعضهم: غلب الشعر؛ لشرفه بالوزن والقافية. ينظر: التاج: 157/11.

(4) د. عبد الله الخثران /مراحل تطور الدرس النحوي ص195.

الشعر:

هو كلام موزون، مُقَفَّى، على سبيل القصد، دال على معنى⁽¹⁾، يقول ابن رشيق: "الشعر يقوم -من بعد النية- على أربعة أشياء: وهي اللفظ والمعنى، والوزن والقافية؛ فهذا حد الشعر..."⁽²⁾.

وقد اشترط ابن فارس ت(395هـ) فيه أن يكون أكثر من بيت؛ احترازًا عما يقع في سطر واحد بوزن الشعر دون قصد⁽³⁾.

وهو عند المناطقة: قياس مؤلف من المخيلات، والغرض منه: انفعال النفس بالترغيب والتنفير⁽⁴⁾.

ويعدّ الشعر من الفنون القولية القديمة، حيث وُجد منذ عصر "أرسطو طاليس"⁽⁵⁾، وخير شاهد على ذلك: كتاب "أرسطو" -نفسه-⁽⁶⁾. لكن لم تهتمّ أمة من الأمم بتراثها الشعري اهتمام العرب: ذلك أن الشعر لم يكن وسيلة للتعبير عن خلجات النفس الإنسانية من خلال الفرد فحسب، بل كان إلى جانب ذلك مرآة لكلّ اهتمامات الجماعة البشرية التي ينتمي إليها الشاعر⁽⁷⁾.

و لما بدأت حركة جمع اللغة والتأليف النحوي، عُدّ الاحتجاج بالشعر أبكر صور الدراسات اللغوية؛ حيث اعتمدوا عليه أول الأمر لتوضيح بعض دلالات ألفاظ القرآن الكريم، منذ عصر الصحابة -رضوان الله عليهم-⁽⁸⁾؛ فقد روي عن ابن عباس

(1) الصاحبي: 465، وسر الفصاحة (الخفاجي): 337، والتعريفات (الجرجاني): 128، ومقدمة ابن خلدون: 566

(2) العمدة: 245 / 1.

(3) الصاحبي: 465.

(4) التعريفات: 127.

(5) وهو أرسطوطاليس بن نيقو ماخس بن ماخون الجراسين الفيثاغورسي، أشهر فلاسفة اليونان وحكّامهم، وكان عارفا بالطب والمنطق والسياسة. ينظر: الفهرست 305-312، وعيون الأنبياء (ابن أبي أصيبعة) 105-84، وتاريخ الحكماء (القفطي): 27 وما بعدها.

(6) والكتاب واقع في مجلد واحد يضم بين دفتيه: 293 صحيفة، ونقله من السريانية إلى العربية: "أبو بشر متى بن يونس القنائي".

(7) عفيف دمشقي/ المنطلقات التأسيسية والفنية إلى النحو العربي: 84. نشر: معهد الإنماء في ليبيا، سنة: 1978م.

(8) د. عبد الله بن حمد الخثران/ مراحل تطور الدرس النحوي 195.. نشر: دار المعرفة الجامعية- الإسكندرية، سنة: 1993م.

ت(68هـ) أنه ما كان يفسر آية من القرآن الكريم إلا ويورد لها شاهداً من الشعر⁽¹⁾، وروي عنه أنه قال: "الشعر ديوان العرب، فإذا خفي علينا حرف من القرآن الذي أنزله الله بلغة العرب رجعنا إلى ديوانها؛ فالتمسنا معرفة ذلك منه"⁽²⁾.

واعتمدوا عليه -كذلك- في بناء قواعد النحو العامة، ابتداء من سيبويه؛ وذلك من خلال كتابه المشهور، الذي يعدّ المصدر الأول والأهمّ في الدراسات النحوية، فقد بلغ عدد الشواهد الشعرية فيه قرابة خمسين وألف (1050) شاهداً⁽³⁾ وكلها صحيح يستشهد بها رغم وجود عدد قليل منها جُهل قائله؛ لأن الشاهد المجهول قائله وتتمته إن صدر من ثقة -يعتمد عليه- قُبِل، وإلا فلا⁽⁴⁾.

وهكذا نشطت حركة الاحتجاج بالشعر على يد سيبويه وتبعه في ذلك جمهور النحاة، إلا من لا يعتد بكلامه؛ حيث ذهب قوم إلى منع الاستدلال بالشعر؛ لأنه محل الضرورات. ولا حجة لهم؛ لأنه ينبغي على أصحاب هذا القول الاحتجاج به متى خلا من الضرورات جميعها؛ إذ لا وجه لذلك المنع إذا خلا منها، تبعاً للقاعدة القاضية بأن العلة تدور مع المعلول وجوداً وعدمًا⁽⁵⁾.

(1) التبريزي /شرح الحماسة 3/1.

(7) السيوطي: الإتيان 55/2.

(3) عبد الله بن حمد الخثران/ مراحل تطور الدرس النحوي 196.

(4) الخزانة: 16/1.

(5) ينظر: مقالات منتخبة في علوم اللغة: 26.

وقد قسموا الشعر من حيث الاحتجاج إلى أربعة أقسام أو طبقات (1)

القسم الأول: الشعر الجاهلي

هو شعر الجاهليين الذين عاشوا قبل عصر الإسلام بحوالي قرن ونصف (2)، ولم يدركوه: كامرئ القيس، والأعشى، وهو شعر غزير يحتجّ به إجماعاً في الدراسات اللغوية والنحوية (3).

القسم الثاني: شعر المخضرمين

المخضرم: من قال الشعر في الجاهلية ثم أدرك الإسلام، كـ"ليبيد" ت(41هـ)، وحسان بن ثابت ت(50هـ)، وغيرهما (4). وشعرهم حجة -كذلك- بالإجماع (5)

القسم الثالث: شعر المتقدمين

ويقال لهم: (الإسلاميون)، وهم الذين عاشوا صدر الإسلام، ولم يدركوا الجاهلية، كجرير ت(110هـ)، والفرزدق ت(110هـ) (6). وتفقد هذه المدّة من بعثة النبي صلى الله عليه وسلم- إلى نهاية عصر الاحتجاج، وآخر شعراء هذه الطبقة هو إبراهيم بن هرمة ت(150هـ)، كما أشار إلى ذلك الأصمعيّ ت(216) في قوله: " ختم الشعر بإبراهيم بن هرمة وهو آخر الحجج " (7).

واحتجّ النحاة بأشعار هذه الحقبة دون منازع، فهي من ناحية الاحتجاج اللغوي كالقسمين السابقين؛ لأنها -جميعاً- عند النحاة " ناتجة عن مرحلة تتسم بطابع واحد، وتأخذ لذلك حكماً واحداً، وأما الطابع الذي تتسم به: فهو الأصالة اللغوية، ونعني

(1) وقد زاد بعضهم قسماً خامساً وسادساً: - شعر المحدثين: كأبي تمام والبحتري. شعر المتأخرين: كالممتنبي. ولا طائل وراء هذا التقسيم في باب الاحتجاج من جهة أن هذين القسمين مساويان للقسم الرابع في عدم الحجية. ينظر: العمدة: 1/ 113، 72، وخزانة الأدب: 1/ 5-8.

(2) وقد حدّده بعض الباحثين: بالقرن الخامس من الميلاد إلى ظهور الإسلام. ينظر: تاريخ آداب اللغة العربية (شارل بلا) 28/1.

(3) ينظر: الخزانة 6/1، وينظر: شوق ضيف /تاريخ الأدب العربي 14.

(4) الصاحبى: 101-102، وينظر: الخزانة 6/1.

(5) الخزانة: 6/1.

(6) مناهج جامعة المدينة العالمية/ أصول النحو ص121، الناشر: جامعة المدينة العالمية. وتنتظر الخزانة 6/1:

(7) الاقتراح: 42.

بالأصالة اللغوية: تمثل هذه النصوص الشعرية للغة العربية في هذه المرحلة تمثيلاً دقيقاً دون تأثر بمؤثرات خارجية ... ولهذا يتحتم قبول شعر هذه الحقب الثلاثة في كلّ مجالات الدرس اللغوي على تعدد مستوياته⁽¹⁾.

وهذا على خلاف ما فهمه العلامة البغدادي ت(1093هـ)، حين أشار إلى وجود خلاف في حجّية القسم الثالث (طبقة الإسلاميين)، مستدلاً -في ذلك- بموقف كلّ من أبي عمرو بن العلاء ت(154هـ) وابن أبي إسحق الحضرمي والحسن البصري ت(110) وابن شبرمة ت(144هـ) في تلحين الفرزدق والكميت وذي الرمة ت(117هـ)، حيث قال: "وكان أبو عمرو لا يعدّ الشعر إلا ما كان من المتقدمين، وقال الأصمعي: "جلستُ إليه عشر حجج فما سمعته يحتجّ ببيت إسلامي"⁽²⁾.

وأيد هذا الفهم الدكتور سعيد الأفغاني؛ فقال: "ومن العلماء من لا يحتجّ بغير الجاهلي"⁽³⁾ مستدلاً بقول الأصمعي السابق.

لكن بعض الباحثين أشار إلى أن تفسير البغدادي لموقف هؤلاء العلماء تفسير غير مسلمّ به؛ لعدة أسباب⁽⁴⁾:

1- أن هؤلاء العلماء قد أولوا عنايتهم شعر المتقدمين والجاهليين -بنوع خاص- لسببين:

أ- تأثرهم بأذواقهم الخاصة لهذه الأشعار.

ب- اهتماماتهم الدينية -من قراءات وتفسير وفقه- جعلتهم كذلك مهتمين بالشعر القديم بالدرجة الأولى.

(1) د. علي أبو المكارم/ أصول التفكير النحوي: 44. دار الراغب(دون تاريخ).

(2) العمدة: 197/1.

(1) د. سعيد الأفغاني/ في أصول النحو ص 25.

(4) ينظر: أصول التفكير النحوي 45.

2- التفريق بين حجّية النصوص، وضرورة الأخذ بها كلّها في مجال التعديد اللغوي. وبناء على هذا التفريق، فلا يفهم من ترك العلماء الأخذ بشعر هؤلاء الشعراء عدم جواز الاحتجاج به -كما فهمه البغدادي .

3- وقيل: إن السبب في ترك هؤلاء الأخذ عن شعراء هذه الحقبة هو المعاصرة؛ و"المعاصرة حجاب"⁽¹⁾.

القسم الرابع: شعر المولدين

المولد: هو اللفظ العربي الذي يستعمله الناس بعد عصر الرواية، أو هو اللفظ الذي يستعمله المولدون على غير استعمال العرب⁽²⁾.

وهو في الشعر: ذلك الشعر الذي قيل بعد عصر الاحتجاج إلى زماننا⁽³⁾، ويبدأ هذا القسم بـ"بشار بن برد" ت(167هـ).

وقد اختلف العلماء في صلاحية الاحتجاج بشعرهم إلى مذهبين⁽⁴⁾:

1- مذهب الجمهور: على أنه لا يصح الاستدلال به في اللغة والنحو. ولم يحتجّ النحاة بشعر هذه الطبقة مطلقاً، إلا ما كان من باب التديليس -وهو قليل-؛ حيث إن المولدين قد وضعوا أشعاراً ودسوها على الأئمة فاحتجوا بها⁽⁵⁾، أو ما كان من باب المجاملة⁽⁶⁾، كما رأينا في احتجاج سيبويه -بقدر يسير جداً- بشعر بشار بن برد، لما هجاه لتركه الاحتجاج بشعره⁽⁷⁾.

(1) عبد الكريم محمد أسد/ مقالات منتخبة في علوم اللغة: 35.

(2) د. أحمد مختار عبد الحميد عمر/ معجم اللغة العربية المعاصرة 2492/3، الناشر: عالم الكتب، الطبعة: الأولى سنة: 2008م. ومجلة المجمع اللغوي بالقاهرة: 33/1.

(3) وعصر الاحتجاج: هو منتصف القرن الثاني الهجري في الحواضر، والرابع الهجري في البوادي. ينظر: الخزانة/6.

(4) ينظر: الاقتراح 42، والخزانة: 6/1.

(5) الاقتراح: 36.

(6) المصدر السابق: 42.

(7) لكن المستشرق "يوهان فك" في كتابه (العربية: 61) يرى أن هذه الروايات غير صحيحة؛ لأن « الكتاب نفسه يدحضها حيث نبحت -عبثاً- عن اسم بشار فلا نجد له ذكراً»، ولعل الذي يقوي هذا الرأي أن البيت المنسوب في (الكتاب: 441/4) إلي بشار، و الصحيح أنه لأبي الأسود في ديوانه 33.

2- واحتجّ قوم بشعر هذه الطبقة، وهم قلة؛ منهم: الفراء⁽¹⁾، خلافاً لمذهبه، وأبو علي الفارسي ت(377هـ).

وخصّ بعضهم -وعلى رأسهم الزمخشري- الاحتجاج بشعر أئمة اللغة؛ فاستشهد بشعر أبي تمام (ت 231هـ)، قائلاً: " وهو وإن كان محدثاً لا يستشهد بشعره في اللغة، فهو من علماء العربية، فاجعل ما يقوله بمنزلة ما يرويه، ألا ترى إلى قول العلماء: الدليل عليه بيت الحماسة، فيقتنعون بذلك لِتَوَثُّقِهِمْ بروايته وإتقانه"⁽²⁾.

وتبعه في ذلك المحقق الرضي ت(684)، واستشهد بشعر أبي تمام⁽³⁾، وبشار⁽⁴⁾، وأبي نواس ت(198هـ)⁽⁵⁾.

وأنكر بعض الباحثين المعاصرين مذهب الجمهور؛ لأنّ علّة المنع موجودة - أيضاً- في الشعر الذي احتجوا به؛ فإذا كانت قضية الاحتجاج تتعلق بخلوص الشعر عن شوائب العُجْمَة، فلئن كان هذا الخلوص يصدّق كلّ الصدق في مجال الصوتيات، والمورفولوجيا الاشتقاقية⁽⁶⁾، وفي مجال نظم الكلام، فإنه لا ينطبق - كثيراً- على دائرة الدلالة، ثم إن الشعر الذي احتجوا به لم يخل من التأثير لاستخدامهم الألفاظ الأعجمية في تلك الأشعار⁽⁷⁾.

والراجح -والله أعلم- هو مذهب الجمهور، لأن الشعر في عصر المولدين بدأت تظهر عليه بوادر التأثير بالأعاجم لا في الأفكار والدلالة فحسب، بل في

(1) كاحتجّاه في إجازة الرفع بعد (إلا) الاستثنائية في الموجب؛ نحو: جاء الناس إلا محمّد. ينظر: اللامات (الزجاجي) 14، والمدرسة البغدادية في تاريخ النحو: 88.

(2) الكشاف: 87/1.

(3) ينظر: شرح الكافية 98/1، والخزانة: 214/1.

(4) ينظر: شرح الكافية 211/1، والخزانة 540/1.

(5) ينظر: شرح الكافية 267/2، والخزانة 411/4.

(6) والمورفولوجيا الاشتقاقية: مصطلح حديث يطلق على علم الصرف. ينظر: د. علي عبد الواحد وافي / علم اللغة 63.

(7) ينظر: عفيف دمشقية/ المنطلقات التأسيسية: 85-86.

الاشتقاق والنظم أحياناً، وهذا التأثير له أثر سلبي في النحو؛ لأن النحو يتعلق -غالباً- بالتركيب والصيغ.

وأما ما أشار إليه أنصار المذهب الثاني من تأثر القدماء بالأعاجم في جانب الدلالة -على فرض صحته- فإنه لا أثر له في أصول النحو، لأن النحو العربي يهتم بالنظم في الدرجة الأولى، ومجرد التأثير في الدلالة لا يذهب عن اللغة معنى الأصالة، بخلاف ما لو وقع التأثير في النظم؛ ولهذا صح الاحتجاج بشعر المولدين في المعاني دون النظم⁽¹⁾. أضف إلى ذلك أن الأوائل حين استخدموا الألفاظ الأعجمية في أشعارهم عربوها وجعلوها خاضعة لموازين اللغة العربية ومقاييسها، فبُعد بذلك عن شوائب العُجْمَة.

والملاحظ أنّ العلماء الأوائل لم يتطرقوا إلى تقسيم النثر كما قسموا الشعر، بل فتحوا الباب على مصراعيه للاحتجاج بالنثر -مطلقاً- بعد توافر الشروط؛ حيث استمرت حجبة النثر حتى أواخر القرن الرابع الهجري في البوادي، في حين توقف نشاط الاحتجاج بالشعر في أواسط القرن الثاني.

وبيّن بعض الباحثين السر في هذا التفريق بين الشعر والنثر، وأشار إلى أنه عائد إلى عدة أمور:

1- بيئة كلّ من الشعر والنثر، وذلك أن بيئة النثر التي يؤخذ منها السماع، بيئة بدوية بعيدة عن الاختلاط؛ ما جعل لغتها نقية سالمة من التأثير ولو بقليل، وظلت لغتها مدّة طويلة محافظة على القواعد الموروثة، والقوالب المتبعة، في حين كانت بيئة الشعر على مستوى عال من التحضر؛ لأن الحواضر والمدن أصبحت الأرض فيها خصبة للشعراء؛ ما جعلهم ينزلون عن أذواقهم إلى ميول أهل الحضر، فكانت أشعارهم بذلك مصبوغة بالبيئة الاجتماعية واللغوية الجديدة بدلا من البيئة القديمة.

2- طبيعة كلّ من الشعر والنثر؛ لأن الشعر بما فيه من التكلف والصنعة ومحاولة إرضاء الآخرين يجنح كثيراً إلى التطور، ويميل -في الغالب- إلي وصف

(1) ينظر: في ذلك قول ابن قتيبة في العمدة 195/1، والخزانة: 6/1.

الحياة الجديدة بمرآة العصر ما يجعل شعر كلّ عصر يخالف العصر السابق في الأسلوب والفكر ونحو ذلك. وهذا بخلاف النثر فإن سوقه لا يتطور لقلة الطلب عليه فيبقى محافظاً على شكله القديم؛ لبعده عن التطور⁽¹⁾.

لكن هذا التفريق بين الشعر والنثر، لم يلبث حتى زال بفضل الأحداث السياسية التي أدخلت الكثير من التغيير في الحياة الاقتصادية، ما أدّى إلى نمو الحياة الاجتماعية وتغييرها تغييراً وصلت جرثومته إلى البوادي والقرى ففسدت الألسنة وما لت إلى التطور والتغيير، حتى دعا بعض العلماء منهم ابن جني- إلى ضرورة ترك الأخذ عن أهل الوبر، كغيرهم من أهل المدر، فقال: "لأننا لا نكاد نرى بدوياً فصيحاً، وإن نحن أنسنا منه فصاحة في كلامه، لم نكد نعدم ما يفسد ذلك ويقدح فيه وينال ويغض منه"⁽²⁾. وكان هذا هو العلة القاضية على عصر الاحتجاج في البوادي، في القرن الرابع⁽³⁾.

المطلب الثالث: العلة عند النحاة

أولاً: التعريف

العلة لغة من (عَلَّ يَعْلُ وَيَعْلُ وَعَلَّهُ يَعْلُهُ عَلًّا وَعَلَّاءً وَأَعْلَهُ)⁽⁴⁾. وهي في الأصل

لها ثلاثة معان:

1- التكرار؛ وفي الحديث: "إذا عَلَّه ففيه القَوْد"⁽⁵⁾؛ أي إذا كرر عليه الضرب،

وأصله في المشرب⁽⁶⁾؛ يقال: "عَلَّه يَعْلُهُ وَيَعْلُهُ: إذا سقاه السقية الثانية"⁽⁷⁾ يقول

الشاعر:

(1) ينظر: د. علي أبو المكارم/ أصول التفكير النحوي: 50 وما بعدها

(2) الخصائص: 5/2.

(3) لأن ابن جني عاش ما بين فترتين: 321-392، ينظر: بغية الوعاة: 132/2، ومقدمة محقق الخصائص: 10-9/1

(4) القاموس المحيط: (ع ل ل).

(5) وهو حديث عطاء أو النخعي: أن رجلاً ضرب بالعصا رجلاً فقتله، قال النبي صلى الله عليه وسلم: "إذا علّه ضرباً ففيه القود" أي: إذا تابع عليه الضرب. ينظر: النهاية في غريب الحديث والأثر (ابن الأثير) 291/3.

(6) معجم مقاييس اللغة (ع ل ل).

(7) اللسان: (ع ل ل).

عَاقَتَا الْمَاءَ فَلَمْ تُعْطِنُهُمَا⁽¹⁾ إِنَّمَا يُعْطِنُ أَصْحَابُ الْعَلِّ⁽²⁾.

2- العائق، يعوق قال الخليل: "علة حدث يشغل صاحبه عن وجهه"، ويقال اعتله عن كذا، أي: اعتاقه⁽³⁾.

3- المرض؛ قال ابن الأثير: "علّ المريض يعلّ علةً، فهو عليل، ورجل عُللةً، أي: كثير المرض"⁽⁴⁾.

وفي التعريفات العلة لغة: عبارة عن معنى يحلّ بالمحلّ فيتغير به حال المحل بلا اختيار، ومنه سمي المرض علة؛ لأنه بحلوله يتغير حال الشخص من القوة إلى الضعف⁽⁵⁾.

وفي الاصطلاح: ما يتوقف عليه وجود الشيء، ويكون خارجاً مؤثراًً فيه، وعلة الشيء ما يتوقف عليه ذلك الشيء⁽⁶⁾.

ويراد بها في عرف النحاة: الوصف الذي يكون مظنةً وجه الحكمة في اتخاذ الحكم⁽⁷⁾.

ثانياً: مراحل التعليل في النحو العربي

يُمثّل التعليل في التأليف النحوي عدة مراحل، ولكل منها خصائصها التي تجعل التعليل على شكل مختلف عن الأخرى، وهي كالاتي:
المرحلة الأولى: مرحلة الخليل وتلميذه سيبويه.

(1) نعظنها: عظن الإبل: حبسها على الماء بعد الورد، يقال: عظنت الإبل: إذا رويث ثم بزكت، والمعاطن: مبارك الإبل عند الماء. ينظر: العين 14/2، واللسان، ومختار الصحاح: (ع ط ن).

(2) البيت نسب إلى لبيد ولم أقف عليه في ديوانه، وقد ورد في معجم مقاييس اللغة: (ع ل ل)، واللسان: (ع ط ن).

(3) معجم مقاييس اللغة: (ع ل ل).

(4) المصدر السابق -نفسه، والجمهرة: (ع ل ل).

(5) الجرجاني/ التعريفات 104، والكفوي / الكليات 620، والتوقيف على مهمات التعاريف: 522/1.

(6) الجرجاني/ التعريفات 104، والكفوي/ الكليات 620.

(7) د. مازن المبارك/ النحو العربي ص90. نشر: دار الفكر العربي الحديث، سنة: 1981م.

بدأ التعليل في النحو العربي في صورته المبكرة قبل الخليل؛ إذ كان من النحاة الأوائل من كان يلجأ إلى القياس وإلى التعليل على صحته؛ كأمثال ابن أبي إسحاق الذي قيل عنه: إنه كان أول من علّل النحو، وأبي عمرو بن العلاء، وكذلك يونس بن حبيب (1).

لكن نضج القياس وبلغ التعليل صورته المنهجية في استخراج مسائل النحو وتأكيدده على يد الخليل؛ ومن هنا قيل بأنه هو الذي بلغ الغاية في تصحيح القياس، واستخراج مسائل النحو وتعليه.

وتبعه في ذلك تلميذه سيبويه؛ حيث كان يلجأ إلى التعليل في تقرير مسائل اللغة والنحو، وتقريبها للفهم، وعلى يده تمّ تطوير منهج شيخه، والتوسع في استخدامه، لكنه مع ذلك حافظ على أساس منهج شيخه:

- في الاهتمام بجانب المعنى وأسرار اللغة.

- والعناية بتعليل القياس الشبيه بالشبيه.

- وفي تعليه القياس في حمل النظير على النظير

- وفي الاعتماد على الذوق العربي؛ كطلب الخفة والفرار من الثقل (2)

ويعدّ كتاب سيبويه النموذج الحيّ على التعليل في هذه المرحلة؛ إذ احتوى على

أهم سمات التعليل في هذه المرحلة، وهي كالاتي:

1- كانت العلة في هذه المرحلة مستمدة من روح اللغة بعيدة عن الفلسفة العقلية؛ إذ

كان النحاة يعتمدون فيها على ذوق العرب وفطرتهم وحسهم اللغويّ، فناسبت

علتهم واقع اللغة العربية وبيئتها.

2- ولم يكن النحاة فيها يلجأون إلى العلة إلا لتقرير حكم نحوي، وتثبيتته (3)، والدلالة

عليه، وبيان سرّه، ومدى موافقته لطبيعة العرب، وسليقتهم اللغوية.

(1) ينظر: ابن الأثيري/ نزهة الألباء 8.

(2) ينظر: د. مازن مبارك / النحو العربي 63.

(3) ولهذا كان تعريف "الكفوي" للغة موففاً، وهو: أنها (تقرير ثبوت المؤثر لإثبات الأثر) الكليات: 261، 294، 439.

3- وكانت العلة بعيدة عن الفرض والتخمين؛ ولهذا لم يكن النحاة في هذه المرحلة يؤيدون تعليلهم بالأسئلة والأجوبة عن طريق النفي ثم الإثبات⁽¹⁾، وإنما كانوا يلجأون إلى الإكثار من الشواهد المسموعة وإلى القياس بين الأشباه والنظائر للبرهنة على صحة العلة.

4- وكان من أسلوب التعليل في هذه المرحلة أن يعللّ النحاة الأحكام النحوية دون إشارة إلى أنهم يعللون، أو يقولون: والعلة في هذا كذا وكذا⁽²⁾.

المرحلة الثانية:

تؤرخ هذه المرحلة بنهايات القرن الثاني الهجري وبدايات القرن الثالث الهجري حين ظهرت طائفة جديدة من اللغويين اهتمت بالعلل النحوية، فأفردت لها مؤلفات خاصة؛ كما كان الحال عند قطرب ت(206هـ) في كتابه (العلل النحوية)⁽³⁾، والمازني في كتابه (علل النحو)⁽⁴⁾.

لكنّ المبرد يعدّ رائد هذه المرحلة وحامل لواء التعليل فيها، فقد اشتدّ اهتمامه به ولازمه في كثير من مسائل النحو، واتخذ مسلكاً وسلاحاً في المناقشات والجدل والمعارك التي كان يخوض غمارها مع معاصريه؛ حيث كان يلجأ في تقرير الحكم النحوي إلى الأسئلة والأجوبة، ثم يعود فيبطله إلى حكم نحوي آخر، وهكذا إلى أن يستقر على حال تؤيده قوة التعليل. كما نجد ذلك واضحاً في قصته مع الزجاج، وكذلك في خصوماته ومناقشاته مع ثعلب، وغير ذلك من صور المناقشات التي تزخر بها كتب التراجم⁽⁵⁾.

(1) كما هو الحال في فلسفة الجدل.

(2) وقد أشار الدكتور مازن المبارك إلى أن هذه السمة عامة بين البصريين والكوفيين حتى أواخر القرن الثاني الهجري. ينظر: النحو العربي 66.

(3) ينظر: بغية الوعاة 1/242-243.

(4) المصدر السابق: 1/463-466.

(5) ينظر: إنباه الرواة 3/249-250.

وكان من شدة ولعه بالتعليل أن أنكر -رغم تعصّبه للمدرسة البصرية- على سيبويه قبول قول الخليل خالياً من التعليل⁽¹⁾.

ويبدو أن ظهور هذا المنحى الجديد في التعليل كان من بوادر استفادة بعض النحويين من الفلسفة الكلامية وعلم الجدل في توجيه مسائلهم النحوية، وتقويتها، وتثبيتها منطقياً، والإيقاع بالخصوم؛ إذ لم يكن نحاة هذه المرحلة في منأى عن المنطق الأرسطي الذي تُرجم إلى العربية بمساعدة حنين بن إسحق وتلامذته.

لكن مع ذلك لم يزل النحاة محافظين على طبيعة اللغة العربية ونقائها؛ فبقيت قواعد النحو وأصوله العامّة على حالها؛ إذ لم يكُ ثمة تطوير أو تغيير إلا في جانب توجيه تلك القواعد وتعليلها من أجل التنقيب عن كنوز اللغة وأسرارها، وإظهار وجه مناسبة تلك القواعد للظواهر اللغوية ولسليقة العرب.

فلاحظ في هذه المرحلة ظهور درس لغويّ جديد يهتم بجانب فلسفة اللغة ومنطقها⁽²⁾.

المرحلة الثالثة:

أدر كنا -في المرحلة السابقة- ظهور بوادر الاهتمام بمبدأ العليّة في النحو العربي، إلا أن هذا الاهتمام أخذ يزداد ويتطور كلّما تقدم الزمن إلى أن أطلّ القرن الرابع الهجري الذي شهد له تاريخ اللغة العربية بالنضج العلمي، وقوّة الحياة الفكرية والعلمية؛ حيث ظهرت فيه مجموعة من العلماء الذين لم يترك لهم أسلافهم مجالاً في اللغة والنحو إلا وأشبعوه بحثاً وتنقيباً، وأبدعوا فيه؛ ممّا دفعهم إلى البحث -في جانب آخر⁽³⁾- يرمي إلى تقرير قواعد اللغة التي توصل إليها السابقون، وإلى إظهار قوة تلك القواعد وأصولها، ومدى موافقتها ظواهر اللغة العربية وطبيعة العرب وسلانقهم؛ فشهدت المرحلة ظهور مدرسة جديدة، أطلق عليها: (مدرسة

(1) ينظر: د. مازن مبارك / النحو العربي ص 68.

(2) ولهذا سماه بعض الباحثين بـ(فلسفة العلل النحوية)، ينظر هذه التسمية في: الإيضاح في علل النحو: ص 5.

(3) وهو جانب النقد والتحليل للدراسات اللغوية السابقة.

التعليل) وكانت تصبّ اهتمامها في البحث عن علل النحو ودقائقه، وتوجيه مذاهب العرب في كلامهم.

وأصبح البحث في العلة له مغزى خاص، وغرض لا يرمى إلى قواعد النحو فحسب، بل يتعدى -كما يقول ابن جني-: " إلى تقرير أصول تلك القواعد وإحكام معاقدها، والتنبيه على شرف هذه اللغة وسداد مصادرها ومواردها "(1).

كما كانت تهدف هذه المدرسة إلى صياغة جديدة، ومنهج خاص في العلل النحوية، من أجل جعل قواعد النحو أكثر منطقية؛ فيقرب فهمها ويسهل الوقوف على أسرارها وتناولها، وذلك كلّ من أجل إظهار قيمة النحو، وضرورة إتقانه، والدفاع عن ظاهرة الإعراب(2). وكان من أهم نتائج هذه المرحلة أن ظهرت مؤلفات متخصصة من أهمها:

- 1- كتاب (نقض علل النحو) للحسن بن عبد الله الأصبهاني(3).
- 2- كتاب (العلل في النحو) لهارون بن الحائك الضرير، من معاصري الزجاج(4).
- 3- كتاب "الإيضاح في علل النحو" لأبي القاسم الزجاجي(5).
- 4- كتاب "النحو المجموع على العلل" لمحمد بن علي العسكري ت(345)(6).
- 5- كتاب "علل النحو" لأبي الحسن محمد بن الوراق المتوفى ت(381هـ)(7).

(1) الخصائص: 77/1.

(2) كما كان الحال في كتاب الإيضاح للزجاجي؛ ينظر مثلا: ص78، 95-96.

(3) وهو معاصر للزجاج. ذكر الكتاب ابن النديم في الفهرست: 109، ط (دار المعرفة) وياقوت في (معجم الأدياء: 142/8)، والسيوطي في (بغية الوعاة: 509/1) ولم يذكر سنة ولادته ولا وفاته.

(4) ذكره ياقوت في معجمه: 262/19، والسيوطي في البغية: 319/2، ولم يذكر سنة ولادته ولا وفاته.

(5) ذكره السيوطي في (البغية: 77/2) والكتاب مطبوع بتحقيق الدكتور مازن المبارك، بيروت 1406هـ-1986.

(6) ذكره ياقوت في معجم الأدياء: 257/18، والسيوطي في بغية الوعاة 175/1-177. والكتاب مطبوع بتحقيق د/ محمود جاسم محمد الدرويش، طبعة مكتبة الرشد الرياض 1420هـ-1999م

(7) ذكره ابن النديم في الفهرست: 115، والقفطي في (إنباه الرواة: 165/3)، والصفدي في (الوافي للوفيات: 329/3)، والفيروز أبادي في (البلغة: 200) وسماه (علل الوراق) في النحو، والسيوطي في (البغية: 129/1).

- 6- كتاب "شرح علل النحو" لأبي العباس أحمد بن محمد المهلبى⁽¹⁾.
- 7- كتاب "تقسيمات العوامل وعللها" لأبي القاسم الفارقي ت(391)⁽²⁾.
- 8- كتاب "الخصائص" لابن جني.
- 9- كتاب "العلل" لأبي الحسن محمد بن الحسين⁽³⁾.

لكن مما يرثى له أن غالب هذه المؤلفات لم تقع عليها أيدينا؛ إذ عدت عليها عوادي الزمن، ولم يطبع إلا أربعة منها⁽⁴⁾، إلا أن هذه المؤلفات لها دور بارز فيما يستقبل من الزمان؛ حيث وجد من -بعدها- علماء اتبعوا منهج تلك المؤلفات وأفادوا من مادتها العلمية، ككتاب أسرار العربية لابن الأنباري، وكتاب اللباب في علل البناء والإعراب لأبي البقاء العكبري ت(616) هـ، والأشباه والنظائر للسيوطي⁽⁵⁾، ونتائج الفكر لشرح إظهار الأسرار في النحو⁽⁶⁾ للشيخ مصطفى حمزة الأطهوي ت(1085هـ)⁽⁷⁾.

ثالثاً: ثبوت العلة وصحتها

كانت العلة عند النحاة بمثابة الاحتجاج على مدى صحة القواعد ومناسبتها للظواهر اللغوية، وطبيعة العرب وسليقتهم، وهذه العلة قد تكون صحيحة وقد تكون واهية، ويُميّز صحتها من ضعفها بأحد شيئين:

(1) ذكره ابن النديم في الفهرست: 113 دار المعرفة، والسيوطي في (البغية 389/1).

(2) ذكره في معجم الأدباء: 217/11، والسيوطي في البغية: 584/1.

(3) ذكره ابن النديم في الفهرست: 115 (دار المعرفة).

(4) وهي المذكورة في رقم، 4 و5 و6 و9.

(5) وجميع هذه المؤلفات مطبوعة.

(6) والكتاب نشرته كلية الدعوة الإسلامية ولجنة الحفاظ على التراث الإسلامي في ليبيا عام 1992م بمناسبة احتفالات الدول الإسلامية بعام التراث الإسلامي، وهو بتحقيق إبراهيم عمر سليمان زفيده. ينظر مقدمة المحقق: ص7-41.

(7) هو الشيخ مصطفى الأطهوي، وقيل الأطه لي، وينطق (الأضهلي) عالم لغوي تركي، لم تتضح حياته، وخاصة ما يتعلق بأسرته، وبمرحلة طفولته؛ فلم تشر المراجع إلى شيء من ذلك، ولم تذكر مصادر الترجمة شيئاً عن وفاته؛ إلا أنها أشارت إلى أنه أدرك سنة (1085هـ، 1674م)، ينظر: الأعلام (الزركلي) 232/7، ومقدمة محقق كتابه (نتائج الفكر: 20-22).

1- التأثير: وهو وجود الحكم لوجود العلة، وزواله لزوالها؛ كأن يستدل -مثلاً- على بناء الغايات⁽¹⁾ على الضمّ باقتطاعها عن الإضافة، فإذا طُلب بالدليل على صحة العلة قيل: "الدليل على صحتها التأثير، وهو وجود الحكم⁽²⁾ لوجودها⁽³⁾، وعدمه لعدمها؛ لأنه قبل انقطاعها كانت معربة، ولما اقتطعت عن الإضافة صارت مبنية، ثمّ لو أعيدت الإضافة لعادت معربة"⁽⁴⁾.

2- شهادة الأصول: كأن يُدلّ على بناء (كيف) و(أين) و(أَيّان) و(متى) لتضمنها معنى الحرف⁽⁵⁾. والدليل على صحة هذه العلة: أن الأصول تشهد وتدلّ على أن كلّ اسم تضمن معنى الحرف وجب أن يكون مبنياً⁽⁶⁾.

رابعاً: مظان العلة عند النحاة

من الدقة العلمية والمنهجية في النحو العربي أن وجدنا النحاة يعتمدون في العلة -رغم غلبة الجانب العقلي فيها- على مصادر معينة سماها بعض العلماء بـ"مسالك العلة"⁽⁷⁾. وهي نوعان:

1- المسالك النقلية، وهي ثلاثة:

أ- إجماع النحاة: وهو أن يجمع النحاة على أن علة هذا الحكم كذا؛ كإجماعهم على أن الإعراب أصل في الأسماء، والبناء أصل في الأفعال⁽⁸⁾.

(1) الغاية: هي الاسم غير المحض، أي: الذي يفيد مع الاسم معنى الظرفية المكانية أو الزمانية؛ نحو: قبل وبعد، ومنذ. ينظر: الكتاب 3/ 286-287.

(2) وهو البناء على الضم.

(3) لوجود العلة: وهي القطع عن الإضافة.

(4) لمع الأدلة: 106.

(5) كما قال ابن مالك (ينظر: شرح ابن عقيل 1/ 28-35): والاسم منه معرب ومبني لشبهه من الحروف مدني

(6) لمع الأدلة: 106-107.

(7) كما في الاقتراح: 82.

(8) المصدر السابق -نفسه، وينظر د. تمام حسان/ الأصول 207.

ب- **النص:** كأن ينصّ العربي على العلة؛ مثال ذلك: ما حكاه الأصمعي عن أبي عمرو بن العلاء قال: "سمعت رجلاً من اليمن يقول: فلان لغوب جاءتته كتابي فاحتقرها، فقلت له: أتقول جاءتته كتابي؟ قال: نعم، أليس بصحيفة؟" (1).

ج- **الإيماء:** وهو أن يفهم من كلام العربي علة الحكم (2)؛ كما روي عن النبي - صلى الله عليه وسلم- " أن قوماً من العرب أتوه، فقال لهم: من أنتم؟ فقالوا: نحن بنو غيان (3)، فقال: بل أنتم بنو رشدان" (4). ووجه الاستدلال هنا -كما قال ابن جني- هو أن ما أشار إليه أهل الصناعة بأن الألف والنون زائدتان يتفق مع مفهوم كلام النبي -صلى الله عليه وسلم- لأنه عليه الصلاة والسلام وإن لم يصرح بذلك إلا أن اشتقاقه من الغي بمنزلة قول اللغويين: إن الألف والنون فيه زائدتان (5).

2- المسالك العقلية وهي خمسة:

أ- **السير والتقسيم:** وهو أن يُذكر جميع الوجوه المحتملة، ثم يُختبر ما يصلح، وينفى ما عداه بطريقة (6). وقيل: هو حصر الأوصاف في الأصل وإلغاء الباقي للعلية (7)، ومثل له ابن جني بالسؤال عن وزن (مروان) فيقال: لا يخلو من أن يكون (فَعْلان) أو (مَفْعَلاً) أو (فَعْوَالاً)، وهذه هي الوجوه المحتملة فيه، ثم

(1) الخصائص: 249/1، والاقتراح: 82، ونزهة الألباء: 29.

(2) الاقتراح: 83، وينظر: الخصائص 67/3.

(3) هم بنو رشدان بن قيس حي من جهينة. ينظر: اللسان: 340/2، والأندلسي أبو عبيد عبد الله بن عبد العزيز البكري/ معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع (ر ش د)، تحقيق: مصطفى السقا، الناشر: عالم الكتب- بيروت.

(4) والحديث أخرجه أبو داود في (كتاب الأدب: 336/5) "باب في تغيير الأسماء القبيحة" بلفظ: (غير النبي صلى الله عليه وسلم... بني مغوية بني رشدة).

(5) الخصائص: 250/1-251.

(6) الاقتراح: 83، وينظر: الخصائص 67/3.

(7) الكفوي أيوب بن موسى الحسيني القريني أبو البقاء الحنفي/ الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية ص 265، تحقيق: عدنان درويش -محمد المصري، الناشر: مؤسسة الرسالة.

يفسد كونه (مفعّالاً) أو (فَعْوَالاً)؛ لأنهما لم يردّ عن العرب مثألهما فلم يبق إلاّ (فعلان)⁽¹⁾.

ب- **المناسبة:** وهي ملاءمة الوصف المختار للحكم⁽²⁾، وتُسمى الإخالة -أيضاً-؛ لأنّ بها يُخال أن الوصف علة، ويسمى قياسها، قياس علة: وهو أن يُحمل الفرع على الأصل بالعلة التي علق عليها الحكم في الأصل.⁽³⁾

ج- **الشبه:** وهو أن يحمل الفرع على أصل بضرب من الشبه غير ما علق عليه الحكم في الأصل.

د- **الطرْد:** وهو الذي يوجد معه الحكم وتفقد المناسبة في العلة.

هـ- **إلغاء الفارق:** وهو بيان أن الفرع لم يفارق الأصل إلاّ فيما لا يؤثر فيلزم اشتراكهما؛ ومعنى هذا أن التعليل لا يشترط فيه أن يكون مبنياً على جميع الأوصاف⁽⁴⁾.

خامساً: أقسام العلة

قسّم الزجاجي العلة إلى ثلاثة أقسام: علل تعليمية، وعلل قياسية، وعلل جدلية⁽⁵⁾.

1- **العلل التعليمية:** هي التي يتوصّل بها إلى تعلّم كلام العرب؛ كقولنا في: (إنّ زيدا قائمٌ) العلة في نصب (زيد) هي دخول (إنّ)؛ لأنها تنصب الاسم وترفع الخبر⁽⁶⁾.

(1) ينظر: الخصائص 67/3-68.

(2) تمام حسان/الأصول 206.

(3) ينظر أبو هلال الحسن بن عبد الله العسكري (ت 395هـ) معجم الفروق اللغوية بتحقيق الشيخ بيت الله بيّات ومؤسسة الرسالة - نشر مؤسسة الرسالة الطبعة: الأولى سنة 1412هـ - ص 439 وما بعدها.

(4) الاقتراح: 88 وتمام حسان الأصول 206.

(5) الإيضاح: 64، وينظر: الاقتراح: 80، وأصول النحو العربي/د. محمود أحمد نحلة 128.

(6) المصادر السابقة -نفسها-.

2- **العلل القياسية**: كأن يقال: لِمَ وجب النصب ب(إنّ) في المثال السابق؟ فيقال: لأنها وأخواتها ضارعت الفعل المتعدي إلى مفعول⁽¹⁾، فحُمِلت عليه؛ فأعملت إعماله⁽²⁾.

3- **العلل الجدلية**⁽³⁾: وقد سماها ابن جني بعلّة العلة⁽⁴⁾، لكنه يرى أن هذه التسمية فيها نوع من التجوّز في اللفظ، وهي في الحقيقة (شرح وتفسير وتتميم للعلّة)؛ لأنّ العلة الحقيقية -عند أهل النظر- لا تكون معلولة، ألا ترى أن السواد الذي هو علة لتسويد ما يحلّه إنما صار كذلك لنفسه، لا لأنّ جاعلاً جعله على هذه القضية⁽⁵⁾.

ومثال هذا النوع قولهم: "جلس محمدٌ" فإذا سألت عن علة رفع الفاعل هنا؟ قيل: ارتفع بفعله، وإذا قلت: لم صار الفاعل مرفوعاً؟ فهذا سؤال عن علل ثوان أو علة العلة⁽⁶⁾؛ قال الزجاجي: "وكل شيء اعتل به المسؤول جواباً عن هذه المسائل فهو داخل في الجدل والنظر"⁽⁷⁾.

(1) ومضارعها للفعل واقعة في خمسة أوجه:

1- أنها مبنية على الفتح كالفعل الماضي.

2- أنها على ثلاثة أحرف كغالب الأفعال في العربية.

3- أنها تلزم الأسماء كما يلزم الفعل الأسماء.

4- أنها تتصل بنون الوقاية كما يتصل الفعل بها.

5- أنها متضمنة معنى الفعل؛ فمعناها: حققت.

ابن الوراق / علل النحو 235 / وأسرار العربية 92-93 / واللُّباب 208/1.

(2) الإيضاح: 64.

(3) ولعل كثرة وقوع هذا النوع في المناظرات والجدل جعلهم ينسبونه إليه.

(4) وذلك في الخصائص 173/1 وقد أطلق عليها ابن السراج لفظ "علل ثوان" ينظر: أصوله: 37/1.

(5) الخصائص: 173/1-174.

(6) ينظر: الأصول (لابن السراج) 54/1، والخصائص: 173/1.

(7) الإيضاح: 65.

سادساً: صور التعليل عند النحاة:

عند تأمل تعليقات النحاة نجد لها صوراً متعددة تنبثق من خلالها -بوضوح-

أغراض النحاة من تلك التعليقات، وأهمها ما يأتي:

أ- تفسير الظواهر اللغوية بعلّة تطرد على كلام العرب وتنساق إلى قانون لغتهم⁽¹⁾. وقد لجأ النحاة إلى هذه الصورة من أجل الوصول إلى فهم كلام العرب - كما أشار إلى ذلك ابن السراج⁽²⁾، وحصرها بعض العلماء في أربعة وعشرين نوعاً⁽³⁾:

- 1- علّة السماع: كقولهم: (امرأة ثدياء) ولا يقال: (رجل أئدى)، وليس لذلك علّة سوى السماع.
- 2- علّة التشبيه: مثل إعراب المضارع لمشابهته الاسم.
- 3- علّة الاستغناء: كاستغنائهم ب(ترك) عن (ودع).
- 4- علّة الاستئفال: كاستئفالهم الواو في (يعد) لوقوعها بين ياء وكسرة.
- 5- علّة الفرق: وذلك فيما ذهبوا إليه من رفع الفاعل ونصب المفعول⁽⁴⁾.
- 6- علّة التوكيد: كإدخالهم النون الخفيفة والثقيلة في فعل الأمر لتأكيد إيقاعه.
- 7- علّة التعويض: مثل تعويضهم الميم في اللهم من حرف النداء.
- 8- علّة النظير: مثال ذلك: كسرهم أحد الساكنين إذا التقيا في الجزم، حملاً على الجرّ وهو نظيره.
- 9- علّة النقيض: كنصبهم النكرة ب(لا) النافية للجنس حملاً على نقيضها(إن)
- 10- علّة الحمل على المعنى: كقوله تعالى: ﴿فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ﴾⁽⁵⁾، فذكر فعل موعظة مع أنها في الأصل مؤنثة حملاً لها على المعنى؛ أي الوعظ.

(1) ينظر: الاقتراح 71.

(2) ينظر ذلك في الأصول: 56/1.

(3) ينظر جميع ذلك في: السيوطي/ الاقتراح الاقتراح 71-73، و د. أحمد نحلة / أصول النحو العربي 129-131.

(4) فقد ذهبوا إلى أن الفاعل إنما رفع ونصب المفعول من أجل التفريق بينهما. ينظر على سبيل المثال: ابن الأنباري / أسرار العربية 60، والعكبري / اللباب 152/1.

(5) البقرة: 275.

- 11- علة المشاكلة: كما في قوله تعالى: ﴿سَلَسِيلاً وَأَغْلَالاً﴾⁽¹⁾.
- 12- علة المعادلة: كجرّهم ما لا ينصرف بالفتح حملاً على النصب، ثمّ عادلوا بينهما فحملوا النصب على الجرّ في جمع المؤنث السالم.
- 13- علة المجاورة: ومثالها الجرّ بالمجاورة في قولهم: (جُرِّضَ ضِبٌّ خَرِبٍ) فالخربُ صفة للجحر فحقه الرفع .
- 14- علة الوجوب: كتعليقهم رفع الفاعل⁽²⁾.
- 15- علة الجواز: كالعلة التي ذكروها في تعليل الإمالة⁽³⁾، وهي: أن الإمالة جازت في الكلام طلباً للتشاكل والتجانس بين الصوتين لأسباب⁽⁴⁾. ووجه جواز الإمالة: أن كلّ مُمال لعة لك ألاّ تميله مع وجودها فيه⁽⁵⁾.
- 16- علة التغليب: كقوله تعالى: ﴿وَكَاثَتْ مِنَ الْقَانِتِينَ﴾⁽⁶⁾، فجمع جمع مذكر سالماً لتغليب التذكير على التأنيث.
- 17- علة الاختصار: كما في الترخيم.
- 18- علة التخفيف: كالإدغام.
- 19- علة الأصل: كما في (استحوذ) و(يُؤَكِّرُ) وصرف ما لا ينصرف.

(1) الإنسان: 4.

(2) فقد عللوا وجوب رفع الفاعل بعدة تعليلات، وهي:

- 1- أن الفاعل إنما رفع من أجل التفريق بينه وبين المفعول.
- 2- أن الفاعل أقل من المفعول في الكلام فجعلت للأقل الحركة الثقيلة؛ وهي (الضمّة)، وللأكثر الأخف؛ وهي (النصب).
- 3- أن الفاعل يشبه المبتدأ من جهة أنه إذا ركب مع فعله حسن عليه السكوت كما يحسن السكوت على المبتدأ والخبر.
- 4- أن الفاعل أقوى من المفعول؛ لأنه يحدث الفعل، ولأنه لازم لا يجوز حذفه؛ فأعطي الأقوى الأقوى وهو الرفع، والأضعف الأضعف وهو النصب.
- 5- أن الفاعل أول في الترتيب والمفعول آخر؛ فأعطي الأول الأول، والآخر الآخر. ينظر: علل النحو (ابن الوراق) 61، والخصائص: 49/1، وأسرار العربية، واللباب 152/1-153.
- (3) والإمالة: هي أن ينحى بالفتحة نحو الكسرة، وبالألف نحو الياء. ينظر: المقتضب 42/3، وأسرار العربية 202، وشرح المفصل: 54-53/9، وشرح ابن عقيل: 52/2.
- (4) وهذه الأسباب هي: الياء والكسرة، والانقلاب، وما في حكمه، وكون الحرف ينكسر في حال، والإمالة للإمالة. ينظر: الكتاب 117/4، وأسرار العربية 202، واللباب: 452/2، وشرح المفصل: 55/9.
- (5) الخصائص: 164/1، وشرح المفصل: 55/9.

(6) التحريم: 12.

- 20- علة الأولى: كقولهم: إن الفاعل أولى برتبة التقدم من المفعول.
- 21- علة دلالة الحال: كقول المستهل: (الهلال)، أي: هذا الهلال، فحذف المبتدأ لدلالة الحال عليه.
- 22- علة الإشعار: كجعلهم الفتحة في (يسعون، ويرضون) للدلالة على أن المحذوف ألف.
- 23- وعلة التضاد: كقولهم في الأفعال التي يجوز إلغاؤها متى تقدمت وأكّدت بالمصدر أو بالضمير: لم تلغ لما بين التأكيد والإلغاء من تضاد.
- 24- علة التحليل: كتعليقهم اسمية (كيف) بنفي حرفيتها؛ لأنها مع الاسم كلاماً (جملة)، ونفي فعليتها؛ لمجاورتها الفعل بلا فاصل.
- فالملاحظ في تلك التعليقات أنها ترمي إلى تفسير وتحليل الظواهر اللغوية، وإظهار مدى اطّرادها، وبيان مناسبة القواعد المستقاة منها لعقلية العرب، وطبيعتهم، وسليقتهم فيطمئن الدارس إليها، ويقتنع بها، ويسهل عليه فهمها؛ وهذا ما بيّنه الزجاجي عند تأليفه في علة النحو؛ فقد قال: "وهذا كتاب أنشأناه في علة النحو خاصة، والاحتجاج له، وذكر أسرارهِ وكشف المستغلق من لطائفهِ، وغوامضهِ دون الأصول"⁽¹⁾.
- ب- وثمة صُور من التعليل لجأ إليها النحاة من أجل استنباط واستخلاص حكمة العرب في كلامهم، وبيان أسرار لغتهم وشرفها⁽²⁾؛ يقول ابن جني -عند حديثه عن علة النحاة-: "وإنما أزيد في إيضاح هذه الفصول من هذا الكتاب؛ لأن موضع الغرض فيه: تقرير الأصول، وإحكام معاقدها، والتنبيه على شرف هذه اللغة، وسداد مصادرها، ومواردها، وبه وبأمثاله تُخرج أضغانها، وتُبجِّح أحضانها ولا سيما هذا السمت الذي نحن عليه"⁽³⁾.

(1) الإيضاح: 38.

(2) ينظر: الاقتراح 73.

(3) الخصائص: 77/1.

وربما لجأ بعض اللغويين إلى هذه الصورة من أجل الكشف عن حكمة الله في الصيغ، وأوضاع الكلام؛ وفي ذلك يقول علي مسعود الفرخان (ت548هـ) في المستوفى في النحو: "إذا استقرت أصول هذه الصناعة علمت أنها في غاية الوثاقة، وإذا تأملت عللها عرفت أنها غير مدخولة ولا متسمح فيها... فنحن إذا صادفنا الصيغ المستعملة، والأوضاع بحال من الأحوال، وعلمنا أن كلها أو بعضها من وضع واضع حكيم جلّ وعلا، تطلبنا وجه الحكمة المخصصة لتلك الحال من بين أخواتها"⁽¹⁾.

فلاحظ أن النحاة لا يرمون من وراء هذه الصورة إلى غرض تعليمي - بالدرجة الأولى- وإنما يهدفون إلى أبعد من ذلك، وهو بيان حكمة العرب من خلال الأصول التي وضعوها، وذلك كلّه من أجل الكشف عن نتيجة الاستقرار، ومدى ملاءمتها لمنطق اللغة، وسليقة العرب؛ ولهذا لم يكتفوا -أحياناً- بالعلة التعليمية، بل تعدت جهودهم إلى البحث عن علة العلة. ومن هنا نلاحظ التداخل بين الصورتين عند النحاة في بعض الأحيان.

سابعا: العلة عند النحاة بين القبول والرفض يتمثل موقف النحاة من العلة في اتجاهين:

الاتجاه الأول: يرى أصحابه أن ثمة حكمة وراء الوضعيات والظواهر اللغوية والإعرابية، ما دفعهم إلى التمسك للبحث عن علل تلك الظواهر. وقد ذهبوا إلى أن العرب كانت تعي وتدرك تلك العلل المنسوبة إليها؛ فقد سئل الخليل عن العلل التي يعتل بها في النحو، فقبل له: عن العرب أخذتها أم اخترعتها من نفسك؟ فقال: "إن العرب نطقت على سجيتها وطباعها، وعرفت مواقع كلامها، وقام في عقولها عللها، وإن لم يُنقل ذلك عنها، واعتلّنت أنا بما عندي أنه علة لما اعتلته منه، فإن أكن أصبت العلة فهو الذي التمسست، وإن تكن هناك علة له فمئلي في ذلك مئلي رجل حكيم دخل داراً مُحكمة البناء، عجيبة النظم والأقسام، وقد صحت عنده حكمة بانيتها بالخبر الصادق أو بالبراهين الواضحة، والحجج اللائحة، فكلمًا وقف هذا الرجل في الدار

(1) الاقتراح: 70.

على شيء منها قال: إنما فعل هذا لعلّة كذا وكذا، وبسبب كذا وكذا... فجائز أن يكون الحكيم الباني للدار فعل ذلك للعلّة التي ذكرها هذا الذي دخل الدار، وجائز أن يكون فعله لغير تلك العلة، إلا أن ذلك مما ذكره هذا الرجل محتمل أن يكون علة ذلك⁽¹⁾، وتبعه في ذلك إمام النحاة حين قال: " وليس شيء يُضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجهاً"⁽²⁾.

إلا أن ابن جني في كتابه الخصائص لا يقل جهداً عنهم؛ إذ كان يسوق كل تعليلاته وأحكامه على وجه يغلب عليه اليقين، فقرر في أكثر من موضع " أن العرب قد أرادت من العلل والأغراض ما نسبناه إليها، وحملناه عليها... وأنهم قد أحسوا ما أحسنناه، وأرادوا وقصدوا ما نسبنا إليهم إرادته وقصده"⁽³⁾، واستدل على ذلك باستمرار العرب في كلامها على وتيرة واحدة، وتقريبها منهجاً واحداً تلاحظه وتتبعه، وهذا ما لا يمكن أن يكون اعتباراً أو اتفاقاً، ولهذا كان يرى أن لجميع الظواهر اللغوية عللاً وإن جهلت⁽⁴⁾؛ لأن عدم إدراك هذه العلل لا يعني حتماً عدم وجودها، فقد تختفي علينا لبعدها في الزمان عنا⁽⁵⁾.

أما الاتجاه الآخر: فلا يقيم للعلّة وزناً، بل يرى أن الإمعان والتوسع فيها لا يُجدي، ويدعو إلى ضرورة القصور على إحصاء الظواهر اللغوية المختلفة، وتصنيفها، وتبويبها⁽⁶⁾.

ومن أهم أصحاب هذا الاتجاه ابن سنان الخفاجي، فقال: "إنما يجب اتباعهم⁽⁷⁾ فيما يحكون عن العرب ويروونه... فأما طريقة التعليل فإن النظر إذا سلط على ما

(1) رواه الزجاجي بسنده عن بعض شيوخه في الإيضاح: 65-66.

(2) الكتاب: 32/1.

(3) الخصائص: 237/1-245.

(4) ينظر: الخصائص 52/1.

(5) ينظر: المصدر السابق 66/1.

(6) ينظر: ابن الأنباري / أسرار العربية ص 11.

(7) يقصد: النحاة.

يُعَلَّلُ به النحويون لم يثبت معه إلا الفذ الفرد، بل لا يثبت شيء البتة؛ ولذا كان المُصِيب منهم المحصل من يقول: "هكذا قالت العرب، من غير زيادة على ذلك. فربما اعتذر المعتذر لهم بأن علمهم إنما ذكروها وأوردوها لتصير صناعة ورياضة، يتدرب بها المتعلم، ويقوى بتأملها المبتدئ. فأما أن يكون ذلك جارياً على قانون التعليل الصحيح والقياس المستقيم، فذلك بعيد لا يكاد يذهب إليه محصل"⁽¹⁾.

ومنهم -كذلك- ابن الأثير (ت637هـ) وذلك حين صرح بـ "أن أقسام النحو أخذت من واضعها بالتقليد، حتى لو عكس القضية فيها لجاز له ذلك ولما كان العقل يأباه ولا ينكره، فإنه لو جعل الفاعل منصوباً، والمفعول مرفوعاً قلَّد في ذلك كما قلَّد في رفع الفاعل ونصب المفعول"⁽²⁾.

إلا أن ابن مضاء يعدّ حامل لواء هذا الاتجاه وحادي عيسه؛ وذلك بتأليفه كتاباً دلّ عنوانه على الغرض من تأليفه، وهو: (الرد على النحاة)، وفيه توصل إلى إنكار العلل القياسية، وسماها "العلل الثواني". وأنكر كذلك "العلل الجدلية"، ووسمها بـ "العلل الثوالت"؛ فقال: "ومما يجب أن يسقط من النحو العلل الثواني والثوالت؛ وذلك مثل سؤال السائل عن (زيد) من قولنا (قام زيد) لم رفع؟ فيقال: لأنه فاعل، وكل فاعل مرفوع، فيقول: ولم رفع الفاعل؟ فالصواب أن يقال له: كذا نطقت به العرب، ثبت ذلك بالاستقراء من كلام العرب المتواتر، ولا فرق بين ذلك من عرف أن شيئاً ما حرام بالنص، ولا يحتاج فيه إلى استنباط علة لينقل حكمه إلى غيره"⁽³⁾. كما أنه أنكر جدوى العلل التي ساقها النحاة في دراساتهم النحوية، لأن رفع الفاعل -

(1) ابن سنان الخفاجي/ سر الفصاحة ص32.

وقد يحتمل كلامه هذا الردّ على نوع خاص من التعليل الذي لجأ إليه معاصروه، لا للتعليل عموماً، وإلا لوجد تعارض في كلامه، ولعل الذي بقوي ذلك:

1- أنه كان يعلل بعض الظواهر النحوية، كما علل في كتابه سر الفصاحة ص21 على سبيل المثال.

2- ولأنه في كلامه أقرّ بالقياس الصحيح ويلزم من إثبات القياس إثبات العلة التي تعدّ ركناً مهماً في القياس.

3- ولأنه عاش في القرن الخامس الهجري، والمعلوم أن هذا القرن امتاز بنوع من الإسراف والمبالغة في العلة.

(2) ابن الأثير/ المثل السائر 1/120.

(3) الرد على النحاة: 130-135 د. البنا

مثلاً- "لا يزيد علماً بأن الفاعل مرفوع، ولو جهلنا ذلك لم يضرنا جهله؛ إذ قد صحَّ عندنا رفعُ الفاعل الذي هو مطلبنا"⁽¹⁾. وهو بذلك يُثبت النوع الأول من العلة (العلة التعليمية) وسماها (العلل الأول).

ثامناً: موقف النحاة من تعدد العلة

اختلف النحاة في جواز التعليل بعلتين فصاعداً إلى مذهبين متباينين:

المذهب الأول: وهو مذهب المنع، واستدل أصحابه بأن العلل النحوية مشبهة بالعلل العقلية، والمعلوم أن الحكم لا يثبت معها إلا بعلة واحدة؛ فكذلك ما كان مشبهاً بها⁽²⁾.

ويبدو أن هذا المذهب في تعليقه واستدلاله متأثر بمذهب بعض الأصوليين الذين منعوا تعليل الحكم الواحد بعلتين⁽³⁾؛ لأنه إذا كان للحكم الواحد أكثر من علة لم يُؤدِّ انتفاء العلة إلى انتفاء الحكم، بل قد تنتفي العلة ويوجد الحكم لافتراض وجود علة أخرى.

المذهب الثاني: وهو مذهب الجواز، وإليه ذهب ابن الوراق⁽⁴⁾ وابن جني⁽⁵⁾، وجمهور الأصوليين⁽⁶⁾.

(1) الرد على النحاة: 131.

(2) لمع الأدلة: 117، والاقتراح: 78.

(3) وهو مذهب الأمدي، وعزاه للقاضي أبي بكر، وإمام الحرمين (الجويني). لكن جمهور الأصوليين على الجواز. ينظر: الأحكام (الأمدي) 236/3، والتقريب والتحبير (ابن أمير الحاج): 181/3، ود. أحمد محمود الشنقيطي/ الوصف المناسب لشرع الحكم ص100.

(4) ينظر كتابه: علل النحو 71.

(5) ينظر: الخصائص 174/1 وما بعدها، والاقتراح: 77.

(6) الأحكام (الأمدي) 236-237/3، والتقريب والتحبير: 181/3، والوصف المناسب لشرع الحكم (الشنقيطي): 100.

واستدل أصحاب هذا المذهب بأن هذه العلة ليست موجبة⁽¹⁾، وإنما هي أمارات ودلالات على الحكم، وكما يجوز أن يستدل على الحكم بأنواع من الأمارات والدلالات فكذلك يجوز أن يستدلّ عليه بأنواع من العلل⁽²⁾.

لكن رجح ابن الأنباري المذهب الأوّل وتبعه في ذلك السيوطي، وأجيب عن أدلة المذهب الثاني (مذهب الجواز) بأنه إذا كان معنى عدم الوجوب في قولهم: "أنها ليست موجبة كالعلل العقلية"، كالتحريك لا يعلل إلا بالحركة، والعالمية لا تعلل إلا بالعلم فمُسلّم، وإن كان المعنى أنها غير مؤثرة بعد الوضع على الإطلاق فممنوع؛ لأنها أصبحت بعد الوضع بمنزلة العلل العقلية فوجب أن تجرى مجراها⁽³⁾ (4).

المطلب الرابع: إلغاء العوامل النحوية

كان وقت ازدهار النحو في الأندلس ما بين القرنين الخامس والسادس الهجريين، وكان لابن حزم الأندلسي، إمام الظاهر (384-456 هـ) اليد الطولى في إيجاد نمط جديد في الثقافة الإسلامية بشكل عام من خلال مذهبه "الظاهري" الذي عدّه بعضهم مذهباً فقهياً خامساً إلى جانب المذاهب الأربعة، وكان النحو من ضمن العلوم الإسلامية التي تأثرت بأراء ابن حزم ومذهبه الجديد، فمال النحو - بشكل عام - إلى الجانب التنظيري أكثر من الجانب التطبيقي، ومال إلى الأخذ بالظاهر الواضح البسيط، ورفض الجنوح إلى التعليل جملة وتفصيلاً.

وقد انسحب هذا التأثير للمذهب الظاهري على أحمد بن عبد الرحمن بن محمد ابن مضاء المولود في قرطبة (512 - 592 هـ)، وذلك من خلال كتابه [الرد على النحاة]⁽⁵⁾، والذي طبّق فيه مذهب الظاهر، وابتكر ما يسمى بنظرية إلغاء العوامل

(1) أي لتأخرها عن الحكم تارة. ينظر: فيض نشر الانشراح (ابن الطيب الفاسي) 923/2.

(2) لمع الأدلة: 120، والاقتراح: 78.

(3) لمع الأدلة: 120، والاقتراح: 78.

(4) لكن الباحث أميل -والله أعلم- إلى المذهب الثاني؛ لأن العلل النحوية وإن كانت قريبة إلى العلل العقلية من بعض الوجوه إلا أنها علل طبيعية مادية مصبوغة بروح اللغة وطبيعتها، ولهذا فهي غير موجبة في اللغة، بل هي مفسّرة لقانون الاطراد، وموضّحة لنتيجة الاستقراء.

(5) الكتاب محقق من قبل د. شوقي ضيف-رحمه الله-، كما حققه: د. محمد إبراهيم البنا(وكلا التحقيقين متقاربان وفي كل منهما غنية عن الآخر).

التي قصد من خلالها تسهيل النحو وتبسيطه، وتصفيته من الشوائب العالقة به مما هو دخيل عليه في الأصل على حسب زعمه.

وقد أراد من خلال نظريته الجديدة أن يؤصل لمفهوم: (هكذا نطقت العرب)؛ حيث لا يرى داعياً للتكلفات والتمحلات والتأويلات التي تزيد النحو تعقيداً، وتخرج به عن شكله الأصلي العادي إلى نحوٍ مُتشابكٍ مُتداخلٍ بصورة لم يقصدها العرب ولم تخطر لهم على بال.

وكانت أبرز الموضوعات التي عُرف بها ابن مضاء، هي قضية إلغاء العوامل، فوجود العامل عنده ليس مجرد نوع من العبث، بل يرى أنه قد أدى إلى "تغيير كلام العرب وحطّه عن رتبة البلاغة إلى هجنة العي وادّعاء النقصان فيما هو كامل، وتحريف المعاني عن المقصود"⁽¹⁾ على حدّ قوله، وهذا يُبين بجلاء موقفه الحادّ من هذه القضية المُجمع عليها عند علماء الصنعة، ويكشف تأثره العظيم بمذهب ابن حزم.

والمُتأمل لكلام ابن مضاء يرى أنه يصوغه في قالب الدّفاع عن اللغة، وصيانتها عن الدخيل من التّعليل والتّععيد والتّقدير، وردّها إلى أصولها التي كانت عليها، وكأنّ قواعد النّحو إنما جاءت بتحريف اللغة وتغييرها، وفصمها عن أصولها، ومعرفةً هذا الكلام وتأمّله يكفي لردّه وإبطاله.

ولم يقف ابن مضاء عند هذا الحدّ، بل ذهب إلى الاعتراض على تقدير العوامل المحذوفة، وعلى تقدير متعلّقات المجرورات، وعلى تقدير الضمائر المستترة، وعلى تقدير الأفعال، واعترض أيضاً على آراء النحاة في التنازع والاشتغال، وفاء السببية، وواو المعية، ودعا إلى إلغاء العلل الثواني والثالث والقياس، وطالب بإلغاء كل ذلك وحذفه من الدرس النحوي.

وأما خلاف النّحاة في العوامل فإنّ لابن مضاء وجهة نظر حادّة صرّح بها في كتابه الشّهير آنف الذّكر، فقد دعا إلى إهمال تلك الخلافات الحاصلة بين المدارس

(1) ابن مضاء القرطبي / الرد على النحاة، ص13، بتحقيق: د/ محمد إبراهيم البناء، ط1979م.

النحوية وأئمة النحو، حاصراً ذلك فيما لا يؤثر على النطق واستعمال اللغة، يقول في كتابه: "ومما يجب أن يسقط من النحو الاختلاف فيما لا يفيد نطقاً، كاختلافهم في علّة رفع الفاعل ونصب المفعول وسائر ما اختلفوا فيه من العلل الثواني وغيرها، مما لا يفيد نطقاً، كاختلافهم في رفع المبتدأ ونصب المفعول، فنصبه بعضهم بالفعل وبعضهم بالفاعل وبعضهم بالفعل والفاعل معاً، وعلى الجملة كل اختلاف فيما لا يفيد نطقاً".⁽¹⁾

وقد اعتمد ابن مضاء - في دعوته إلى إلغاء العامل - على رأي ابن جني الذي قال فيه بأن العامل يجب توكيله للمتكلم، والحقيقة أنّ ابن مضاء فهم خلاف مُراد ابن جني، فهو لم يذهب إلى هدم نظرية العامل بالشكل الذي يدعو إليه ابن مضاء مُطلقاً، وشواهد ذلك عند ابن جني كثيرة، ومن ذلك قوله في الخصائص: "وإنما قال النحويون: عاملٌ لفظيٌّ، وعاملٌ معنويٌّ؛ ليروك أن بعض العمل يأتي مسبباً عن لفظ يصحبه؛ كمررت بزيد وليت عمراً قائم، وبعضه يأتي عارياً من مصاحبة لفظٍ يتعلّق به، كرفع المبتدأ بالابتداء ورفع الفعل لوقوعه موقع الاسم؛ هذا ظاهر الأمر، وعليه صفحة القول. فأما في الحقيقة ومحصل الحديث، فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم، إنما هو للمتكلم نفسه لا لشيء غيره، وإنما قالوا: لفظي ومعنوي لما ظهرت آثار فعل المتكلم بمضامة اللفظ للفظ، أو باشتغال المعنى على اللفظ وهذا واضح"⁽²⁾.

وقد واجه ابن مضاء حقيقة إجماع العلماء على وجود العامل في الكلام بالرد والإبطال، وعلل ذلك بعدم ورود نصّ في قرآنٍ ولا سنة يُفيد بأنّ النحاة لا يجتمعون على خطأ، وهذه مكابرة منه - رحمه الله -، لأنّه لم يرد نصّ أيضاً بأنّ كلامه هو صواب ومن سواه خطأ، بل الجماعة أولى بالصواب من الواحد.

المطلب الخامس: إلغاء العلل الثواني والثالث

اشتهرت محاولة إلغاء العلل الثواني والثالث على يد ابن مضاء القرطبي، وقد سبقه إلى ذلك ابن حزم، وجمع من أهل العلم، ولكن أقوالهم لم يكتب لها الاشتهار

(1) ابن مضاء القرطبي/ الرد على النحاة ص69 شوقي ضيف.

(2) الخصائص 110/1.

بين الناس عكس الحاصل مع ابن مضاء في كتابه "الرد على النحاة"، والذي يقول فيه: "ومما يجب أن يسقط من النحو العلل الثواني والثالث، وذلك مثل سؤال السائل عن (زيد) من قولنا (قام زيد) لم رُفِع؟ فيقال لأنه فاعل، فيقول: ولم رفع الفاعل؟ فالصواب أن يقال: كذا نطقت به العرب... ولو أجبت السائل بأن تقول له: للفرق بين الفاعل والمفعول، فلم يقنعه، وقال: فلم لم تعكس القضية بنصب الفاعل ورفع المفعول؟ قلنا له: لأن الفاعل قليل، فلا يكون للفعل إلا فاعل واحد، والمفعولات كثيرة، فأعطي الأثقل الذي هو الرفع للفاعل، وأعطي الأخف الذي هو النصب للمفعول، ليقل في كلامهم ما يستثقلون، ويكثر في كلامهم ما يستخفون، فلا يزيدنا ذلك علماً بأن الفاعل مرفوع، ولو جهلنا ذلك لم يضرنا جهله، إذ صح عندنا رفع الفاعل الذي هو مطلوبنا باستقراء المتواتر الذي يوقع العلم"⁽¹⁾.

وهذا كله مردود من وجهة نظر ابن مضاء؛ إذ يرى فيه إغراقاً في التفسير وبعداً في التقدير، فلم يكن الإعراب أصلاً في الاسم وفرعاً في المضارع! إن المعقول أن يكون أصلاً فيهما جميعاً؛ لأن كلاً منهما له أحوال متعددة مختلفة لا تعرف إلا بالإعراب؛ فلا داعي لأن نجعل الإعراب أصلاً في الأسماء وفرعاً في الأفعال، وإن خيراً من ذلك كله أن نقول: إن الفعل المضارع يعرب إذا لم يتصل بنون النسوة ولا بنون التوكيد، ومعنى ذلك أننا نصف أحوال الأشياء في نفسها، ولا نلجأ إلى تعليل هذه الأحوال ولا إلى فرض قياس بينها وبين غيرها؛ لأن ذلك يوقعنا في مشاكل نقيمها ولا داعي لها.

ويعلق الدكتور/ شوقي ضيف على ذلك معلناً تأييده لابن مضاء قائلاً: "والحق أن الإنسان لا يقرأ الصحف الأولى من شرح السيرافي على كتاب سيبويه حتى يشك في قيمة كل ما وضعه النحاة من علل وأقيسة في نحوهم، وقد يدخله القياس.. ويدخل الإنسان في أثناء ذلك في فيضان من الفروض والأوهام، وأكبر الظن أن هذا ما

(1) ابن مضاء القرطبي / الرد على النحاة، تحقيق: د. محمد إبراهيم البناء، الناشر: دار الاعتصام، الطبعة: الأولى سنة: 1979م.

جعل ابن مضاء يحس إحساساً عميقاً بوجوب نفي العلل والأقيسة من النحو، ورفضها⁽¹⁾.

وهذا الذي ذهب إليه ابن مضاء ومن سبقه ومن لحقه من أهل العلم أمر غاية في الدقة والبعد عن التعقيد، ويمكن أن يفيد منه الدارسون في إلغاء العلل الثواني والثالث ومسائل التمارين وغيرها من الأمور التي تحيد بالنحو من جادة المنطق ولا تزيد النص العربي إلا عزلة وبعداً عن أذهان الدارسين، فحري بأهل العلم أن لا يظنوا حبيسي أقوال وقواعد أبعد ما تكون عن العصمة، مع احتفاظنا للمتقدم بكامل التقدير واحترام المنزلة.

(1) انظر: ابن مضاء/ الرد على النحاة ص41 وما بعدها تحقيق: د. شوقي ضيف.

الفصل الثالث

العامل عند البصريين والكوفيين

المبحث الأول: العوامل اللفظية، السماعية والقياسية، عند البصريين والكوفيين.

المبحث الثاني: عمل الأفعال والحروف والأسماء.

المطلب الأول: عمل الأفعال.

المطلب الثاني: عمل الحروف.

المطلب الثالث: عمل الأسماء.

المبحث الثالث: العوامل المعنوية المتفق عليها عند البصريين.

المبحث الرابع: العوامل المعنوية المختلف فيها عند البصريين.

المطلب الأول: التبعية.

المطلب الثاني: الإضافة.

المبحث الخامس: العوامل المعنوية عند الكوفيين.

الفصل الثالث

العامل عند البصريين والكوفيين

اتفق جمهور النحويين من بصريين وكوفيين على اعتماد العوامل النحوية، وإن كانت مثار خلاف بين الفريقين، كما اتفقوا أيضاً على قسمتها إلى ضربين: لفظي ومعنوي.

والعوامل اللفظية عند الفريقين ثلاثة أنواع: أفعال، وأسماء، وحروف، أما العوامل المعنوية فهي عند الكوفيين أكثر عدداً منها عند البصريين. ويمكن القول إن أهم مواطن الخلاف هي كثرة العوامل المعنوية عند المدرسة الكوفية.

وقد ذكر عبد القاهر الجرجاني في كتابه (العوامل المائة): أن العوامل في النحو مائة عامل، وهي تنقسم قسمين: لفظية ومعنوية، واللفظية تنقسم إلى قسمين: سماعية وقياسية. ولنبين معنى كل من هذه الثلاثة أولاً قبل سرد مظاهرها.

فالعوامل اللفظية السماعية: ما سمعت عن العرب، ولا يقاس عليها غيرها كحروف الجر، والحروف المشبهة بالفعل مثلاً، فإن الباء وأخواتها تجر الاسم فليس لأحد أن يتجاوزها ويقاس عليها غيرها.

واللفظية القياسية: ما سمعت عن العرب ويقاس عليها غيرها. وتفسير هذا المعنى أنه سمع لها أمثلة مطردة، وصلت إلى بناء قاعدة كلية في ذلك النوع من العوامل، فكل ما تصدق عليه تلك القاعدة يطلق عليه، اسم: العامل اللفظي القياسي.

وأما العوامل المعنوية: فاسمها يدل عليها، وهو أنها معنى من المعاني لا نطق فيه، وهذا المعنى يعرف بالقلب، ليس للفظ فيه حظ.

المبحث الأول

العوامل اللفظية السماعية والقياسية عند البصريين والكوفيين

في المقدمة الآنفة بينا أن العوامل اللفظية تنقسم إلى سماعية وقياسية، وسنتحدث الآن عن اللفظية السماعية وهي واحد وتسعون عاملاً، تحت ثلاثة عشر نوعاً كما ذكر الجرجاني، نلخص مظاهرها في ما يأتي:

أولاً: العوامل اللفظية السماعية: وهي واحد وتسعون عاملاً، تحت ثلاثة عشر نوعاً:

النوع الأول: حروف تجر الاسم فقط، وهي سبعة عشر حرفاً: من – إلى – في – اللام – رب – على – عن – الكاف – مذ ومنذ – حتى – واو القسم – تاء القسم – باء القسم – حاشا – خلا – عدا.

النوع الثاني: الحروف التي تنصب الاسم وترفع الخبر، وهي ستة أحرف: إن – أن – كأن – لكن – ليت – لعل.

النوع الثالث: حرفان يرفعان الاسم وينصبان الخبر: لا – ما، المشبهان بليس.

النوع الرابع: حروف تنصب الاسم المفرد فقط، وهي سبعة أحرف: الواو بمعنى مع – إلا: للاستثناء – يا: في النداء – أي: في النداء – هيا: في النداء – أيا: في النداء – الهمزة: في النداء.

النوع الخامس: حروف تنصب الفعل المضارع، وهي أربعة أحرف: أن – لن – كي – إذن.

النوع السادس: حروف تجزم الفعل المضارع، وهي خمسة أحرف: إن – لم – لما – لام الأمر – لا: الناهية.

النوع السابع: أسماء تجزم الأفعال على معنى (إن) للشرط والجزاء، وهي تسعة أسماء: مَن – أي – ما – متى – مهما – أينما – حيثما – إذما (واختلف في أيان إذما).

النوع الثامن: أسماء تنصب أسماءً نكرة على التمييز، وهي أربعة أسماء: عشرة إذا ركبت مع اثنين إلى تسعة – كم – كأين – كذا. وتلحق ألفاظ العقود.

النوع التاسع: كلمات تسمى أسماء أفعال، بعضها يرفع، وبعضها ينصب وهي تسع كلمات، والناصب منها ست كلمات: رويد – بله – هاء – دونك – عليك – حيهل. والرافعة منها ثلاث كلمات: هيهات – شتان – سرعان.

النوع العاشر: الأفعال الناقصة التي ترفع الاسم وتنصب الخبر، وهي ثلاثة عشر فعلاً: كان – صار – أصبح – أمسى – أضحى – ظل – بات – ما زال – ما برح – ما فتئ – ما انفك – ما دام – ليس.

النوع الحادي عشر: أفعال المقاربة ترفع اسماً واحداً، وهي أربعة أفعال: عسى – كاد – كرب – أوشك.

النوع الثاني عشر: أفعال المدح والذم، ترفع الاسم المعرف بلام التعريف، وبعده اسم مرفوع، يسمى: المخصوص بالمدح والذم، وهي أربعة أفعال: نعم – بئس – ساء – حبذا.

النوع الثالث عشر: أفعال الشك واليقين، وتسمى أفعال القلوب، وهي علمت – رأيت – وجدت " وهذه الثلاثة لليقين " وظننت – حسبت – خلت – " للشك " وزعمت " متوسطة بين الستة " فهذه سبعة.
أما القياسية فهي سبعة

الأول: الفعل على الإطلاق. **الثاني:** اسم الفاعل – **الثالث:** اسم المفعول – **الرابع:** الصفة المشبهة – **الخامس:** المصدر. **السادس:** الاسم المضاف. **السابع:** الاسم التام مثل (منوان سمناً).

وأما المعنوية فهي في مجملها ترجع إلى أمرين أساسيين:

الأول: العامل في المبتدأ والخبر. **الثاني:** العامل في الفعل المضارع الرفع. وختم الجرجاني هذه العوامل بقوله: "فهذه مائة عامل، فلا يستغني الصغير ولا الكبير، ولا الوالي ولا القاضي، ولا الرفيع ولا الوضيع، عن معرفتها واستعمالها"⁽¹⁾.

(1) عبد القاهر الجرجاني(ت471هـ)/ العوامل المائة النحوية في أصول علم العربية ص87 وما بعدها. تحقيق: د. البدرابي زهران، الناشر: دار المعارف، الطبعة: الثانية(دون تاريخ).

المبحث الثاني: عمل الأفعال والحروف والأسماء

الاسم في اللغة العربية أكثر تحملاً للمعاني المتنوعة في التركيب، فهو الذي يعبر عن الإسناد، والمفعولية، والغاية، والمكان، والهيئة، والتفسير، والتأكيد، والاستثناء... على حين لا يحمل الفعل إلا دالتين اثنتين هما: الحدث والزمان، أما الحرف فإن معانيه الكثيرة لا تظهر في غير السياق والتركيب.

ومن هنا كان الإعراب وسيلة تعبيرية في الاسم عن اختلاف هذه المعاني، لأنه لا يملك غيرها من وسائل التعبير، أما الفعل فلفظه العام يدل على الحدث، وصيغته تدل على الزمان، ولهذا لم يكن به حاجة إلى وسيلة أخرى للتعبير.

ومن فهم هذه المنزلة المعنوية للاسم، نستطيع أن نقول: إن الأفعال والحروف، أدوات له، أو قرائن لفظية لحركات إعرابه. ومن أجل ذلك كانت العوامل الأساسية في اللغة العربية أفعالاً وحروفاً، وكان الاسم هو المعمول لها، أما هو فلا عمل له فيها البتة.

وفي المطالب التالية ستوضح لنا هذه الظاهرة بجلاء.

المطلب الأول: عمل الأفعال

أدرك النحويون أن الأفعال أقوى القرائن اللفظية التي ترتبط بها حالات الإعراب، فهي تفوق الأحرف العاملة، لأنهم لاحظوا أن معمولاتها كثيرة متنوعة، فهي ترفع الفاعل وتنصب المفعولات جميعاً، كما تنصب الحال، وتميز النسبة. ولا يقف أمرها عند هذا الحد، بل إنها تعمل في ما تقدم عليها وفي ما تأخر عنها، على حين لا يعمل الحرف إلا في المتأخر عنه.

والمفعول به عند النحاة أكثر هذه المعمولات امتناعاً على العوامل، ولذلك لا ينصبه إلا الفعل، أو ما شابه الفعل من الأسماء، بل إن بعض الأفعال لا يقوى على نصبه، وهي التي سميت بالأفعال غير المتعدية.

على أن بعض الأفعال لا يكتفي بنصب مفعول به واحد، بل يتعداه إلى مفعول ثان أو مفعول ثالث، كأفعال القلوب، وأفعال الصيرورة، وجملة يسيرة من الأفعال لا تنتمي إلى هذه ولا إلى تلك، كالأفعال: أعطى ومنح وكسا.

ويستطيع علم اللغة الحديث أن يجد في قوة عمل الفعل تفسيراً مقبولاً، فهو حدث، ومن البديهي أن تربط به مجموعة من المتعلقات، كالمحدث والمحدث، والغاية والهيئة، والزمان والمكان. فهو كالمحور وحوله تلتف هذه المجموعة من المتعلقات، وإنها لترجع في معانيها إليه، ولا بد من أن يكون هناك ما يميز بعضها من بعض، فكان الإعراب رمزاً صوتياً يؤدي هذه الغاية.

ولا شك أن النحاة لم يذهبوا إلى أن الفعل هو العامل بنفسه في هذه المتعلقات، بل أرادوا أنه قرينة لفظية ترتبط بها حالات الإعراب الخاصة التي تعتور الكلمات بعدها.

على أن الأفعال ليست كلها سواء في العمل، فهناك -كما رأينا- الفعل اللازم الذي يعجز عن نصب المفعول به، ولكنه يقوى على العمل في الفاعل، وفي المفعول المطلق، والمفعول له، والظرف، والحال، والتمييز، وشبه الجملة.

وهناك الفعل الناقص، الذي يقتصر عمله على رفع ما كان مبتدأ، ونصب ما كان خبراً، ثم لا تمتد به قوته إلى أن يؤثر في شبه الجملة، أو في ما أثر فيه الفعل اللازم.

والعلة التي يمكن أن نركن إليها، هي: أن هذا الضرب من الأفعال فقد الدلالة على الحدث، ولم يبق له من دلالة الفعل إلا الدلالة على الزمان.

ومن الأفعال الضعيفة في العمل، الأفعال الجامدة، كأفعال المدح والذم، وفعل التعجب، وأفعال الاستثناء، فقد استعملت هذه الأفعال لجمودها استعمال الأدوات، ونقصت عن الفعل المتصرف في العمل، فهي مثلاً لا تستطيع أن تعمل في ما تقدم عليها، أي أن التركيب الذي تقع فيه يجمد على حال خاصة، فلا يتقدم عليها معمولها البتة، فلا يقال مثلاً: سعيداً ما أكرم، ولا جاءوا سعيداً ما خلا، على حين يجوز في الفعل المتصرف أن يتقدم معموله عليه، فيقال: التفاحة أكلت، وراكباً جنّت، ولا يستثنى من ذلك إلا تمييز النسبة، فهو عند جمهور النحويين لا يجوز تقديمه على الفعل العامل فيه، لأنه تفسير لنسبة مبهمة، ومن طبيعة المفسر أن يقع بعد المفسر.

ومن هنا لا يجوز أن يقال: نفساً طببت، ولا شيئاً اشتعل الرأس، ولا عيوناً فجرنا الأرض.

والحق أن الاستقراء يؤيد ما ذهب إليه الجمهور، فلم يجد النحاة شاهداً نثرياً يخالف هذا القانون اللغوي.

ولا يتصور النحاة فعلاً غير عامل، إذ لا بد له من أن يعمل في الفاعل، وإذا كان الفعل لا بد له من معمول، كان ذلك دليلاً آخر على أنه يفوق قسيميه: الاسم والحرف في هذه الظاهرة.

وهناك ميزة أخرى له في العمل، هي: أنه يعمل ظاهراً، ويعمل مضمراً، وإضماره غير مشروط بالعرض، كما هي الحال في الحرف. تأمل الأمثلة الآتية:

- النجاح النجاح. أو الحفرة الحفرة.

- صبراً على الشدائد.

- أهلاً وسهلاً.

- أحشفاً وسوء كيلة (وقيل كيل).

- أمتوانياً وقد جد الناس.

ففي هذه العبارات وقعت معمولات نصبها فعل، وهو مضمّر غير ملفوظ. فهناك المفعول به مثل: النجاح، وأهلاً، وحشفاً، وهناك المفعول المطلق، مثل: صبراً، وهناك الحال، مثل: متوانياً. وأنت ترى أن إضمار الفعل هنا لم يخضع لشرط التعويض.

أما الحرف فلا يمكن أن يعمل مضمراً إلا إذا عوض عنه بحرف آخر، ف " أن " مثلاً تنصب الفعل المضارع وهي مضمرة، ولكن بشرط أن تضمّر بعد حرف عطف، أو حرف جر. و " رَبِّ " أيضاً تعمل مضمرة، ولكن ذلك يتم بعد الواو غالباً، والفاء قليلاً، وبعد " بل " نادراً.

المطلب الثاني: عمل الحروف

بعض الحروف عامل، وبعضها غير عامل، فهل لهذه الظاهرة معيار به يبين هذا من ذلك؟

لقد وجد النحاة في استقراء العربية ظاهرة لا تخلو من دلالة على منطوية هذه اللغة، وهي أن الحروف العاملة هي الحروف التي تختص بالأسماء فلا تباشر الأفعال، أو تختص بالأفعال فلا تباشر الأسماء، وتبين لهم أن الحرف الذي لا اختصاص له بأحد القبيلين لا عمل له.

وعلى هذا الأساس تكون حروف الجر عاملة، لأنها لا تدخل إلا على الأسماء، ولا تباشر الأفعال، وإن كانت متعلقاتها. وكذلك الأحرف المشبهة بالأفعال، لاختصاصها بالمبتدأ والخبر. أما العوامل المختصة بالفعل المضارع، فأحرف الجزم وأحرف النصب. أما أحرف العطف، فلا عمل لها، وكذلك حرفا الاستفهام: الهمزة، وهل، لأن هذا الضرب من الأحرف يدخل على الأسماء والأفعال.

وكما اختلفت الأفعال قوة وضعفاً، كذلك اختلفت الأحرف أصالة وفرعية. فبعضها عمل عملاً هو أصيل فيه، كأحرف الجر، والنواصب، والجوازم، وبعضها عمل عملاً هو فيه فرع، كالأحرف المشبهة بالفعل، وأداة النداء.

أما أحرف الجر فيقتصر عملها على جر الاسم، ولذلك كانت أضعف من الفعل، غير أنها أصيلة في عملها، لا تشبه الفعل، ولا تلتحق به، لأن الفعل لا يعمل الجر في شيء من أجزاء الكلام، كذلك الشأن في أحرف النصب، والجزم.

على أن النحاة يرون الحروف فرعاً في العمل على الفعل، ولا يستثنون منها شيئاً، يقول ابن الخشاب: " فالأفعال هي الأصول في العمل لغيرها، والقسمان الآخران فرعان لها ومحمولان عليها ومشبهان بها " (1).

وهذا لا ينقص أصالة عمل أحرف الجر وغيرها، لأن ما يعنيه ابن الخشاب هو أن الأصل في العمل للفعل، وكان من المنتظر ألا يعمل الحرف، وألا يعمل الاسم، لأنهما ليسا بحدث، وبهذا يكون عمل ما عمل منهما ملحقاً بالفعل.

(1) ابن الخشاب / المرتجل 116.

ولكن هذا لا يعني أن عمل حرف الجر أو حرف الجزم إنما حصل لشبهه بالفعل، لأنه لا وجه للشبه بين الطرفين.

إلا أن هناك قبيلاً من الأحرف يعمل عمل الفعل وهو: إنَّ، وأنَّ، وكأنَّ، ولكنَّ، وليت، ولعلَّ. لأنها أدوات تحمل معاني الأفعال، وتحمل بعض الظواهر اللفظية التي للفعل. فمن حيث المعنى، تؤدي هذه الأحرف خمسة معانٍ فعلية، هي: التوكيد، والتشبيه، والاستدراك، والتمني، والترجي، ومن حيث البنية اللفظية يتألف بعضها من ثلاثة أحرف، وبعضها من أربعة، كما أنها مبنية على الفتح، وتلحق بها نون الوقاية.

هذا الشبه المعنوي اللفظي، جعل هذه الأحرف - في نظر النحاة - تقترن بحال إعرابية مطردة، في نصوص العربية الفصيحة، هي نصب الاسم الأول، ورفع الاسم الثاني. نقول: إن الساعة آتيةٌ، وإن خالداً قائداً، والنصب والرفع من عمل الأفعال في الأسماء، ثم إننا لا نجد حرفاً في العربية ينصب الاسم أو يرفعه إلا هذه الأحرف. ومن هنا ربط النحاة بينها وبين الفعل، فكما أن الفعل المتعدي إلى مفعول واحد يرفع فاعلاً، وينصب مفعولاً به، وكذلك تنصب هذه الأحرف، وترفع.

أما أداة النداء، فإنما عملت لأنها وقعت موقع الفعل "أدعو" أو "أنادي" فنابت عنه في العمل (1).

وهناك ظواهر كلامية وضعت بين أيدي النحاة أسباباً قادتهم إلى الحكم بضعف الحروف حين تقرر إلى الأفعال. وأول هذه الظواهر أنهم لم يروها عملت في اسم متقدم عليها، وأن ما شابه الفعل منها التزم حالاً جامدة في التركيب، إذ لا يجوز فيه تقديم المرفوع على المنصوب، فلا يقال مثلاً: إن أخوك خالدًا، على تقديم الخبر وتأخير الاسم.

والأهم من هذا أنهم لم يجدوا الحروف عملت في الفضلات، فلم تنصب مفعولاً، ولا تمييزاً، ولا استثناءً، إلا ما شابه الفعل منها، ومع ذلك اقتصر عمله على اثنين فقط، هما: المنادى، والحال. أما المنادى فقد نابت فيه أداة النداء عن الفعل،

(1) هذا رأي بعض النحويين، ويرى آخرون أن العمل للفعل المحذوف، مغني اللبيب 1 / 413.

وأما الحال فقد عملت فيه الأدوات التي تشبه الفعل بالمعنى، مثل: " لیت " و " كأن " . تقول: لیت سعيداً أخوك غنياً، أي لیته أخوك في حال غناه، ف " لیت " تعني: أتمنى أخوته لك وهو غني.

المطلب الثالث: عمل الأسماء

يرى النحاة أن الأصل في الأسماء ألا تعمل، لأن الإعراب خاص بها، وهذا يعني أنها معمولات لا عوامل، ولكن بعضها أشبه الفعل فعمل عمله، وبعضها الآخر ضمن معنى الحرف أو ناب عنه فعمل عمله. والضرب الأول في رأيهم أقوى من الثاني، لأنّ الفعل أقوى العوامل.

وتتفاوت الأسماء المشبهة للفعل، قريباً منه وبعداً عنه، وكلما ازدادت منه قرباً، ازدادت قدرة على العمل، وكلما بعد بها الشبه عنه ضعف عملها، ويظهر ذلك من خلال النقاط الآتية:

1- فأقواها على العمل اسم الفاعل، لأنه يشبه الفعل المضارع شبيهاً معنوياً، وشبيهاً لفظياً، فهو مثله في الدلالة، يدل على الحدث، وفاعله، وزمنه، وهو مثله أيضاً في الشكل اللفظي، فإذا قلت: إني لمكرم أصحاب المروءة، ووازنت بين (لمكرم) و (أكرم)، بدا لك الشبه واضحاً في اللفظ والمعنى، فمن حيث البنية، لا ترى بين الكلمتين خلافاً، إلا تلك الميم المضمومة في الاسم التي حلت محل الهمزة المضمومة في الفعل، ومن حيث المعنى تدل كل منهما على الحدث وفاعله المضممر فيه، وعلى الزمن الحاضر أو المستقبل.

وإذا فإن اسم الفاعل يقوم بما يناط بالفعل من وظائف، ولهذا عملَ عملَ الفعل المبني للمعلوم، فرفع الفاعل ونصب الفضلات، كقولنا: أزائر أخوك رفيقاً؟ وليس هذا فحسب، بل إن صيغ المبالغة منه تعمل مثله إذا كان فيها مذهب الفعل، تقول: إنك لضروب من يستحق الضرب، وإنك لقتال كل من لا يرعوي.

إلا أن الاستخدام اللغوي قد يطور بعض الكلمات، فيتحول بها من الدلالة الفعلية إلى الدلالة الاسمية، أي يفقدها الدلالة على الحدث وفاعله وزمنه، فإذا هي اسم ذو دلالة لا تختلف عن دلالة الاسم الجامد المرتجل، ومن هذه الكلمات: البازي،

والصاحب، والوالد، والحائط، ومثلها في ما يشبه صيغ المبالغة: أمير، ووصيف، ورسول، فالشكل اللفظي لهذه الكلمات لا يؤهلها للعمل، لأنها لم تعد ذات صلة معنوية بالفعل المضارع.

2- ويلى اسم الفاعل في قوة العمل اسم المفعول، لأنه يشبه الفعل المضارع معنى، ويشبهه لفظاً حين يكون فوق الثلاثي، ولكن بنيته اللفظية تختلف عن الفعل حين يأتي على صيغة: مفعول، من الثلاثي: فعل.

ومن هنا كان قادراً على عمليين في الاسم، أولهما الرفع، ويحدثه في نائب الفاعل، وثانيهما النصب، ويحدثه في المفعول به الثاني أو الثالث، إذا كان فعله متعدياً إلى اثنين أو ثلاثة. تقول: إنه مكسو ثوباً.

3- وأحياناً تنعقد الصلة بين الاسم العامل والفعل بالتوسط، إذ لا يكون الاسم ذا شبه لفظي بالفعل، ويكون في دلالاته شبه جزئي به، وذلك كالصفة المشبهة، فأبنيتهما اللفظية لا تشبه أبنية الفعل، ودلالاتها على الثبوت والدوام تخالف المعنى الذي عليه جمهرة الأفعال، غير أنها تشبه الفعل المضارع في دلالاته أحياناً على الاستمرار. تقول: الأرض تدور حول الشمس، وتقول: فلان أسمر اللون، فكما أن الدوران مستمر دائم، كذلك السمرة مستمرة دائمة.

هذا الشبه الجزئي لم يهيئ للصفة المشبهة قوة تعمل بها، ولكنها عملت، فرفعت الفاعل بكثرة، كما يرفعه الفعل واسم الفاعل، والسر في عملها أنها أشبهت اسم الفاعل في بعض دلالاته وفي تصرفه، فهي مثله تدل على حدث وصفي، وتدل على فاعله، وهي تقع في الكلام صفة، كما يقع اسم الفاعل، وتثنى كما يثنى، وتجمع الجمع السالم كما يجمع.

وبهذا يبقى عملها ضعيفاً، فهي تقتصر على العمل في الفاعل، وكثيراً ما ينتقل إلى التمييز أو إلى المضاف إليه، وذلك كما نرى في العبارات الآتية:

- فلان كريم طبعه، حسن خلقه، طيب قلبه.
- فلان كريم طبعاً، حسن خلقاً، طيب قلباً.
- فلان كريم الطبع، حسن الخلق، طيب القلب.

وتحول مرفوعها إلى التمييز تارة، والمضاف إليه تارة أخرى، يدل على ضعف عملها.

4- ومن الأسماء العاملة عمل الفعل المصدر، وإنما عمل لأنه يشبه الفعل في دلالاته على الحدث، ولأن حروف الفعل ثابتة فيه، ولكن ينقص في دلالاته على الفعل، ومن هنا كان عمله قليلاً في رفع الفاعل، كقول الأقيشر الأسدي:
أفنى تلامي وما جمعت من نسب قرع القواقيز أفواه الأباريق (1)
أما عمله في المفعول به فكثير، ولا سيما حين يكون منوناً أو مضافاً، ويقل حين يكون معرفاً بـ "أل".

والمصدر أضعف عملاً من المشتقات، لأنه لا يتضمن الضمائر التي يتضمنها الفعل، فهو إذاً أبعد منها عن الفعل في طبيعته، ولذلك كان دونها في القدرة على العمل، لأنها تتضمن الضمائر كالفعل (2).

5- ومن المشتقات التي يندر عملها اسم التفضيل، لأنه بعيد الشبه بالفعل، فمثله مثل الصفة المشبهة، إلا أنه ينحط عنها في العمل، لأنه لا شبه بينه وبين اسم الفاعل، فلا يجاريه في طريقة تثنيته وجمعه، أعني أنه لا يقع في الكلام موقع الفعل (3).

6- وهناك أسماء ليست من المشتقات، ولكنها تشبه الفعل في معناه ودلالاته على الزمان، على حين لا صلة لها به من حيث البنية اللفظية، وهي ما أطلق عليه مصطلح "أسماء الأفعال".

وهذا الضرب من الأسماء يعمل عمل الفعل، ويتحمل أحياناً الضمائر مثله، وإنما كانت كذلك لأنها كالفعل في الدلالة، فهي تستمد القوة على العمل منه،

(1) التلاد: المال القديم الموروث، والنشب: الضياع والبساتين، والقواقيز: جمع قاقوزة وهي أنية تشرب بها الخمرة، يقول: إن شرب الخمر أضع مالي كله: ما ورثته وما كسبته، (لسان العرب / تلذ، نشب، قفز). والبيت من شواهد الإنصاف - (مسألة 37) ومغني اللبيب 2 / 591 وهمع الهوامع 5 / 74.

(2) انظر ابن الخشاب / المرتجل 240.

(3) انظر شرح المفصل 6 / 105 - 106.

ولذلك تراها قادرة على رفع الفاعل كقولهم: هيهات المكان، وعلى نصب المفعول به مثل: دونك الكتاب.

7- يبقى من هذه الأسماء العاملة عمل الفعل المبهمة التي تنصب نوعاً واحداً من التمييز، وهو تمييز المفرد، وقد تحدث النحاة عن لفظ "عشرين" وعمله في ما بعده ليكون رمزاً للألفاظ العقود جميعاً، فزعموا أنه يشبه اسم الفاعل ويحمل عليه في العمل. ولكن الشبه بينهما لفظي معنوي معاً، فقولك: "عندي عشرون رجلاً، جمع، وإن شئت قلت عدد، وإن شئت قلت كثرة، كما أن قولك: ضاربون، كذلك، وهو ممنوع بالنون عند الإضافة إلى ما بعده، وأن المنصوب مبين للأول، وهو عشرون، كما أن مفعول ضاربيين مبين لزيادته في الفائدة، وعشرون بما فيه من إبهام يشبه الفعل لما فيه من تنكير" (1).

أما الضرب الثاني من الأسماء العاملة، فهي تلك التي تعمل عمل الحرف وهي عندهم ضربان:

- ضرب ضمن معنى الحرف، وهو أسماء الشرط.
 - ضرب ناب عن الحرف، وهو المضاف.
- والضرب الأول يشمل: من، ما، مهما، متى، أيان، أينما، حيثما، أنى، كيفما، أيا.**

وهي كما ترى قسمان: ظروف وغير ظروف.

أما الظروف فهي مبهمة، ولذلك تضمن معنى "إن"، فتعمل عملها، وتضمن معنى همزة الاستفهام، فلا تكون عاملة. وكذلك الشأن في غير الظروف، فإذا قلت:

- متى تأتني تجدي.

كان المعنى: إن تأتني في أي وقت تجدي، وإن قلت: من يأتني يجدي، كان المعنى: إن يأتني أي إنسان يجدي.

وإذا فإن أسماء الشرط، إنما عملت لتضمنها معنى "إن"، ولولا ذلك لما عملت. والدليل على ذلك أنها حين ضمننت معنى همزة الاستفهام لم تعمل.

1 - ابن الخشاب / المرتجل 264.

أما الضرب الثاني، فهو ما ناب عن الحرف، فإذا قلت: قلم زيد، وخاتم فضة، وطارق ليل...، كان المعنى: قلم لزيد، وخاتم من فضة، وطارق في ليل، ولكنهم أسقطوا حروف الجر اختصاراً للكلام، فحل الاسم قبله محلها، وناب عنها في عملها الجر.

والدليل على أن المضاف هو العامل في المضاف إليه؛ أنه يتصل به ضميره، فيقال: قلمك، وكتابه، وقلمها، والضائر لا تتصل إلا بما كان عاملاً فيها.

المبحث الثالث: العوامل المعنوية المتفق عليها عند البصريين

ذهب سيبويه وأكثر البصريين إلى القول بالعامل المعنوي في موضعين:

1- الابتداء.

2- وقوع الفعل المضارع موقع الاسم (1).

1- الابتداء:

وهو الذي يرفع المبتدأ، وأما الخبر فقد يرتفع بالابتداء وحده، أو بالمبتدأ وحده، أو بالابتداء والمبتدأ معاً، على خلاف بينهم.

والمتتبع لأقوال النحاة يجد أن بينهم اختلافاً في مفهوم الابتداء، ولكننا نستطيع أن نستخلص من أقوالهم أن الابتداء ينطوي على المعاني الآتية:

أ. الأولوية: وهي وقوع الاسم في بداية الكلام بحيث يحتل المرتبة الأولى، ويكون مركز الاهتمام، فنجعله أولاً لثان يليه، وهذا الثاني هو خبر المبتدأ، ولا يستغني واحد منهما عن صاحبه.

ب. التعرية: وهو تجرد المبتدأ من العوامل اللفظية وتعريضه لها، وهذا ناجم عن "الأولوية".

ج. الإسناد: وهو العلاقة المعنوية الرابطة بين المبتدأ والخبر، وبالإسناد نفهم الحكم الذي نسب إلى المبتدأ. وتجريد المبتدأ من العوامل اللفظية، إنما تم للإسناد إليه (2).

والأصل أن المبتدأ لا يحتاج إلى العوامل من أجل رفعه، لأن الأصل في المبتدأ أن يكون مرفوعاً، فهو إذاً جار على أصله، وذلك من وجهين:

الأول: الأصل في الأسماء، في رأي الباحث، أن تكون مرفوعة، لأن الاسم هو الأصل، والفعل والحرف فرعان، ولذلك احتل الاسم المرتبة الأولى بين أقسام

(1) عمر بن عثمان بن قمبر الملقب سيبويه (ت180هـ) // الكتاب 127/1-128 و محمد عبد الله بن مالك الجبائي (ت672هـ) / شرح الكافية الشافية 336/1، تحقيق: عبد المنعم هريدي، الناشر: جامعة أم القرى، الطبعة: الأولى (دون تاريخ). وابن الأنباري / أسرار العربية 72.

(2) انظر: كتاب سيبويه 2 / 126 - 127، معاني القرآن للأخفش 1 / 9، المقتضب 4 / 126، الأصول في النحو 1 / 58، اللع في العربية 25، شرح اللع 1 / 33، شرح المقدمة المحسبة 2 / 345، المترجل 114، الإنصاف في مسائل الخلاف (مسألة 5)، أصول النحو العربي - للدكتور محمد خير الحلواني 171.

الكلام⁽¹⁾. كذلك الرفع هو الأول، ولذلك أعطي أول الحركات وهي الضمة⁽²⁾ وبهذا يستحق المرتبة الأولى بين أنواع الإعراب. فلما كان الاسم هو الأول، والرفع هو الأول، كان الأصل في الاسم أن يكون مرفوعاً.

والآخر: المبتدأ له الصدارة بين الأسماء، فهو أولها، كما كان الواحد أول العدد. قال سيبويه: " واعلم أن الاسم أول أحواله الابتداء... فالمبتدأ أول جزء كما كان الواحد أول العدد والنكرة قبل المعرفة"⁽³⁾.
والمبتدأ عند النحاة، معرى من العوامل اللفظية، وهو في الوقت نفسه معرض لها.

يقول ابن جني: " اعلم أن المبتدأ كل اسم ابتدأته وعريته من العوامل اللفظية وعرضته لها وجعلته أولاً لثان، يكون الثاني خبراً عن الأول ومسنداً إليه وهو مرفوع بالابتداء⁽⁴⁾".

فإذا كان المبتدأ هو الأول بين الأسماء، وكان الأصل في الأسماء الرفع، وكان المبتدأ معرى من العوامل اللفظية، فمعنى ذلك أن المبتدأ باق على أصله من الرفع، وأن الرفع فيه أصل.

وقد نص سيبويه وابن السراج على أن المبتدأ والخبر هما الأول، والأصل في استحقاق الرفع⁽⁵⁾. ويدل ذلك على ذلك أن العوامل اللفظية إذا دخلت عليه خرج عندئذ عن حكم المبتدأ والخبر.

كذلك يرى الباحث أن الخبر لا يحتاج إلى العوامل من أجل رفعه، لأن الأصل فيه أن يكون مرفوعاً، وذلك من ثلاثة أوجه:

1- أن الخبر المفرد اسم، والأسماء أصل في استحقاق الرفع، على ما تقدم بيانه.

(1) انظر تفصيل ذلك في الإيضاح في علل النحو 68، 83، 100، وأسرار العربية 16 - 17، والأشباه والنظائر 1 / 54.

(2) ابن الأنباري/ أسرار العربية ص69. وشرح الكافية 231/2

(3) سيبويه/الكتاب 1 / 23 - 24.

(4) أبو الفتح عثمان بن جني / اللمع في العربية ص25، تحقيق: فائز فارس، الناشر: دار الكتب الثقافية - الكويت.

(5) شرح المفصل 1 / 73.

2- أن الخبر كالمبتدأ، كلاهما أصل في استحقاق الرفع، كما نص على ذلك سيبويه وابن السراج (1). إن الخبر المفرد هو المبتدأ في المعنى، تقول: زيد أخوك، وعبد الله منطلق، فأخوك هو زيد، والمنطلق هو عبد الله (2).

2- وقوع الفعل المضارع موقع الاسم:

الأصل في الأفعال أن تكون مبنية (3)، وإنما أعرب الفعل المضارع لمضارعه الاسم، ولهذا سمي مضارعاً. والمضارعة: المشابهة، ومنها سمي الضرع ضرعاً لأنه يشابه أخاه.

فالفعل المضارع يشبه الاسم في إبهامه وتخصيصه، فإذا قلنا: " زيد يقوم "، فالفعل " يقوم " يصلح لزمانى الحال والاستقبال، فإذا أدخلت عليه السين أو سوف تخلص للاستقبال، كما أنك إذا قلت: " رجل "، فهو يصلح لجميع الرجال، فإذا أدخلت عليه الألف واللام اختص برجل بعينه.

كذلك يشبه الفعل المضارع اسم الفاعل في المعنى واللفظ، فإذا قلت: " زيد يضرب " فهو في معنى قولك: " زيد ضارب "، وقولك: " يضرب " يجرى مجرى " ضارب " في حركته وسكونه (4).

ويرى النحاة أن عامل الرفع في الفعل المضارع، هو: وقوعه موقع الاسم، قال سيبويه في باب: وجه دخول الرفع في الأفعال المضارعة للأسماء:

" اعلم أنها إذا كانت في موضع اسم مبتدأ، أو موضع اسم بني على مبتدأ، أو في موضع اسم مرفوع غير مبتدأ ولا مبني على مبتدأ، أو في موضع اسم مجرور أو منصوب، فإنها مرتفعة، وكيونتها في هذه المواضع ألزمتها الرفع، وهي سبب

(1) شرح المفصل 1 / 73.

(2) كتاب سيبويه 2 / 127، الأصول في النحو 1 / 62، الإنصاف في مسائل الخلاف (مسألة 5)، شرح المفصل 1 / 87.

(3) الجمل في النحو 260.

(4) كتاب سيبويه 1 / 14، 164، 181، 182، المقتضب 2 / 1، 119، الأصول في النحو 1 / 122 – 123، الإنصاف في مسائل الخلاف (مسألة 73)، شرح المفصل 6 / 68، شرح الكافية 2 / 205.

دخول الرفع فيها... وكيونتها في موضع الأسماء ترفعها، كما يرفع الاسم كيونته مبتدأ (1) ".

فوقوع الفعل المضارع موقع الاسم، هو الذي يرفعه في نظر النحاة. ومعنى وقوعه موقع الاسم أنه يقع حيث يصح وقوع الاسم، ألا ترى أنه يجوز أن تقول " يضرب زيد "، فترفع الفعل إذ يجوز أن تقول " أخوك زيد " (2).

وقد عقب ابن الخشاب على ذلك بقوله: " ثم استمر هذا حتى رفع الفعل بهذا المعنى في كل المواضع التي يعرى فيها من ناصب وجازم، وإن لم يقدر تقدير الاسم " (3).

والذي يظهر أن الفعل المضارع لا يفتقر إلى العوامل من أجل رفعه، لأن الأصل في الفعل المضارع الرفع، وذلك من وجهين:

الأول: إن الفعل المضارع معرب لأنه محمول على الاسم لمشابهته إياه، والأصل في الاسم أن يكون مرفوعاً، فكذلك ما أشبهه، وهو الفعل المضارع.

والآخر: إن الفعل المضارع المرفوع معرى من عوامل النصب والجزم، وهذا يعني أنه جار على أصله من الرفع، والرفع هو أول الحالات الإعرابية وأسبقها (4). ويدلك على أن الرفع في الفعل المضارع أصل، أنه إذا أدخلت عليه العوامل تلاعبت به، فيخرج عن حالة الرفع إلى النصب أو الجزم، على حسب اختلاف العوامل.

وإنما الذي دفع البصريين إلى القول بالعامل المعنوي في ذينك الموضعين، أنه استبدت بهم فكرة مؤداها أن لا مرفوع إلا برافع... فطفقوا يبحثون عن عوامل للمرفوعات، فلما وصلوا إلى المبتدأ والفعل المضارع المرفوع، لم يجدوا قبلهما عاملاً لفظياً، فقالوا: الابتداء هو عامل الرفع في المبتدأ، ووقوع الفعل المضارع

(1) كتاب سيبويه 3 / 9 - 10، انظر المقتضب 2 / 5، والإنصاف في مسائل الخلاف (مسألة 74).

(2) شرح المفصل 7 / 12، وانظر المقرب 1 / 260.

(3) المرتجل 115.

(4) انظر أسرار العربية 69، وشرح الكافية 2 / 231.

موقع الاسم هو عامل الرفع في الفعل المضارع المرفوع، فوقعوا في تعسف وتمحل، ولا طائل وراء ما ذكروا.

وما كانوا يلجأون إلى القول بالعامل المعنوي إلا في موضع الاضطرار⁽¹⁾ ولقد شعروا هم أنفسهم بضعف العامل المعنوي وانحطاطه عن رتبة العامل اللفظي⁽²⁾.

(1) شرح الكافية 1 / 195.

(2) المرتجل 114 – 115، الإنصاف في مسائل الخلاف (مسألة 5).

المبحث الرابع: العوامل المعنوية المختلف فيها عند البصريين

المطلب الأول: التبعية

اختلف النحويون في عامل التابع. فأما النعت والتوكيد وعطف البيان، فقد ذهب الجمهور إلى أن العامل فيها هو العامل في المتبوع، وهو ظاهر مذهب سيبويه(1).

وذهب الخليل بن أحمد إلى أن العامل فيها معنوي، وهو تبعيتها لما جرت عليه، أي كونها تابعة، ووافقه في ذلك أبو الحسن الأخفش(2).

وقد انتصر رضي الدين الاسترابادي لمذهب سيبويه، ورأى أنه هو الأولى،

وذلك من وجهين:

الأول: إن حكم العامل ينسحب على التابع والمتبوع معاً، باعتبار أن التابع يكمل المتبوع، فكأنهما اسم واحد، والمنسوب إلى المتبوع في قصد المتكلم منسوب إليه مع تابعه. فإذا قلت: جاءني زيد الظريف، فأنت لا تنسب المجيء إلى زيد مطلقاً، بل إلى زيد المقيد بقيد الظرافة.

الأخر: إن التابع هو المتبوع في المعنى، أما إذا قلت " جاءني غلام زيد، فالمنسوب إليه وإن كان الغلام مع زيد، إلا أن الثاني ليس هو الأول في المعنى، فلم يعمل العامل فيهما معاً.

ثم انتقد رضي الدين عامل التبعية هذا، فقال: " وجعله معنوياً، كما ذهب إليه الأخفش، خلاف الظاهر، إذ العامل المعنوي في كلام العرب بالنسبة إلى اللفظي كالشاذ النادر، فلا يحمل عليه المتنازع فيه (3).

(1) شرح الكافية 1 / 299، شرح التصريح 2 / 108، شرح الأشموني 2 / 62.

(2) شرح التصريح 2 / 108، همع الهوامع 5 / 166.

(3) شرح الكافية 1 / 299.

المطلب الثاني: الصفة

اتفق الجمهور على أن العامل في الصفة هو العامل في الموصوف، إذ كانا كالاسم الواحد، وهو مذهب سيبويه (1).

وذكر ابن الخشاب والأنباري أن أبا الحسن الأخفش أضاف عاملاً معنوياً، وهو عامل الصفة، فقد ذهب إلى أن الاسم يرتفع لكونه صفة لمرفوع، وينتصب لكونه صفة لمنصوب، ويجر لكونه صفة لمجرور.

فإذا قلت: مررت برجل ضارب، فالجار لضارب عند أبي الحسن كونه صفة لمجرور، وكذلك إن ارتفع أو انتصب. وكونه صفة في هذه الأحوال معنى يعرف بالقلب، ليس للفظ فيه حظ (2).

قال أبو الحسن الأخفش في كتابه معاني القرآن: وأما قوله: ﴿مَلِكٍ يَوْمَ الدِّينِ﴾ (3)، فإنه جر، لأنه من صفة الله عز وجل، وقولك " الله " جر باللام، كما انجر قولك ﴿رَبِّ الْعَالَمِينَ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ (4)، لأنه من صفة قوله " الله " (5).

ولعل ابن الخشاب والأنباري قد فهما عامل الصفة عند الأخفش من كلامه هذا في (معاني القرآن)، أو أنهما وقعا للأخفش على كلام صريح العبارة في كتاب آخر لم يصل إلينا.

والذي يراه الباحث أن عامل الصفة هذا، ما هو إلا عامل التبعية نفسه، فإذا قلت: إن الذي يرفع الاسم كونه صفة لمرفوع، فهذا يعني تبعيته للمرفوع، كذلك الأمر في حالي النصب والجر.

فالنص على عامل الصفة هو من قبيل التفصيل وذكر الخاص بعد العام. ويؤيد ذلك ما ذكره أبو البقاء العكبري (المتوفي سنة 616هـ) في كتابه (التبيان في إعراب القرآن)، إذ يقول: " والعامل في الصفة هو العامل في الموصوف. وقال الأخفش: العامل فيها معنوي، وهو كونها تبعاً (6) ".

المطلب الثالث: الإضافة

(1) كتاب سيبويه 2 / 22، المقتضب 4 / 315، المرتجل 115.

(2) المرتجل 115، أسرار العربية 66 - 67، 295.

(3) سورة الفاتحة 4.

(4) سورة الفاتحة 2 - 3.

(5) أبو الحسن المجاشعي بالولاء الأخفش الأوسط / معاني القرآن 1 / 15. تحقيق: د. هدى قراعة، الناشر: مكتبة الخانجي - القاهرة، الطبعة: الأولى، سنة: 1411هـ.

(6) أبو البقاء عبد الله العكبري / التبيان في إعراب القرآن 1 / 4.

اختلف النحاة في عامل المضاف إليه، فمنهم من ذهب إلى أن المضاف إليه يجر بالمضاف، وهو مذهب سيبويه، ومنهم من ذهب إلى أن المضاف إليه يجر بحرف مقدر ناب عنه المضاف⁽¹⁾.

أما الأخفش فذهب - في ما ذكره السيوطي - إلى أن عامل المضاف إليه هو الإضافة⁽²⁾.

قال الأخفش في معاني القرآن: " وقوله: " غير المغضوب عليهم" هو صفة ﴿الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾⁽³⁾ لأن الصراط مضاف إليهم، فهم، يعني: "الذين"، جر للإضافة، وأجريت عليهم "غير" صفة أو بدلاً⁽⁴⁾.

إذا كان السيوطي اعتمد على هذا النص، فقد حمل كلام الأخفش أكثر مما يحتمل، لأنه ليس فيه دليل واضح على مذهبه. أما إذا اعتمد على كلام آخر للأخفش، واضح الدلالة صريح العبارة في أحد كتبه التي لم تصل إلينا، فإن المسألة حينئذ تعد رأياً فردياً للأخفش تبعه فيه بعض النحاة.

وقد عد رضي الدين الإضافة عاملاً في المضاف إليه، فقال: " وقال بعضهم والعامل معنى الإضافة، وليس بشيء، لأنه إن أراد بالإضافة كون الاسم مضافاً إليه، فهذا هو المعنى المقتضي، والعامل ما به يتقوم المعنى المقتضي، وإن أراد بها النسبة التي بين المضاف والمضاف إليه، فينبغي أن يكون العامل في الفاعل والمفعول أيضاً النسبة التي بينهما وبين الفعل، كما قال خلف: "العامل في الفاعل هو الإسناد لا الفعل"⁽⁵⁾.

(1) انظر: كتاب سيبويه 1 / 419 - 420، الأصول في النحو 1 / 53، تسهيل الفوائد 155، أوضح المسالك 2 / 162، شرح التصريح 2 / 24 - 25، همع الهوامع 4 / 265، شرح الأشموني 1 / 488.

(2) همع الهوامع 4 / 265.

(3) سورة الفاتحة 7.

(4) معاني القرآن للأخفش 1 / 17.

5 - شرح الكافية 1 / 25.

المبحث الخامس: العوامل المعنوية عند الكوفيين

1-الخلاف أو الصرف:

وهو أهم العوامل المعنوية عند الكوفيين. والخلاف أو الصرف مصطلح كوفي محض، ومعناه أن يكون في التركيب اللغوي ما يوحي باشتراك شيئين أو أكثر في حكم واحد، ولكن العربي لا يريد إفراد الثاني بحكم آخر، فيأتي بحركة إعرابية مخالفة لحركة الأول، فتكون قرينة على إرادة المعنى الآخر.

فإذا قلت: لا تأكل وتتكلم، فأنت لا تريد أن تنهى المخاطب عن الأكل والتكلم في جميع الحالات، وإنما تريد أن تنهيه عن أن يجمع بين العملين في وقت واحد، ولذلك نصبت " تتكلم " ولم تجزمه، ليكون في النصب قرينة إعرابية تدل على المعنى المراد.

ولعل الكوفيين أفادوا مفهوم الخلاف من كلام الخليل وسيبويه في بداءة الأمر، ثم طوروه وجعلوه عاملاً معنوياً في بعض المواضع. قال سيبويه: " هذا باب لا يكون المستثنى فيه إلا نصباً، لأنه مخرج مما أدخلت فيه غيره، فعمل فيه ما قبله كما عمل العشرون في الدرهم حين قلت: له عشرون درهماً. وهذا قول الخليل -رحمه الله- وذلك قولك: أتاني القوم إلا أباك، ومررت بالقوم إلا أباك، والقوم فيها إلا أباك، وانتصب الأب إذ لم يكن داخلياً في ما دخل فيه ما قبله، ولم يكن صفة، وكان العامل فيه ما قبله من الكلام" (1).

فالخليل يعتل لنصب المستثنى بأنه مخالف ما قبله، ولكنه مع ذلك يصرح بأن العامل فيه ما قبله من الكلام. ولسيبويه في غير الاستثناء كلام مشابه لكلام الخليل (2).

وقد جعل الكوفيون الخلاف عامل نصب، فنصبوا به في المواضع الآتية:

أ – الفعل المضارع:

ينصب الفعل المضارع بالخلاف في الحالات الآتية: (1)

(1) كتاب سيبويه 2 / 230 - 231.

(2) انظر باب ما ينتصب لأنه قبيح أن يكون صفة، وباب ما ينتصب لأنه ليس من اسم ما قبله ولا هو هو، وما ينتصب على أنه ليس من اسم الأول ولا هو هو، (كتاب سيبويه 2 / 117 - 121).

1- إذا وقع بعد واو المعية، وهي المسبوقة بنفي، أو طلب، وذلك نحو قولك: لا تأكل السمك، وتشرب اللبن.

2- إذا وقع بعد فاء السببية، وهي المسبوقة بنفي أو طلب، وذلك نحو قولك: لا تظلم، فتندم.

3- إذا وقع بعد (أو) التي بمعنى " إلى أن " أو " إلا أن "، نحو قول امرئ القيس:

فقلت له لا تبك عينك إنما نحاول ملكا أو نموت فنعدرا (2)
أي إلى أن نموت.

ونحو قول زياد الأعجم:

وكنت إذا غمزت قناة قوم كسرت كعوبها أو تستقيما (3)
أي إلا أن تستقيما

قال الفراء: " والصراف أن يجتمع الفعلان بالواو، أو ثم، أو الفاء، أو أو، وفي أوله جحد، أو استفهام، ثم ترى ذلك الجحد أو الاستفهام ممتنعاً أن يكرر في العطف، وكذلك الصراف. ويجوز فيه الاتباع، لأنه نسق في اللفظ، وينصب إذ كان ممتنعاً أن يحدث فيهما ما أحدث في أوله، ألا ترى أنك تقول: لست لأبي إن لم أقتلك، أو إن لم تسبقتي في الأرض. وكذلك يقولون: لا يسعني شيء ويضيق عنك(4)".

وقال الفراء في موضع آخر: " فإن قلت: وما الصراف؟ قلت: أن تأتي بالواو

معطوفة على كلام في أوله لا تستقيم إعادتها على ما عطف عليها، فإذا كان كذلك فهو الصراف، كقول الشاعر:

(1) انظر في هذه الحالات: الإنصاف في مسائل الخلاف (مسألة 75، ومسألة 76)، شرح المفصل 7 / 21، همع الهوامع 4 / 116 - 117، الأشباه والنظائر 1 / 238، شرح الأشموني 2 / 291 - 293.

(2) انظر ديوان امرئ القيس 66. والبيت من شواهد كتاب سيبويه 3 / 47، المقتضب 2 / 28، اللامات 56، الأصول في النحو 2 / 156، الخصائص 1 / 263، أمالي ابن الشجري 2 / 319. شرح المفصل 7 / 23، خزائن الأدب 3 / 609.

(3) نسب البيت إلى زياد بن سليمان الأعجم، سيبويه والمبرد وخالد الأزهري وعبد القادر البغدادي. وهو من شواهد كتاب سيبويه 3 / 48، المقتضب 2 / 29، المقرب 1 / 263، مغني اللبيب 1 / 93.

(4) معاني القرآن - للفراء 1 / 235 - 236.

لا تنه عن خلق وتأتي مثله عار عليك إذا فعلت عظيم (1)
ألا ترى أنه لا يجوز إعادة (لا) في (تأتي مثله) فذلك سمي صرفاً، إذ كان
معطوفاً، ولم يستقم أن يعاد فيه الحادث الذي قبله (2).

والكوفيون هم الذين سموا هذه الواو بواو الصرف (3)، وتكون للصرف عن
جهة الأول، فهي تصرف ما بعدها عن أن يعطف على ما قبلها، لأن هذا العطف
يفسد المعنى المراد.

ب. المفعول معه:

ذهب الكوفيون إلى أن المفعول معه منصوب على الخلاف، وذلك نحو قولهم:
" استوى الماء والخشبة ". واحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إنه منصوب على الخلاف،
وذلك لأنه إذا قال: " استوى الماء والخشبة "، لا يحسن تكرير الفعل، فيقال: استوى
الماء واستوت الخشبة، لأن الخشبة لم تكن معوجة فتستوي، فلما لم يصح العطف،
وكان ما بعد الواو مخالفاً لما قبلها، انتصب على الخلاف (4).

ج. الظرف الواقع خبراً:

ذهب الكوفيون إلى أن الظرف إذا وقع خبراً للمبتدأ انتصب على الخلاف،
نحو قولك: " زيد أمامك ". وحجتهم في ذلك أن خبر المبتدأ في المعنى هو المبتدأ.
فإذا قلت: " زيد قائم "، كان (قائم) في المعنى هو (زيد)، ولهذا كانت الكلمتان
في حالة إعرابية واحدة، وهي الرفع.

ولكن الظرف (أمامك) ليس في المعنى هو (زيد)، ولهذا لم تكن الكلمتان في
حالة إعرابية واحدة، بل نصب الظرف على الخلاف ليفرقوا بينهما (5).

(1) اختلف في قائل هذا البيت، فقد نسبه سيبويه إلى الأخطل، ولم أجده في شعره، ونسبه خالد الأزهري والسيوطي إلى أبي الأسود
الدولي، وذكره الخليل بن أحمد في الجمل في النحوص 96، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، الطبعة: الخامسة، سنة: 1416 هـ. وهو في شرح
الكافية الشافية للجبائي 1540/3 والبيت في ديوان أبي الأسود 130. وهو من شواهد كتاب سيبويه 3 / 42، المقتضب 2 / 26،
الأصول في النحو 2 / 154، مغني اللبيب 1 / 399، شرح التصريح 2 / 238، مع الهوامع 4 / 126.

(2) معاني القرآن – للفراء 1 / 33 – 34.

(3) مغني اللبيب 1 / 399.

(4) الإنصاف في مسائل الخلاف (مسألة 30)، شرح المفصل 2 / 49، تسهيل الفوائد 99 شرح الكافية 1 / 195، شرح التصريح 1
/ 344، مع الهوامع 3 / 239.

(5) الإنصاف في مسائل الخلاف (مسألة 29)، شرح المفصل 1 / 91، شرح الكافية 1 / 92، شرح التصريح 1 / 166، مع
الهوامع 2 / 21.

د. المستثنى:

ذكر الدكتور مهدي المخزومي أن المستثنى لم يكن بين المواضع التي نصب فيها الكوفيون على الخلاف، فقال: " ومن الغريب أن يقول الكوفيون بالنصب على الخلاف في هذه المواضع، ولا يقولوا به في نصب المستثنى بإلا، مع أن المخالفة بين المستثنى وما قبله أبين منها في هذه المواضع التي نص الكوفيون فيها على النصب بالخلاف، لعدم المماثلة في الحكم بينها وبين ما قبلها" (1).

وأثناء البحث لا حظت أن الكسائي، وهو إمام الكوفيين في النحو واللغة، كان يعد الخلاف عاملاً في نصب المستثنى. فقد ذهب إلى أن المستثنى منتصب لمخالفته للأول، فإذا قلت: قام القوم إلا زيداً، فإن ما بعد (إلا) منفي عنه القيام، وما قبلها موجب له القيام(2).

فالمستثنى مخالف لما قبله في المعنى، ولذلك انتصب على الخلاف عند الكسائي.

وقد يأتي الخلاف عاملاً في رفع الفعل المضارع في مثل قول الشاعر:

على الحكم المأتي يوماً إذا قضى
قضيته أن لا يجور ويقصد (3)
قال الفراء: هو مرفوع على المخالفة (4).

فالشاعر أراد أن يخرج (يقصد) من حكم النفي في (يجور)، ولذلك رفعه ولم ينصبه. فخالف في الحركة الإعرابية، لتكون هذه المخالفة قرينة على إرادة معنى آخر. كأنه قال: عليه أن لا يجور، بل يقصد في حكمه.

(1) مدرسة الكوفة/د. مهدي المخزومي 297.

(2) شرح جمل الزجاجي 2 / 253، شرح التصريح 1 / 349، همع الهوامع 3 / 253.

(3) نسب سيبويه هذا البيت إلى عبد الرحمن بن أم الحكم 3/56، ونسبه ابن يعيش 7/38 وعبد القادر البغدادي 3/613 إلى أبي اللحام التغلبي. وانظر معاني القرآن - للأخفش 1 / 177، و مغني اللبيب 1 / 397.

(4) الأشباه والنظائر 1 / 238 - 239.

2- التجرد من الناصب والجازم:

وهو العامل الذي يرفع الفعل المضارع عند الفراء، وعند غيره من حذاق الكوفيين. فهم يرون أن الفعل المضارع يرتفع إذا لم تدخله النواصب والجازم، فإذا دخلت المضارع دخله النصب أو الجزم (1).

وقد ناقش الفراء الآية الكريمة ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ﴾ (2)، فقال: " رفعت (تعبدون)، لأن دخول (أن) يصلح فيها، فلما حذف الناصب رفعت، كما قال الله: ﴿قُلْ أَفَغَيْرَ اللَّهِ تَأْمُرُونِي أَعْبُدُ﴾ (3) وكما قال: ﴿وَلَا تَمُنُّنَ تَسْتَكْثِرُ﴾ (4).

فربما استنتج النحويون المتأخرون مذهب الفراء من خلال كلامه السابق، أو أنهم عثروا له على كلام صريح العبارة في أحد كتبه التي لم تصل إلينا.

3- المضارعة:

ذهب ثعلب إلى أن عامل الرفع في الفعل المضارع هو المضارعة، أي مضارعة الاسم (5). على حين أن المضارعة عند سيبويه وجمهور البصريين، هي علة إعراب الفعل المضارع. أما العامل في رفعه عندهم، فهو وقوعه موقع الاسم (6). وقد عقب على ذلك ابن يعيش فقال: " وقد توهم أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب أن مذهب سيبويه أن ارتفاعه بمضارعة الاسم، ولم يعرف حقيقة مذهبه، وتبعه في ذلك جماعة من أصحابه. والصحيح من مذهبه أن إعرابه بالمضارعة، ورفع بوقوعه موقع الاسم (7) ".

(1) الإنصاف (مسألة 74)، شرح المفصل 7 / 12، تسهيل الفوائد 228، شرح الكافية 2 / 231، شرح التصريح 2 / 229، همع الهوامع 2 / 273.

(2) سورة البقرة 83.

(3) سورة الزمر 64.

(4) سورة المدثر 6. انظر معاني القرآن - للفراء 1 / 53.

(5) شرح التصريح 2 / 229، همع الهوامع 2 / 274، شرح الأشموني 2 / 275.

(6) انظر كتاب سيبويه 1 / 13 - 14، الإنصاف (مسألة 73 ومسألة 74).

(7) شرح المفصل 7 / 12.

وربما كان ثعلب لا يريد أن يتبع مذهب سيبويه في هذا الشأن، وإنما أراد أن يكون له مذهب آخر، فرأى أن مشابهة الفعل المضارع للاسم هي التي عملت فيه الرفع، وهذا ما يرجحه الباحث، لأن الرجل كان على جانب كبير من العلم والإتقان، فأكبر الظن أنه لم يخطئ في فهم مذهب سيبويه.

4- الإسناد:

وهو العلاقة المعنوية الرابطة بين الفعل والفاعل، والكاشفة عن نسبة الفعل إلى الفاعل، والإسناد هو رافع الفاعل⁽¹⁾ عند هشام بن معاوية الضريير⁽²⁾.

5- الفاعلية:

ذهب خلف الأحمر⁽³⁾ إلى أن رافع الفاعل هو معنى الفاعلية⁽⁴⁾. ويبدو للباحث أن مذهب هشام لا يبتعد عن مذهب خلف في هذا الشأن، لأن الفاعلية هي ثمرة الإسناد بين الفعل والفاعل. فالرجلان متفقان، ويؤيد ذلك أن بعض النحويين كانوا يعزون القول بالإسناد إلى خلف الأحمر⁽⁵⁾. ولعل كلاً من الرجلين قد انتفع برأي الكسائي، وهو أن رافع الفاعل " كونه داخلاً في الوصف"⁽⁶⁾.

6- المفعولية:

ذهب خلف الأحمر إلى أن ناصب المفعول به هو معنى المفعولية، أي كونه مفعولاً⁽⁷⁾. " وحجة خلف أن المفعولية صفة قائمة بذات المفعول، ولفظ الفعل غير قائم به وإسناد الحكم إلى العلة القائمة بذات الشيء أولى من غيرها"⁽⁸⁾.

(1) همع الهوامع 2 / 253.

(2) نحوي كوفي، كنيته أبو عبد الله. أخذ النحو عن الكسائي، وكان مشهوراً بصحبته، وله من التصانيف: المختصر، الحدود، القياس. توفي سنة 209 هـ. (الفهرست 104، نزهة الألباء 129 - 130، بغية الوعاة 2 / 328).

(3) هو أبو محرز خلف بن حيان المعروف بخلف الأحمر، كان يقول الشعر فيجيد، وربما نحل الشعر المتقدمون فلا يتميز من شعرهم، ثم تنسك. توفي في حدود سنة 180 هـ. (نزهة الألباء 53، بغية الوعاة 1 / 554).

(4) الإنصاف (مسألة 11)، همع الهوامع 2 / 253.

(5) تسهيل الفوائد 75، شرح الكافية 1 / 71، شرح التصريح 1 / 369.

(6) همع الهوامع 2 / 253.

(7) الإنصاف (مسألة 11)، شرح الكافية 1 / 128، همع الهوامع 3 / 7.

(8) شرح التصريح 1 / 309.

والذي يراه الباحث ويترجح عنده هو: أن العوامل المعنوية عند البصريين والكوفيين، إنما تصلح لأن تكون ضرورياً من التعليل⁽¹⁾، لا أن تكون عوامل. فإذا قيل إن الإضافة هي عامل الجر في المضاف إليه، والفاعلية هي عامل الرفع في الفاعل، والخلاف عامل النصب في المفعول معه، فإن هذا كله بحث في العلل لا في العوامل، لأن هذه العوامل المعنوية تعتمد على معنى من المعاني، والمعاني لا تعمل في الألفاظ. وإنما ينبغي أن تكون العوامل لفظية تقرن الحركة الإعرابية بلفظ من الألفاظ، لأن اللفظ أقوى من المعنى، إذ كان اللفظ محسوساً يدرك بالسمع، أما المعنى فهو معقول مستنبط لا محسوس⁽²⁾.

وبهذا نستطيع أن نميز العوامل من العلل تمييزاً واضحاً، وأن نقيم حداً فاصلاً بينهما. فالعلل والعوامل، وإن كان كل منهما، يراد به تفسير الظاهرة اللغوية، وفهم أسبابها، إلا أن العوامل تفسر ظاهرة لغوية مخصوصة، وهي الحالة الإعرابية وعلامتها، وهذا التفسير يقرب الحركة الإعرابية بلفظ من الألفاظ.

والله أعلم،،

(1) استثنى من ذلك العاملان المعنويان المتفق عليهما عند البصريين، وهما الابتداء ووقوع الفعل المضارع موقع الاسم، فإنه لا يصلح أي منهما لأن يكون علة، بله أن يكون عاملاً، لأن رفع المبتدأ والخبر والفعل المضارع قد جرى على الأصل، كما ذكرت، وحسبك بالأصل علة.

(2) انظر المرتجل 114.

الخاتمة

بعد الوصول لهذه المرحلة من البحث والتنقيب عن أقوال الأولين والآخرين عن هذه المسألة يمكن أن ندرك بجلاء أن الخلاف بين أهل الكوفة والبصرة حول العامل إنما هو خلاف في الشكل، إذ النتيجة واحدة وإن اختلفت طرق التعبير عنها، فالعامل هو الروح التي تبعث الحركة في جنبات الجملة العربية وارتباطه بها كارتباط الروح بالبدن، فمتى فقدت الروح فقد البدن قيمته وأصبح عديم الفائدة دون خلاف، ومثل ذلك يتصور في اللغة، ويمكن أن نختم بجملة من النتائج والتوصيات لعلها تجلي لنا أمر العامل من خلال ما سبق.

أولا/ النتائج:

- 1- توصل البحث إلى أن العامل هو اللب والروح للجملة العربية، فما من جملة إلا وهي عاملة أو معمولة، فهو بمثابة الروح الذي يسري خلال جسم اللغة فلا قوام للغة بدون العوامل.
- 2- الذين ينكرون العامل ويرفضونه هم في واقع الأمر يعملون بمقتضاه، والخلاف معهم في المصطلحات والألفاظ، أما في محصل الأمر فلا خلاف، وقد علمنا أنه لا مشاحة في الاصطلاح ما دامت النتيجة واحدة.
- 3- قضية العامل تعد من قضايا الترف اللغوي، فهي لا تقدم ولا تؤخر، والجميع- تقريبا- لا ينكرون العامل في حقيقة الأمر وإن تظاهر بعضهم بنكرانه وهم قلة يتقدمهم ابن حزم الظاهري ومن بعده جاء تلميذه ابن مضاء، ومن سلك سبيله من المحدثين كالدكتور شوقي ضيف وقلة آخرون-رحم الله الجميع-.
- 4- كان العرب ينطقون باللغة العربية على البديهة، دون أن تكون لهم علوم تضبط ذلك، وإنما بدأ الاهتمام بوضع قواعد اللغة بعد أن غدت لغة العرب لغة عالمية، لكونها وعاء القرآن الذي أنزله الله رحمة للعالمين، وكانت بدايات ذلك في مراحل متقدمة من فجر الإسلام حين بدأ اللحن والميل عن سنن العرب في لغتهم يظهر بسبب الاختلاط والاحتكاك المباشر بالأمم الأعجمية مما دفع الغيورين والمهتمين إلى النظر في كيفية تعصم لغة

القرآن من أدران اللحن، واتباع سنن العجم في تراكيب لغاتهم، وكان ممن برز في هذا الميدان عمر بن الخطاب، ومن بعده علي بن أبي طالب-رضي الله عنهما- وقد أوعز إلى أبي الأسود الدؤلي بوضع قواعد للغة بعد أن زوده ببعض الأمثلة المعينة على ذلك، وقد جاء البحث على كل ذلك بقدر من التفصيل.

ثانيا/ التوصيات:

- 1- مثل هذه الدراسات تبدو في ظاهر أمرها جزئية ولا تقدم جديدا للدرس العربي، وهذا مناف للصواب، فهي تقوم على تجلية الأمور وغرابة النظريات القديمة التي خالطها الكثير من الشوائب، فأصبح الدارسون يصنفونها على أنها من أسباب تعقيد اللغة وبعدها عن الذائقة العصرية، وهذا مناف للحقيقة في واقع الأمر، فتوجب لذلك أن يبذل الدارسون والمهتمون مزيد جهد واهتمام بهذه القضايا حتى ينفضوا عن لغة القرآن ما علاها من غبار الزمن وتراكمت الإهمال، وتقاعس أبنائها عن القيام بواجب البر والمحافظة على مكانتها.
- 2- استعمال العربية من سنن الخلفاء وقد نهى عمر -رضي الله عنه- عن التخاطب برطانة العجم، خوفا منه على لغة القرآن الكريم أن تمتد إليها أيادي اللحن والعجمة، وكان يزجر أبنائه عن اللحن.
- 3- يجب أن تعاد للدرس اللغوي مكانته التي كان عليها في الصدر الأول، وذلك لما أصاب جل طلبة العلم في هذا العصر من اهتمام مبالغ فيه باللغات الوافدة دون أن يكون لهم سند على تقديم تلك اللغات إلا أنها لغة الغالب، فألصقوا بلغة القرآن التخلف والبعد عن متطلبات العصر، بل جعلوها مشجبا يعلقون عليه كل تخلف وانحدار وتقهر عن مسايرة الركب الإنساني، وغير خاف على أحد أن السبب الرئيس لما تعانيه لغة الضاد إنما يرجع للهجمة الشرسة التي تتعرض لها من أعداء هذا الدين، وإن كنا لا نعد ذلك مبررا لتخلف أبنائه الأمة عن القيام بواجبهم نحو لغة القرآن الكريم.

4- بدأت بعض الجهات البحثية كالجامعات ونحوها بمبادرات تدل على أن تلك الجهات أصبحت تدرك بطريقة أو بأخرى أن الأمة لن تنزل المنزلة اللائقة بها إلا باستخدام الوسائل الذاتية وفي مقدمتها اللغة.

المراجع

- ابن خلكان (أبو العباس شمس الدين الإربلي) // وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان 173/6، تحقيق: إحسان عباس، الناشر: دار صادر..
- ابن سعد (أبو عبد الله محمد بن سعد) / الطبقات الكبرى تحقيق: علي محمد عمر، نشر: مكتبة الخانجي، سنة: 1421هـ.
- ابن سلام (محمد الجمحي) // طبقات فحول الشعراء، تحقيق: محمود محمد شاكر، الناشر: دار المدني- جدة. (دون تاريخ)
- ابن سيده (أبو الحسن علي بن إسماعيل المرسي) // المحکم والمحیط الأعظم 20/4 تحقيق: عبد الحميد هنداوي، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت الطبعة: الأولى سنة: 1421هـ.
- ابن عساكر / تاريخ دمشق ، تحقيق: عمرو بن غرامة العمروي، الناشر: دار الفكر سنة 1415هـ.
- ابن فارس (أبو الحسين أحمد). معجم مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، الناشر: دار الفكر، سنة: 1979م.
- ابن قتيبة (أبو محمد عبد الله الدينوري) // الشعر والشعراء ، الناشر: دار الحديث – القاهرة، سنة: 1423هـ.
- ابن مضاء (أحمد بن عبد الرحمن القرطبي) // الرد على النحاة، تحقيق: د. محمد إبراهيم البناء، الناشر: دار الاعتصام، الطبعة: الأولى، سنة: 1399هـ.
- ابن منظور (محمد بن مكرم بن علي الإفريقي) / لسان العرب. دار صادر- بيروت، الطبعة: الثالثة: 1414هـ.
- ابن هشام (أبو محمد عبد الله بن يوسف جمال الدين) / مغني اللبيب عن كتب الأعراب، تحقيق: مازن المبارك /محمد علي حمد الله. الناشر: دار الفكر-دمشق الطبعة: السادسة 1985م.
- ابن هشام (أبو محمد عبد الله جمال الدين الأنصاري) // أوضح المسالك، تحقيق: يوسف البقاعي، الناشر: دار الفكر(دون تاريخ).
- ابن يعيث (موفق الدين أبو البقاء الموصلي) // شرح المفصل تحقيق: إيميل بديع يعقوب، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، سنة: 1422هـ.

- أبو الطيب عبد الواحد بن علي اللغوي الحلبي/ مراتب النحويين، تحقيق: محمد إبراهيم، نشر: مكتبة نهضة مصر، سنة: 1955م.
- أبو الفضل (محمد بن طاهر المقدسي الشيباني)/ ذخيرة الحفاظ، تحقيق: د. عبد الرحمن الفريوائي، نشر: دار السلف-الرياض، سنة: 1416هـ.
- أبو داؤود (سليمان الطيالسي)/ مسند أبي داود، تحقيق: د. محمد بن عبد المحسن التركي، الطبعة: الأولى 1999م الناشر: دار هجر - مصر.
- أبو عبد الله (أحمد بن حنبل الشيباني) / فضائل الصحابة، تحقيق: د. وصي الله محمد عباس، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت الطبعة: الأولى سنة: 1403هـ.
- أبو عبد الله (أحمد بن حنبل الشيباني)/ مسند الإمام أحمد بن حنبل، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرون، الطبعة: الأولى، 2001م، الناشر: مؤسسة الرسالة.
- أبو نعيم (أحمد بن عبد الله بن مهرا ن الأصبهاني)/ المسند المستخرج على صحيح الإمام مسلم، تحقيق: محمد حسن إسماعيل الشافعي، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى سنة: 1996م.
- أبو هلال العسكري (الحسن بن عبد الله) / معجم الفروق اللغوية: تحقيق الشيخ بيت الله بيات ومؤسسة الرسالة - نشر مؤسسة الرسالة الطبعة: الأولى سنة 1412هـ - ص 439 وما بعدها.
- أبو داود (سليمان بن نجاح الأندلسي)/ مختصر التبيين لهجاء التنزيل، الناشر: مجمع الملك فهد بالمدينة، سنة: 1423هـ .
- أحمد بن عمر الحازمي/ فتح رب البرية في شرح الأجرومية، الناشر: مكتبة الأسد- مكة المكرمة. (دون تاريخ)
- أحمد شوقي ضيف / المدارس النحوية، الناشر: دار المعارف. (دون باقي المعلومات)
- أحمد مختار عبد الحميد عمر/ البحث اللغوي عند العرب، الناشر: عالم الكتب، الطبعة الثامنة 2003.

- إسماعيل بن محمد بن عبد الهادي الجراحي الدمشقي/ كشف الخفاء ومزيل الإلباس، الناشر: المكتبة العصرية، الطبعة: الأولى ، سنة: 1420هـ.
- الأنباري (أبو البركات عبد الرحمن) // لمع الأدلة في أصول النحو، تحقيق: عطية عامر، نشر: المكتبة الكاثوليكية، بيروت لبنان، سنة: 1963م.
- الأنباري (عبد الرحمن بن محمد أبو البركات) // نزهة الألباء في طبقات الأدباء، تحقيق: إبراهيم السامرائي_ مكتبة المنار(الزرقاء- الأردن) الطبعة: الثالثة سنة 1985م.
- الأنباري (عبد الرحمن بن محمد أبو البركات) // الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، الطبعة: الأولى، سنة: 1424هـ، الناشر المكتبة العصرية.
- الأندلسي (أبو بكر بن محمد الحسن) // طبقات النحويين واللغويين، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، نشر: دار المعارف- القاهرة، الطبعة: الثانية. (دون تاريخ)
- الأندلسي أبو عبيد (عبد الله بن عبد العزيز البكري) // ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع، تحقيق: مصطفى السقا، الناشر، عالم الكتب بيروت. (دون بقية المعلومات)
- البغدادي (عبد القادر بن عمر) // خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، الناشر: مكتبة الخانجي- القاهرة، الطبعة: الرابعة، سنة: 1418هـ.
- البيهقي (أحمد بن الحسين) // السنن الكبرى، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت الطبعة: الثالثة، سنة: 1424هـ.
- البيهقي (أحمد بن الحسين) // سنن البيهقي، تحقيق: د. عبد العلي حامد الناشر: مكتبة الرشد بالرياض الطبعة: الأولى سنة: 1423هـ.
- البيهقي (أحمد بن الحسين) // شعب الإيمان، تحقيق: عبد العلي عبد الحميد حامد، الطبعة: الأولى، الناشر: مكتبة الرشد بالرياض سنة: 1423هـ.
- الجرجاني (عبد القاهر) / العوامل المائة النحوية في أصول علم العربية، تحقيق: د. البدرأوي زهران، الناشر: دار المعارف، الطبعة: الثانية. (دون بقية المعلومات)

- الجرجاني (علي بن محمد الشريف) / التعريفات. طبعة مكتبة لبنان سنة: 1985م.
- الجياني (محمد بن عبد الله جمال الدين) / شرح الكافية الشافية، تحقيق: عبد المنعم هريدي، الناشر: جامعة أم القرى، الطبعة: الأولى. (دون بقية المعلومات)
- الحاكم (أبو عبد الله النيسابوري) / المستدرک علی الصحیحین، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، الطبعة: الأولى 1990م، الناشر: دار الكتب العلمية- بيروت.
- حسن عون / اللغة والنحو، الطبعة: الأولى، سنة: 1952م.
- الحموي (شهاب الدين أبو عبد الله) / معجم الأدباء- إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، تحقيق: إحسان عباس، الناشر: دار الغرب الإسلامي - بيروت، الطبعة: الأولى سنة: 1414 هـ.
- خديجة الحديثي / موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف، منشورات وزارة الثقافة العراقية، سنة: 1981م.
- الخطيب البغدادي (أبو بكر أحمد بن علي) / تاريخ بغداد ، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، نشر، دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى. (دون بقية المعلومات)
- الخفاجي (أبو محمد عبد الله بن محمد ابن سنان) / سر الفصاحة. دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، سنة: 1402هـ.
- د. أحمد مختار عبد الحميد عمر / معجم اللغة العربية المعاصرة، الناشر: عالم الكتب، الطبعة: الأولى سنة: 2008م.
- د/ تمام حسان / الأصول، نشر: عالم الكتب. (دون بقية المعلومات)
- د. سعيد الأفغاني / في أصول النحو، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية بسوريا.
- الدارمي (أبو محمد عبد الله) / سنن الدارمي ، تحقيق: حسين سليم الداراني، الناشر: دار المغني للنشر-السعودية، الطبعة: الأولى، سنة: 1412هـ.

- الداني (عثمان بن سعيد) / المحكم في نقط المصاحف، تحقيق: د. عزة حسن، الناشر: دار الفكر – دمشق، الطبعة: الثانية، سنة: 1407هـ
- الذهبي (شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد) / معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، سنة: 1997م.
- الذهبي (شمس الدين أبو عبد الله) / تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام. تحقيق: بشار معروف، الناشر: دار الغرب الإسلامي.
- الرازي (زين الدين) / مختار الصحاح، تحقيق: حمزة فتح الله، الناشر: مؤسسة الرسالة-الطبعة: الحادية عشر، سنة: 1426هـ.
- الرماني (علي بن عيسى أبو الحسن) / رسالة الحدود، تحقيق إبراهيم السامرائي، الناشر: دار الفكر-عمان. (دون بقية المعلومات)
- رمضان محمد إسماعيل / القراءات أحكامها ومصادرها، نشر: دار السلام- القاهرة ، سنة الطبع 1406هـ.
- الزبيدي (أبو الفيض محمد) / تاج العروس من جواهر القاموس ، تحقيق: مجموعة من المحققين، الناشر: دار الهداية. (دون بقية المعلومات)
- الزبيدي(محمد بن محمد بن عبد الرزاق المرتضى) / تاج العروس من جواهر القاموس، الناشر: طبعة الكويت. (دون بقية المعلومات)
- الزركشي (أبو عبد الله بدر الدين بن محمد بن بهادر) / البرهان في علوم القرآن، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، نشر: دار إحياء الكتب العربية – عيسى البابي الحلبي وشركاه، سنة: 1957م.
- الزركلي (خير الدين الدمشقي) / الأعلام، الناشر: دار العلم للملايين، الطبعة: الخامسة عشر سنة: 2002م
- الزمخشري (أبو القاسم محمود بن عمرو) / المفصل في صناعة الإعراب، تحقيق: د. علي بو ملح، الناشر: مكتبة الهلال –بيروت، الطبعة: الأولى سنة 1993م.
- السجستاني (أبو بكر بن داود) / كتاب المصاحف، تحقيق: محمد بن عبده، الناشر: الفاروق الحديثة- القاهرة، الطبعة: الأولى، سنة: 1423هـ

- سليمان بن بنين بن خلف الدقيقي المصري / اتقان المباني وافتراق المعاني، تحقيق: يحيى عبد الرؤوف جبر، الناشر: دار عمار- الأردن، الطبعة: الأولى سنة: 1985م.
- سيبويه/ الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، الناشر: مكتبة الخانجي-القاهرة، الطبعة: الثالثة، سنة: 1408هـ.
- السيرافي (الحسن بن عبد الله) // أخبار النحويين البصريين، تحقيق: طه محمد الزيني ومحمد خفاجي، النشر: مصطفى البابي الحلبي، الطبعة: 1966م.
- السيوطي (جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر) // حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر: دار إحياء الكتب العربية بمصر، الطبعة الأولى 1387هـ.
- السيوطي (عبد الرحمن بن أبي بكر) // المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تحقيق: فؤاد علي منصور، الناشر: دار الكتب العلمية- بيروت، الطبعة: الأولى، سنة: 1998م.
- السيوطي // الاقتراح في علم أصول الفقه، تحقيق: د. سليمان ياقوت، الطبعة: 2006م الناشر: دار المعارف للنشر.
- الصبان (أبوالعرفان محمد بن سنان الشافعي) // حاشية الصبان على الأشموني، الناشر: دار الكتب العلمية- بيروت، الطبعة: الأولى، سنة: 1417هـ.
- الصفدي (صلاح الدين خليل بن أيبك) // الوافي بالوفيات، تحقيق: أحمد الأرنؤوط وتركي مصطفى، الناشر دار إحياء التراث العربي-بيروت، سنة: 1420هـ.
- الطبراني (سليمان بن أحمد بن أيوب) / المعجم الكبير، تحقيق حمدي بن عبد المجيد السلفي، الناشر: مكتبة ابن تيمية – القاهرة، الطبعة: الثانية. (دون بقية المعلومات)
- الطنطاوي محمد / نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، تحقيق أبي محمد عبد الرحمن بن محمد بن إسماعيل، نشر: مكتبة التراث الإسلامي، الطبعة: الأولى، سنة: 2005م.

- عبد الرزاق الصاعدي / أصول علم العربية في المدينة، الناشر: مجلة الجامعة الإسلامية. (دون بقية المعلومات)
- عبد الغني الغنيمي الدمشقي اللباب في شرح الكتاب الناشر: المكتبة العلمية- بيروت. (دون بقية المعلومات)
- عبد الله بن حمد الخثران/ مراحل تطور الدرس النحوي، نشر: دار المعرفة الجامعية- الإسكندرية، سنة: 1993م.
- عفيف دمشقي/ المنطلقات التأسيسية والفنية إلى النحو العربي: . نشر: معهد الإنماء في ليبيا، سنة: 1978م.
- العكبري (أبو البقاء عبد الله بن الحسين) / التبيان في إعراب القرآن تحقيق: علي محمد البجاوي، الناشر: عيسى البابي الحلبي وشركاه.
- علي أبو المكارم/ أصول التفكير النحوي، دار الراغب. (دون بقية المعلومات)
- الفراهيدي (الخليل بن أحمد) / العين، تحقيق: د/ مهدي المخزومي، د/ إبراهيم السامرائي. (دون بقية المعلومات)
- الفيروز آبادي / القاموس المحيط، تحقيق: مكتب تحقيق التراث بمكتبة الرسالة، الناشر: مؤسسة الرسالة- بيروت.
- القالي (أبو علي إسماعيل) / ذيل الأمالي، تحقيق: صلاح بن فتحي هلل – سيد بن عباس الجليمي، الناشر: المكتبة العصرية للطباعة والنشر، سنة: 2001م.
- القرطبي (أبو عمر يوسف بن عبد البر) / التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد 278/8 تحقيق: مصطفى العلوي ومحمد البكري الناشر: وزارة الأوقاف بالمغرب سنة: 1387 هـ.
- القضاة (محمد أحمد) / مقدمات في علم القراءات، الناشر: دار عمار- الأردن، سنة: 1422 هـ.
- القفطي (جمال الدين أبو الحسن) // إنباه الرواة على أنباه النحاة، الناشر: المكتبة العصرية- بيروت. (دون بقية المعلومات)

- القنوجي (أبو الطيب محمد صديق البخاري) / البلغة إلى أصول اللغة، تحقيق: سهاد حمدان السامرائي، الناشر: جامعة تكريت- رسالة جامعية. (دون بقية المعلومات)
- الكفوي (أيوب بن موسى الحسيني القريمي أبو البقاء الحنفي) / الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، تحقيق: عدنان درويش ومحمد المصري، الناشر: مؤسسة الرسالة. (دون بقية المعلومات)
- مازن المباك / النحو العربي، نشر: دار الفكر العربي الحديث، سنة: 1981م.
- مالك بن أنس الأصبحي المدني / الموطأ، تحقيق: محمد مصطفى الأعظمي، الطبعة: الأولى، سنة: 2004م، الناشر: مؤسسة زايد بن سلطان آل نهيان للأعمال الخيرية- أبو ظبي.
- محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجبالي / شرح الكافية، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، الناشر: جامعة أم القرى، الطبعة: الأولى. (دون بقية المعلومات)
- محمد خير الحلواني / المفصل في تاريخ النحو العربي، مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى، سنة: 1979م.
- محمد علي التهانوي / كشاف اصطلاحات الفنون، تقديم وإشراف ومراجعة: رفيق العجم.
- المرادي (أبو جعفر النحاس أحمد بن محمد) / عمدة الكتاب، تحقيق: باسم الجابي، الناشر: دار ابن حزم، الطبعة: الأولى، سنة: 2004م.
- المرادي (أبو محمد بدر الدين) / توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، تحقيق: عبد الرحمن سليمان، الناشر: دار الفكر العربي، الطبعة: الأولى 2008م.
- المرتضى (الشريف علي بن الحسين الموسوي) / أمالى المرتضى (غرر الفوائد ودرر القلائد)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، نشر: دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركاه، الطبعة: الأولى، سنة: 1954م.
- مسلم بن الحجاج النيسابوري / المسند الصحيح المختصر (صحيح مسلم)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت

- المعري (أبو المحاسن المفضل بن محمد) / تاريخ العلماء النحويين من البصريين والكوفيين وغيرهم، تحقيق: د. عبد الفتاح الحلو، الناشر: دار هجر- القاهرة، الطبعة: الثانية، سنة: 1992م.
- مناهج جامعة المدينة العالمية/ أصول النحو، الناشر: جامعة المدينة العالمية.
- المناوي (عبد الرؤوف) / التيسير بشرح الجامع الصغير، الطبعة: الثالثة سنة: 1408هـ الناشر: مكتبة الإمام الشافعي بالرياض.
- النسفي (أبو العباس جعفر بن محمد المستغفري) / فضائل القرآن، تحقيق: أحمد بن فارس السلوم، الناشر: دار ابن حزم الطبعة: الأولى سنة: 2008م
- النووي (أبو زكريا محي الدين) / تهذيب الأسماء واللغات 305/1، دار الكتب العلمية.
- النووي (أحمد بن عبد الوهاب بن محمد القرشي التيمي البكري، شهاب الدين) / نهاية الأرب في فنون الأدب، - دون تحقيق- الطبعة: الأولى سنة 1423هـ الناشر: دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة.
- الهروي (أبو منصور محمد بن أحمد) / تهذيب اللغة، تحقيق: محمد عوض مرعب، الناشر: دار إحياء التراث العربي- بيروت- الطبعة: الأولى 2001م.
- الهروي (محمد بن علي) / إسفار الفصيح، تحقيق: أحمد بن سعيد قشاش، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة الطبعة: الأولى، سنة: 1420هـ.
- الهندي (علاء الدين علي بن حسام الدين) / كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال، تحقيق: بكري حياني- وصفوة السقاء، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الخامسة، سنة 1401هـ.
- اليوسي (الحسن بن مسعود نور الدين) / زهر الأكم في الأمثال والحكم، تحقيق: د. محمد الحجى ود. محمد الأخضر الناشر: دار الثقافة – الدار البيضاء سنة: 1981م.

فهرس الموضوعات

رقم الصفحة	الموضوع
أ	الإهداء
ب	الشكر
د	ملخص الدراسة باللغة العربية
هـ	ملخص الدراسة باللغة الانجليزية
1	مقدمة
6	الفصل الأول: النحو العربي
6	المبحث الأول: نشأة النحو العربي وتطوره.
7	المطلب الأول: رأي العلماء الأوائل في نشأة النحو العربي.
11	المطلب الثاني: النحو العربي في صدر الإسلام.
22	المطلب الثالث: رأي الباحثين المحدثين في نشأة النحو.
34	المبحث الثاني: المدارس النحوية.
38	المطلب الأول: المدرسة البصرية وأبرز مشايخها.
51	المطلب الثاني: المدرسة الكوفية وأبرز مشايخها.
57	الفصل الثاني: العوامل في النحو العربي.
58	المبحث الأول: تعريف العامل في اللغة والاصطلاح.
58	المطلب الأول: تعريف العامل في اللغة.
58	المطلب الثاني: تعريف العامل في الاصطلاح.
61	المبحث الثاني: النشأة والتطور لهذا المصطلح.
64	المبحث الثالث: العامل بين الكلمات والمتكلم.
68	المبحث الرابع: العناصر المؤثرة في العامل.
68	المطلب الأول: القياس.

رقم الصفحة	الموضوع
81	المطلب الثاني: السماع.
99	المطلب الثالث: العلة.
117	المطلب الرابع: إلغاء العوامل النحوية.
119	المطلب الخامس: إلغاء العطل الثواني والثوالت.
122	الفصل الثالث: العامل عند البصريين والكوفيين.
124	المبحث الأول: العوامل اللفظية، السماعية والقياسية، عند البصريين والكوفيين.
126	المبحث الثاني: عمل الأفعال والحروف والأسماء.
126	المطلب الأول: عمل الأفعال.
129	المطلب الثاني: عمل الحروف.
131	المطلب الثالث: عمل الأسماء.
136	المبحث الثالث: العوامل المعنوية المتفق عليها عند البصريين.
141	المبحث الرابع: العوامل المعنوية المختلف فيها عند البصريين.
141	المطلب الأول: التبعية.
142	المطلب الثاني: الصفة.
143	المطلب الثالث: الإضافة.
145	المبحث الخامس: العوامل المعنوية عند الكوفيين.
152	الخاتمة
155	فهرس الآيات القرآنية.
157	فهرس الأحاديث النبوية.
158	فهرس الشواهد الشعرية.
161	المراجع والمصادر